



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة



كلية: الآداب واللغات الأجنبية

قسم: الأدب العربي

توجيه ما يجوز فيه الرفع والنصب - دراسة نحوية تطبيقية -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص لسانيات عربية

تحت إشراف الأستاذ :

د/ مصطفى بوعيو

إعداد الطالبتين:

- مایسة بحرية

- إكرام بومزبر

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة العلمية	أعضاء اللجنة
20 أوت سكيكدة	مشرفا ومقررا	دكتور	مصطفى بوعيو
20 أوت سكيكدة	رئيسا	أستاذ دكتور	سفيان بوعنيبة
20 أوت سكيكدة	ممتحنا	دكتور	رياض بن جامع

السنة الجامعية: 2022-2023م

شكر وعرّفان

نحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ونشكره على الصبر والمثابرة والعزيمة من

أجل إنجاز هذا البحث المتواضع.

ثم نتوجه بالشكر والتقدير والعرّفان إلى الأستاذ المشرف

الدكتور مصطفى بوبعيو. على كل ما قدمه لنا من توجيهات وتشجيع، فقد

كان لنصائحه القيمة دورا كبيرا في بناء هذا البحث.

ولا يفوتني أن أتقدم من الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور

بوعنينة سفيان، والدكتور بن جامع رياض الذين تكرموا بقبول قراءة هذه

الرسالة وتقديم التوجيهات لتقييم ما اعوج منها سائلين المولى عز وجل أن يجزيهم

عنا وعن طلبة العلم خير الجزاء ويجعل أعمالهم خالصة لوجهه.

إهداء

إلى من قال فيهما الرحمن ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾، إلى التي سهرت الليالي على تربيّتي،

وضحّت من أجل فرحتي "أمي الحبيبة" رحمك الله وجعلك سيدة من سيدات الجنة.

إلى من كان سندي ودفّعه وضحّي براحتة، وصحته، لحد هذه اللحظة، ووضع ثقته فيّ، إلى اليد السخية،

والبسمة الندية، "أبي الغالي" أدامك الله تاجا فوق رأسي.

إلى من جمعني بهم سقف واحد، وتقاسمنا حلو الحياة ومرها "إخوتي وكل عائلتي".

إلى من جمعني بهم الحياة وتبادلت معهن الذكريات وعشت اللحظات من كانتا بمناباة الإخوة

صديقاتي ريم وميرا كل الحب والامتنان والتوفيق

إلى التي وتجاوزت علاقتي بها مسمى الصداقة إلى الأخوة "شيماء" رعاك الرحمان وسدد خطاك.

أهدي ثمرة مجهودي، هذه التي لخصت مشواري الدراسي، لخصت سنوات من السعي

والجهاد في سبيل طلب العلم، أهديتها في قالب من الحب والامتنان.

إهداء

إلى..... المتعبة المحتسبة الصابرة نفسي

إلى... من تدمع عينها لفرحي وحزني ينبوع الحنان...أمي الغالية

إلى....مصدر العطاء والحب الغير مشروط..... أبي حنون

إلى..... من تربطني بهم اسمى علاقة في الوجود....إخوتي الأعزاء

بلال فتيحة ياسمين. نورة صيفي

إلى.... رفيقات المشوار اللاتي قاسمني لحظاته رعاهم الله

إيناس إيمان. أحلام. خديجة سارة وفاء

إلى....مصدر الامان ومذلل الصعاب.....أيوش الحلوة

إلى زميلتي في المذكرة التي تشاركنا معا العمل وكنا ثنائي متفاهم بفضل الله

إلى .. كل الذين انتظروا إنطفائي أخبركم اني قد توهجت

أهديكم ثمرة مشواري الدراسي راجية من المولى القبول وتسيير في الآتي

إكرام بومزبر

مقدمة

حظيت ظاهرة الجواز النحوي باهتمام واسع خصها به النحاة القدامى، وأولوها العناية التامة في مصنفاتهم، إلا أننا لو تتبعنا هذه المصنفات لن نجد أي من النحويين أو اللغويين قد خصها بمصنف مستقل، وإنما مدت أطرافها تشعبت في أبواب النحو ومسائله في كتب النحاة، والكتب التي وضعت في الخلاف النحوي، وكتب معاني القرآن والتفسير وغيرها، وكأنها ملازمة لكل ظاهراً نحوية وباب لا تتجزأ منه.

كما أنها حظيت أيضاً باهتمام النحاة المعاصرين، فخصوها بدراسات مستقلة منها الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى ل: مراجع عبد القادر بلقاسم الطلحي، الباحث الليبي الذي اعتمدنا على آرائه في بحثنا هذا بكثرة، وكذلك اعتمدنا على أهم المصادر: كتاب سيويو "قرآن النحو"، والشروحات: مثل شرح التسهيل لابن مالك بأجزائه، شرح ألفية ابن مالك لابن عثيمين بأجزائها، شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، شرح كتاب سيويو للسيرافي... وغيرهم.

موضوع البحث وأهميته:

وبحثنا هذا الموسوم بـ "توجيه ما يجوز فيه الرفع والنصب" ما هو إلا محاولة للتطرق إلى المسائل التي جُوز فيها الرفع والنصب، وكيف فسر النحويون ذلك، والحديث عن ظاهرة الجواز النحوي ونشأته، وما هي المسالك التي اتبعتها الجواز في النحو العربي، وكيف تم توجيه الجوازات الإعرابية، وما أهمية هذا الجواز، وعرض بعض المسائل النحوية بتقديم أمثلة عن الرفع والنصب في القول الواحد من آيات قرآنية، وأشعار، وكلام العرب، وتبيان آراء المذهب الكوفي والبصري وما يقول به نحائهم.

وفي هذا الإطار يجب التطرق إلى أن موضوع البحث يشير إلى أهميته وهي معرفة الأوجه التي ترد عليها المسألة الواحدة من رفع ونصب، ولماذا يجوز الرفع في ذلك الموضع مع أنه يرد منصوباً، والنصب في الموضع الآخر مع أنه يرد مرفوعاً، وتفسيره هذا عند علماء اللغة والمفسرين، ومعرفة المعنى والدلالة التي يحيل إليها كل جواز، ولماذا تعددت القراءات القرآنية للآية الواحدة، وكيف يفسرها المفسرون، وهل هذا التمايز يغير في معناها أم لا؟

سبب اختيار البحث،

كان السبب الرئيس وراء اختيارنا لهذا الموضوع هو ميولنا الشخصية للدراسات النحوية، ومحاولة معرفة سبب ورود بعض كلام العرب على عده أوجه، وتفسير ذلك وهل هذا الاختلاف يؤثر على تركيب الجملة ومعناها، غير أن هذا الموضوع ربما لم يُتطرق إليه بكثرة، أين تعمدنا البحث والخوض فيه، ولمعرفة إن كان هناك سبب وجيه لنفور الطلبة

الباحثين عن مثل هذه المواضيع، وعن الجانب النحوي في اللغة العربية بصفة عامة، وإن صح القول اخترنا هذا الموضوع لأنه ثري خاصة بالقواعد اللغوية و لنحاول استدراك ما فاتنا من معلومات.

الإشكاليات التي من الممكن أن تطرح:

ومن الإشكاليات التي ممكن أن تطرح ويكون هذا البحث قادر على الإجابة عليها هي:

- ماهي أسباب الجواز النحوي؟.
- الجواز النحوي وأثره في العلامة الإعرابية.
- توجيه النحاة لما يجوز فيه الرفع والنصب.
- النصب والرفع في المسائل النحوية.
- ماهي المواضع التي وجه فيها النحاة بجواز الرفع أو النصب؟.

المنهج المتبع:

نظرا لخصوصية البحث، فقد اعتمدنا على المنهج اللغوي الوصفي التحليلي عندما تطرقنا للحديث عن ماهية الجواز النحوي، وتتبع مسالكه، وكيف وجه النحاة الجوازات الإعرابية، وأثرها الواضح على اللغة عامة ودارس النحو خاصة، وذكر القسم الأهم في هذه الظاهرة، والأكثر شهرة جواز الرفع والنصب، مع التمثيل والاستشهاد لكل مسألة من أمهات كتب النحو، ومؤلفات النحاة القدامى، للوصول إلى أسباب تجويزهم للرفع والنصب في المسائل النحوية والحجج والأدلة التي قدموها لتبرير آرائهم، والمقارن في الحديث عن ما يجوز فيه الرفع والنصب في المسائل والأساليب النحوية التي وردت في القرآن الكريم وكلام العرب، وحين تتألف خيوط هذه المناهج المتبعة يمكن أن تفضي إلى منهج واحد نستطيع أن نطاق عليه منهج خدمة النص اللغوي.

الدراسات السابقة:

- الجواز النحوي في العلامة الإعرابية عند الفراء وسيبويه-دراسة في كتاب "معاني القرآن" و "الكتاب"- للباحث خليفة محمد الصمادي.

- التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في تفسير الطبري "جامع البيان عن تأويل آي القرآن" للطالبة نيفين فيصل ضيف الله العساسة.

-ظاهرة الجواز في النحو العربي- كتاب سيبويه نموذجاً- للدكتور محمد عبد كاظم الخفاجي.

تقسيم خطة البحث

جاء البحث مكونا من ما يلي:

مقدمة، واثنين من الفصول، تحت الفصل الأول المعنون بماهية الجواز سبعة مباحث

-الأول: تحت عنوان نشأة الجواز النحوي.

-الثاني: مدلول لفظة الجواز في الإصطلاح واللغة.

-الثالث: أسباب ظاهرة الجواز النحوي، وهو مقسم إلى ثمانية مطالب وهذا ما تناولته:

المطلب الأول: الشعر.

المطلب الثاني: القرآن والقراءات القرآنية.

المطلب الثالث: اللهجات.

المطلب الرابع: المادة اللغوية.

المطلب الخامس: الإعراب المحلي.

المطلب السادس: الإستقراء.

المطلب السابع: المنافسة بين العلماء والمناظرات النحوية.

أما المطلب الثامن فتناول كثرة الإستعمال.

وفي المبحث الرابع تطرقنا إلى تعبير النحاة عن هذه الظاهرة وأنواعها.

أما المبحث الخامس: مسالك الجوازات في النحو العربي، جاء تحته ثلاثة مطالب وهي كالتالي:

المطلب الأول: البيئة الزمانية.

المطلب الثاني: البيئة الجغرافية.

المطلب الثالث: اتصال النحاة القدامى بالبادية العربية ومشاهدة الأعراب ونقل اللغة عنهم.

وفي المبحث السادس أدرجنا مطلبا واحدا فقط تحدثنا فيه عن نظرية العامل.

والمبحث السابع المسمى بالافتراض والقياس تناولنا فيه ثلاثة مطالب.

الأول بعنوان الإعراب على الموضوع أو المحل.

الثاني: الإعراب على التوهم.

والثالث: بعنوان التأويل والتقدير.

أما بالنسبة للفصل الثاني فهو لب هذا البحث تطرقنا فيه إلى توجيه النحاة لما يجوز فيه النصب والرفع وتحدثنا عن

المسائل النحوية التي ورد فيها هذا الوجه من الجواز النحوي وهي خمسة عشر مسألة.

مقدمة: وشملت الحديث عن موضوع البحث و اسباب اختياره، والصعوبات التي واجهتنا أثناء العمل عليه، والإشكالات التي من الممكن أن تطرح وتكون هذه الدراسة تجيب عليها، الدراسات السابقة، منهج البحث وخطته. أما الخاتمة فكانت حوصلة لأهم النتائج التي توصلنا إليها.

الملخص ذكرنا فيه موضوع البحث بإيجاز.

قائمة المصادر والمراجع.

وفهرس الموضوعات.

أهم المراجع المعتمدة:

اعتمدنا في إنجاز هذا البحث:

على كتاب سيبويه، الخصائص لابن جني، وشروحات الكتب: وشرح كتاب سيبويه للسيرافي، شرح التسهيل لابن مالك للأندلسي، شرح ألفية ابن مالك للعثيمين، شرح المفصل لابن يعيش، شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، معجم العين للفراهيدي، لسان العرب لابن منظور، ومقاييس اللغة لابن فارس، وكذلك من الكتب: الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى لمراجع عبد القادر الطلحي، معاني النحو للسامرائي، مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري، دروس في المذاهب النحوية للراجحي... وغير ذلك من المراجع

المشكلات والصعوبات التي واجهتنا:

من المشكلات التي سبق وأن صادفتنا لحد كتابة آخر كلمات هذا البحث المتواضع غياب الدعم المعنوي، وصعوبة الحصول على المصادر والمراجع مع أنها متوفرة وبكثرة، وهذا الموضوع غني بها إلا أنه ينقصنا بعض التوجيه في الاختيار، واقتناء ما يمكن أن يخدم عملنا ويثريه بالمعلومات، وهذا راجع إلى السبب الأول وهو تلقينا كطلبة تعليما فقط وليست تعليما كافيا عن منهجية البحث العلمي، وكيفية إنجاز البحوث العلمية التي تقدم لإنهاء المراحل الدراسية، ومع هذا نحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ونشكره، فقد حاولنا بجد وجهد كبير التغلب على هذه العثرات حتى أتم الله نعمته علينا وأكملناه على الوجه ربما المطلوب .

الفصل الأول:

ماهية الجواز النحوي

الفصل الأول: ماهية الجواز النحوي

المبحث الأول: نشأة الجواز النحوي

ظهرت ظاهرة الجواز النحوي متزامنة مع نشأة النحو العربي، وتشكل بواده الأولى، حيث تطرق النحاة القدماء والمحدثين الى موضوع الجوازات النحوية بكثرة في مؤلفاتهم مما لفت إليه الإنتباه إذ إنهم لم يذكروا أنه علة باستثناء ابن جني فإنه قال: "فكما أن هناك علة للوجوب فكذلك هنالك علة للجواز، وهذا أمر لا ينكر، ومعنى مفهوم لا يُدافع"، ولعل القواعد التي تصدر عنه تفوق القواعد الأخرى في العدد والتنوع، إذ إن لهذا التنوع أهمية في توجيه النصوص.¹

ومن ثمة فإن النحو العربي ضم الجوازات النحوية وعمل على إيجاد مسوغات لها تفسرها، فسار معه منذ بداياته الأولى، وذلك بسبب أمرين:

- **اولا** نشأة النحو العربي في بداياته الأولى على أيدي نحاة مجيدين كانوا من قراء القرآن الكريم و رواة قراءته، حيث أدركوا من خلال القرآن الكريم أن الآية الواحدة التي تأخذ مشافهة، أو سماعا تحتمل عدة أوجه في القراءة سماعا، سواء كان هذا التعدد في الصوت، أم، في الصرف، أم في النحو، أم في الحركات الإعرابية، أم في الدلالة، ورغم هذا الاختلاف لا يحدث أي اعتراض أو إنكار من أحد، إذ أنه مأخوذ من أساتذة ثقاة، ضف إلى ذلك أن هذا التمايز لم يحدث لحن، أو خطأ، تحريف².

¹ عبد الكريم عبد أحمد البياتي، الجواز النحوي في سورة البقرة، جامعة تكريت، ص108

² المرجع نفسه، ص108

ويؤيد هذا التعدد في قراءة الآية الواحدة ما روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم: "أنزل القرآن على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه"¹.

● **ثانيا:** بعد دخول الإسلام وغير العرب على اختلاف أجناسهم، ولغاتهم، شهدت اللغة العربية تطورا سريعا وشاملا هدد أسس اللغة التي أسس عليها القرآن الكريم، وعمل على تمزيق كيانه الموحد وتشويهه، مما دعا النحاة إلى محاربة هذه الظاهرة الخطيرة، وتصحيح وتعليم العربية للعجم، وتثقيفهم لفهم قوانين اللغة العربية، وتمكنهم من فهم الكتب المقدسة، وبذلك لجأ النحاة من أجل العمل على هذين الهدفين إلى محاربة اللحن وتعليم الأجانب لثلاثة طرق هي:

- إعجام حروف المصحف ونقطها، بحيث يتميز كل حرف برسم خاص.
- تشكيل حروف المصحف لحماية بنية الكلمة من التحريف.
- ملاحظة اللحن وإدراكه ومن ثم العمل على تقويمه وإصلاحه، وقد نتج عن هذا المسار الأخير وجود النحو المعياري الذي يسعى إلى دراسة خصائص العربية والتفصيل لها.²

وهذا الطريق لازمه مشافهة (الأعراب البدو) وسماع اللغة عنهم، وهم أعراب ضمتهم بيئات عديدة، ووجدت بينهم خلافاً وفروق لهجية شملت مستويات اللغة جميعاً، فقد قبل النحويون تعدد اللهجات وبخاصة في المستوى النحوي، فأقبلوا عليه لأنهم وجدوا له مثيل في قراءات القرآن الكريم التي أجادوها مشافهة، ولأن هذا الاختلاف اللهجي نابع عن بيئات لا يجوز عليها اللحن في الكلام، ذلك لبعدهم عن الأعاجم والتأثر بهم لغوياً، فهي لهجات سليمة يتكلمونها سليقة وملكة، وتؤديها قراءات القرآن الكريم.³

¹ مراجع عبد القادر الطلحي، الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، مكتبة لسان العرب، بنغازي-ليبيا، ص21

² عبد الكريم عبد أحمد البياتي، الجواز النحوي في سورة البقرة، مرجع سابق، ص108

³ المرجع نفسها، ص108-109

فقد وجد النحاة قراءات كثيرة في الآية الواحدة تحتمل أوجه عديدة في الإعراب متواتره نقلا وامتصلا سندا، ولهجات عربية نقلت من بيئة فصيحة، فلذلك تقبلوا ظاهرة الجواز في النحو العربي. إذ إنها نشأت متزامنة مع بداياته الأولى، وخير من يمثل ذلك (الكتاب) لسيبويه (١٨٠هـ)، و(معاني القرآن) للفراء (٢٠٧هـ) إذ يعد هذان الكتابان من أوائل المؤلفات التي وصلتنا والتي تهتم بدراسة اللغة والتعقيد لها، حيث نجد في هذين الكتابين جوازات نحوية كثيرة بنيت على السماع عند العرب، وعلى القراءات القرآنية، فنالت الاهتمام من هذين النحويين، ومن ثم فتح المجال أمام النحاة اللاحقين لإيجاد جوازات قياسية لا يسندها السماع عند العرب ولا تعتمد على القراءات القرآنية.¹

المبحث الثاني: مدلول لفظة الجواز في الاصطلاح واللغة.

مطلب 01 : معنى الجواز

أ- لغة:

جاء في اساس البلاغة في مادة "جوز": (جزت الطريق، وجاز الموضوع، جوازًا، وجووزًا، وجوازًا، ومجازًا، وجاز به، وجاوزه جوازًا، وأجازه وجازه): سار فيه، وسلكه. و(أجازه): خلفه وقطعه. و(أجازته): أنقذه. و(جزت الموضوع): سرت فيه. و(أجزته): أنقذته.²

قال امرؤ القيس:³

فَلَمَّا أَجْرْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَأَنْتَحَى
بِنَا بَطْنَ حَبْتِ ذِي جِفَافٍ عَقْنَقِلِ

¹ عبد الكريم عبد أحمد البياتي، الجواز النحوي في سورة البقرة، مرجع سابق، ص 109

² الزمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1998م، ص 155.

³ ديوان امرؤ القيس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، أو طبعة دار مكتبة الحياة، ط3، ص 15

وأعانك الله على إجازة الصُّراط، وهو مجازُ القوم ومجازُهم، وعَبَّرْنَا بِمَجَازَةِ النهر، وهي الجسر، وجاز البيع

والنكاح، وأجازة القاضي، وهذا مما لا يجوزُه العقل.

وجاز بي العقبة، وأجازنيها، وأجازه بجائزة سنّيه، وبجوائز، وأصله من أجازَه ماءً، يجوز به الطريق، أي سقاه،

واسم ذلك الماء الجَوَازُ.

ويقال: استجزَّته ماءً لأرضي، أو لماشيتي، فأجازني، وسقاه جَوَازًا لأرضه. قال:

يا قَيْمَ الماءِ فَدَتُّكَ نَفْسِي عَجَّلَ جَوَازِي وَأَقَلَّ حَبْسِي.

وخذ جوازك، وخذوا أجوزتكم، وهو صكُّ المسافر لئلا يُتَعَرَّضَ له. وجاوزت الشيء إلى غيره وتجاوزته، أي

أجرته، وتجاوز الله عنا، أي: عفا. وفي الحديث: "كنتُ أبايغُ الناسَ، وكان من خلفي الجَوَازُ¹؛ أي التساهل والتسامح

في البيع والاقضاء، وتجاوز الدراهم على ما بها، وتجاوز في صلاته: خفف².

حدد ابن فارس الأصل اللغوي للجواز قائلًا: (الجيم، والواو، والزاء) أصلان أحدهما قطع الشيء، والآخر وسط

الشيء، فأما الوسط فَجَوَزَ كل شيء وَسَطَهُ³.

ب- اصطلاحا:

الجواز أحد الأحكام التي تعترى وجوه الكلام وطرق الإلتحاء بها، وهو قسيم الوجوب، والشذوذ، والإمتناع،

والإضطرار، ومن ثمة فهو إباحة الوجه النحوي، أو الصرفي، أو اللغوي، بعامه دون وجوب، أو امتناع، وهذا يقتضي

ثنائية الوجوه، أو تعددها في المسألة الواحدة خلاف الوجوب الذي يقتضي حصر المسألة في وجه واحد لا يتعداه.

¹ الزمخشري، أساس البلاغة، مصدر سابق، ص156

² سهيلة خطاف عبد الكريم، أسباب الجواز في النحو العربي، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد10، العدد3/إنساني، 2012

³ ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (جوز)، دار الفكر، 494/1

ومن أمثله الجواز ما في الفعل المضارع المعطوف على جواب الشرط من إمكان جزمه، أو نصبه، أو رفعه، دون أن يمنع أيا من هذه الوجوه أي وجه آخر منها.¹

وبذلك فالجواز النحوي في عمومه كأي حكم من الأحكام من حيث الإجماع عليه، أو مخالفته.²

الجواز هو أن تتعاقب أو تتبادل حركتان إعرابيتان أو أكثر على كلمة ما في أسلوب معين متحد في التركيب أو في المعنى، ولا ينتج عن تغيير هذه الحركة الإعرابية تغيير في معنى الأسلوب غالباً.³

أو هو رخصة تتيحها اللغة للذين ينطقون بها على المستويين النحوي والصرفي، حيث تكون على درجة لا تلزم أصحابها حالة تركيبية واحدة لوجود علة معنوية أو لفظية. أما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الوجوب يقابل الجواز فهذا يقودنا إلى قضية الأصل والفرع في الدراسة النحوية، فالوجوب أصل، والجواز فرع، وهو من باب الرخصة والإتساع.⁴

يعرف الكوفي الجائر في الشرع "بأنه المحسوس المعتبر الذي ظهر نفاذه في حق الحكم الموضوع له مع الأمن عن الدم، والإثم شرعاً. وقد يطلق على خمسة معان بالإشتراك المباح، وما لا يمتنع شرعاً مباحاً كان، أو واجباً، أو مندوباً، أو مكروهاً، وما لا يمتنع عقلاً واجباً، أو متساوي الطرفين، أو مرجوحاً، وما استوى الأمران فيه شرعاً كالمباح".⁵

المبحث الثالث: أسباب ظاهرة الجواز النحوي العربي

¹ محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ص 52-60

² محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مرجع سابق، ص 60

³ الطلحي، الجواز النحوي، مرجع سابق، ص 23-24

⁴ خليفة محمد خليل الصمادي، الجواز النحوي في العلامة الإعرابية عند الفراء وسيبويه. -دراسة في كتاب معاني القرآن والكتاب-

جامعة اليرموك، إربد-الأردن، ص 11

⁵ المرجع نفسه، نفس الصفحة

تعود أسباب النحو العربي إلى الشعر، واللهجات، والقرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والمادة اللغوية، والإعراب

المحلي، وأمن اللبس، وكثرة الإستعمال، والإستقراء، والمنافسة بين العلماء، والمناظرات النحوية، وسنعرض فيما يلي

شرحاً لكل عنصر.¹

المطلب الأول: الشعر.

إذ يعد منهلاً للجواز النحوي، وعليه عوّّل النحويون في تجويز كثير من الأحكام النحوية وفق جانبين:²

أ- الضرورة.

ينفرد الشعر عن غيره بلغة خاصة، من حيث أنه مقيد بوزن وقافية، ومن ثم فإن الشعر يختص بالضرورة، حيث أنها في حديث النحاة تدل على فهمهم لملايسات اللغة الشعرية، فهم ينظرون إليها على أنها خاصة بالشعر، أو النثر المسجوع، أو المثل الذي يدور على الألسنة، وإذا أطلقوا عليها اسم الشعرية فلأنهم لاحظوا الكثرة فاطلقوا الخاص على العام.³

وأول حديث واضح عن الضرورة نجد الخليل ابن أحمد، فهو يقول: "إن الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أئى شأؤوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم".⁴

ومن ثمة توضحت معالم الضرورة وترسخت أصولها عند كلا من الخليل وسيبويه، فالضرورة عندهما معاودة أصل متروك، جاء في الكتاب: "يقول يونس للمرأة تسمى بقاض: (مررت بقاضي قبل)، (ومررت بأعني ي منك). فقال

¹ سهيلة خطاف عبد الكريم، أسباب الجواز في النحو العربي، مجلة جامعة كربلاء العلمية، مرجع سابق، ص11

² سهيلة خطاف عبد الكريم، أسباب الجواز في النحو العربي، مرجع سابق، ص11.

³ محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، اللاذقية، 1979م، ص77

⁴ سهيلة خطاف عبد الكريم، أسباب الجواز في النحو العربي، مرجع سابق، ص11

الخليل: لو قالوا هذا لكان خلقا، أن يلزموها الجر والرفع، كما قالوا حين اضطروا فأجروه على الأصل¹. فقال الشاعر الهذلي²:

أبيت على مَعَارِي وَأَصْحَاتِ
بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ الْعِبَاطِ

ومن ثمة الضرورة نوعان: حسن وقبيح فالحسنة صرف ما لا ينصرف، لأن الأصل في الأسماء الصرف، وفك الإدغام، وقصر الممدود، لأن ذلك كله يعود إلى مراجعة أصل متروك، ومن الضرورات القبيحة تنوين اسم التفضيل، والزيادة في الكلمات، والترخيم في غير النداء، وتسكين المضارع بغير جازم³.

وبذلك اختلفت مواقفهم من جواز القياس على الضرورة، فمنهم من أجاز القياس عليها، ومنهم من لم يجز القياس عليها، ومن النحاة من وقف موقفا وسطا، فأجاز بعض الضرائر، ومنع القياس على بعضها الآخر⁴.

وعدّ ذلك من قبيل اللحن. قال ابن فارس: "الشعراء أمراء الكلام يقصرون الممدود، ويمدون المقصور، ويقدمون ويؤخرون، يومنون ويشيرون، يختلسون ويعيرون ويستعيرون، فلأما لحن في إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب، فليس لهم ذلك، ولا معنى لقول من يقول: إن للشاعر عن الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز ولا معنى لقول من قال⁵:

ألم يأتيك والأيامُ تنمي
بما لاقت لبونُ بني زيادِ

¹ سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجبل، بيروت، ج3، ص312-313

² هذا البيت للمتنخل الهذلي، ينظر: ديوان الهذليين 20/2، مطبعة دار الكتب المصرية، 1945م
الملوب: الملتخ بالملاب، وهو ضرب من الطيب، والعباط: جمع عبيط وعبيطة: وهي الناقة تنحر لغير غلة.

³ سهيلة خطاف عبد الكريم، أسباب الجواز في النحو العربي، مرجع سابق، ص11-12

⁴ مرجع نفسه، ص12

⁵ ابن فارس، الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، 1993م، ص267

وهذا إن صح... فكله غلط وخطأ، وما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الخطأ والغلط.¹

1. موقف النحاة من مجيء الضرورة في منثور الكلام

اختلفت مواقف النحاة من جواز مجيء الضرورة في منثور الكلام، فمنهم من أجاز مجيئها، ومنهم من أجاز بعضها، وردّ بعضها الآخر، وذهب فريق ثالث إلى أنه لا يجوز مجيء الضرورة في النثر مطلقاً.²

حيث أن أول من أشار إلى جواز مجيء الضرورة في سعة الكلام الخليل بن أحمد، ذلك أثناء حديثه عن تسكين الياء المنصوبة. قال سيبويه: سألت الخليل عن الياءات لم لم تنصب في موضع النصب، إذا كان الأول مضافاً، وذلك قوله: رأيت معدي كرب، واحتملوا أيادي سبأ؟ فقال شبهوا هذه الياء بألف المثني، حيث عرّوها من الرفع والجر، فكما عرّوا الألف منها، عرّوها من النصب أيضاً. فقال الشعراء حين اضطروا، وهو رؤبة:³

سَوَى مَسَاحِيهِنَّ تَقْطِيطَ الْحَقِّقِ

وقال بعض السعديين (وهو الحطيئة):

بين الطويّ فصار آتٍ فَوَادِيهَا

يا دار هندٍ عفّتْ الا أثافيها

ونحو ذلك⁴

¹ المصدر نفسه، نفس الصفحة

² سهيلة خطاف عبد الكريم، أسباب الجواز في النحو العربي، مرجع سابق، ص 12

³ سيبويه، الكتاب، ج 3، مصدر سابق، ص 305-306

المساحي: المقصود بما هنا حوافر الحمر لأنها يسحي بها الأرض، والمسحاة المجرفة. التقطيط: قطع الشيء وتساويته، والحقق جمع حقه بالضم، وهو وعاء الخشب، ونحوه ينحت ليوضع فيه الطيب.

⁴ سيبويه، الكتاب، ج 3، مصدر سابق، ص 306

وأجاز سيبويه - على ضعف - حذف الضمير الراجع إلى المبتدأ من الخبر، قال: "قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام". قال أبو النجم العجلي:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ

ومن الضرورات التي وردت في النثر ووصفها سيبويه بالشذوذ حذف لام المضارع من دون موجب للحذف¹، قال: "أما الأفعال فلا يحذف منها شيء، لأنها لا تذهب في الوصل في حال، وذلك لا أقضي وهو يقضي، ويغزو، ويرمي، إلا إنهم قالوا: لا أدر في الوقف، لأنه كثر في كلامهم فهو شاذ"².

وهناك من النحويين من لم يجز مجيء الضرورة في النثر، ويمثل هذا الإتجاه أبو حيان الذي يرى "أن الضرورة تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع ذلك في كلامهم النثر، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام"³.

2. موقف النحاة من مجيء الضرورة في القرآن الكريم.

لا يختلف موقف النحاة من مجيء الضرورة في القرآن الكريم لمجيئها في النثر، إذ منهم من أجاز ذلك، ومنهم من رد بعضها وأجاز بعضها الآخر، وهناك من رفض مجيئها في القرآن مطلقاً.⁴

وأول من ذكر أنه يجوز مجيء الضرورة في القرآن سيبويه، وذلك في أثناء حديثه عن حذف لام المضارع المعتل الآخر من دون أن يسبق بجزم. يقول: "فلا تحذف الياء إلا في "أدر" و "ما أدر" وجميع ما لا يحذف في الكلام، وما

¹ سهيلة خطاف عبد. الكريم، أسباب الجواز في النحو العربي، مرجع سابق، ص12

² سيبويه، الكتاب، ج4، ص184

³ سهيلة خطاف عبد الكريم، أسباب الجواز في النحو العربي، ص12

⁴ المرجع نفسه، ص12

يختار فيه ألا يحذف، يحذف في الفواصل، والقوافي، فالفواصل قوله عز وجل: {وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرَ} ¹، {مَا كُنَّا نَبْغُ} ².

أما القوافي فنحو قول قوله وهو زهير:

وَأَرَاكَ تَفْرِي مَا حَلَقْتَ وَبَعْضَ
القوم يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَقْرُ

وبذلك فإن سيبويه يميز مجيء الضرورة في القرآن الكريم وتابعه في ذلك ابن سراج ³.

ويميز القراء صرف ما لا ينصرف في القرآن، لأن صرف ما لا ينصرف "ليس بخطأ لأن العرب تجري ما لا يجري في الشعر، فلو كان خطأ ما أدخلوه في أشعارهم".

والمبرد هو الآخر يميز بعض الضرائر في القرآن الكريم ويورد بعضها الآخر، فقد ذكر أن حذف التنوين في قول

الشاعر:

عَمَرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ
وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْتَنْتُونَ عِجَافُ

ضرورة، ثم قال: "وقرأ بعض القراء: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ*اللَّهُ الصَّمَدُ} ⁴. وأما الوجه فإثبات التنوين، وإنما هو

مجاز ⁵.

ب_ تعدد الرواية:

¹ سورة الفجر، الآية 4

² سورة الكهف، الآية 64

³ سهيلة خطاف، أسباب الجواز في النحو العربي، ص12

⁴ سورة الاخلاص، الآية 1-2

⁵ سهيلة خطاف، أسباب الجواز في النحو العربي، ص12

إن تنوع الروايات التي تشير إلى النص هو أحد الأسباب التي تجعل القواعد تسمح بالجواز النحوي، لأن النص يتم سرده بغير ما رواية، حيث أنه يمكن أن يكون السبب وراء ذلك هو تنوع الإجراءات الروتينية، فتارة ترجع إلى الراوي، وتارة إلى الشاعر نفسه. وبذلك فإن جملة الشاعر قد تتغير إلى أخرى، كما كان يعلم عن ذو الرمة.

يقول السيوطي: "كثيرا ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة، وربما يكون الشاهد في بعض دون بعض، وقد سئلت عن ذلك قديما، فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشد مرة هكذا، ومرة هكذا، ثم رأيت ابن هشام قال في شرح الشواهد.¹

روي قوله:²

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْهَا
وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا.

بالتذكير والتأنيث مع نقل الهمزة، فإن صح أن القائل بالتأنيث هو القائل بالتذكير صح الاستشهاد به على الجواز من غير الضرورة، وإلا فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكلُّ يتكلم على مقتضى سجيته التي فطره عليها، وهن هنا تكثر الروايات في بعض الأبيات.³

يقول البغدادي: "وربما روي البيت الواحد من أبياته أو غيرها على أوجه مختلفة، ربما لا يكون موضع الشاهد بعضها أو جميعها، ولا ضمير في ذلك، لأن العرب كان بعضهم ينشد شعره للآخر، فيرويها على مقتضى لغته التي فطره الله عليها، وبسببه تكثر الروايات في بعض الأبيات، فلا يوجب قدحا ولا غضبا منه، ضف إلى ذلك يمكن أن نُعَدَّ من أسباب تعدد الرواية أن الرواة كانوا يصلحون الأشعار ويروونها على النحو الذي يريدونه، كما أن النحوي يأخذ

¹ سهيلة خطاف، أسباب الجواز في النحو العربي، ص12

² هو عمر بن جوين الطائي، سيبويه، الكتاب، ج2، ص46

³ سهيلة خطاف. أسباب الجواز في النحو العربي، ص12

بالروايات جميعا إذا رواها ثقة، ذلك أن لغة الراوي إذا كانت فصيحة حجة، وبذلك جَوَزَ النحويون الكثير من الأحكام النحوية.¹

المطلب 02: القرآن الكريم والقراءات القرآنية.

القراءات: علم بكيفيات أداء كلمات القرآن الكريم من تخفيف، وتشديد، واختلاف ألفاظ الوحي في الحروف، ذلك أن القرآن نقل إلينا ألفاظه ونصه كما أنزله الله تعالى على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، ونقلت إلينا كيفية أدائه، ومن ثم فإن القرآن الكريم في المرتبة العليا من الفصاحة، والبلاغة، وفصاحة القرآن لا تسموا إليها فصاحة، وبلاغته لا تضاهيها بلاغة ولا يوجد كتاب لقي عناية مثلما في القرآن الكريم فعلم النحو نشأ لحمايته من اللحن والخطأ، والمحافظة عليه، وأما القراءات القرآنية فإنها فتحت الباب على مصرعيه للجواز النحوي، لأنها وسيلة للترجيح، حيث اتخذها النحاة ركيزة لترجيح أحد الأوجه الإعرابية على الأخرى، فللقراءات القرآنية أثر كبير في تعدد الأوجه، لأن المقصود بها الوجوه المختلفة التي أجاز النبي محمد صلى الله عليه وسلم قراءات نص المصحف بها، قصد التيسير، والتي أُطلق عليها (القراءات السبع).²

المطلب 03: اللهجات

اللهجة في اللغة: هي اللسان، أو طرفه، أو جرس الكلام، أو هي اللغة التي جبل عليها الإنسان، فاعتادها ونشأ عليها.³

وفي الاصطلاح: مجموعة من الصفات اللغوية التي تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشارك في هذه الصفة جميع أفراد هذه البيئة، وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع تضم عدده لهجات، لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعا في

¹ المرجع نفسه، ص 12-13

² عبد الكريم أحمد البياتي، الجواز النحوي في سورة البقرة، مرجع سابق، ص 109

³ سهيلة خطاف، أسباب الجواز في النحو العربي، ص 13

مجموعة من الظواهر اللغوية التي تُيسّر اتصال أفراد هذه البيئات بعضها ببعض، والبيئة التي تتألف من لهجات عندها أُصطلح على تسميتها باللغة، والعلاقة بين اللهجة هي العلاقة بين العام والخاص، فاللغة تشتمل على لهجات عدة لكل منها ما يميزها، وهذه اللهجات تشترك فيما بينها في مجموعة من الصفات اللغوية التي تؤلف لغة مستقلة عن غيرها من اللغات.¹

يقصد باللغة اللهجة في التراث اللغوي. فيقال: لغة تميم، ولغة طيء، ولغة هذيل، وكانوا يُعبرون عنها باللهجة حيناً آخر.

ومن ثمة عُدت اللهجات سبباً من أسباب الجواز النحوي، إذ أنها توفر للمتكلم مجالاً واسعاً للتعبير من دون الوقوع في الخطأ، ما دام يلجأ إلى أصول صحيحة من اللهجات العربية.²

ومن أمثلة تعدد اللهجات إعمال (إن) النافية العاملة عمل (ليس)، فترفع المبتدأ، وتنصب الخبر. فقد حُكي: إنَّ ذلك نافعك ولا ضارك، وإنَّ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعاوية.³

المطلب 04: المادة اللغوية

إن المادة اللغوية تعد سبباً من أسباب الجواز النحوي، حيث أن البيئة التي جمعت منها العربية كانت فسيحة الأرجاء، مترامية الأطراف، حيث أن هذه الرقعة ضمت قبائل محددة، ورقعة محدودة تتفاوت في درجة الفصاحة، وذلك بحسب قربها من المؤثرات، أو بعدها عنها، وكان لهذا أثر في تحديد اللهجة الفصيحة وجواز القياس عليها، ضف إلى ذلك أن العربية لغة مرنة لا تخضع لقوالب جامدة، وقيود تعيق حريتها. وبذلك وانطلاقاً من هذه الخاصية يرجع كثير من الجواز النحوي إلى:

¹ إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص 15

² سهيلة خطاف، أسباب الجواز في النحو العربي، ص 13

³ عبد. الكريم أحمد البياتي، الجواز النحوي في سورة البقرة، ص 110

- جواز تقديم المفعول على الفاعل إذا كان المعنى واضحاً، نحو "ضرب زيداً عبداً لله". لأنك تعلم بالإعراب الفاعل، والمفعول.¹

المطلب 05: الإعراب المحلي

يعد الإعراب المحلي مصدراً للجواز النحوي، وذلك من الكلمات التي تبنى بناءً عارضاً كما في اسم "لا النافية للجنس"، إذا كان مفرداً، والمنادى العلم، والنكرة المقصودة، وقد جعل النحاة لهذه الكلمات إعراباً لفظياً، وآخر محلياً، وهو النصب. أما تابعها، فإنهم يميزون فيه مراعاة اللفظ، ويميزون فيه مراعاة المحل.²

يجوز نصب الإسم المعطوف على المجرور بحرف الجر، إذا كان المعنى يصح بحذفه. قال لبيد:³

فإن لم تجد من دون عدنان والداً
ودون معد فلترعك العواذل

وجواز نصب المعطوف على المضاف إلى "اسم الفاعل"، تقول: "لهذا ضارب زيد وعمرو وعمراً"، وذلك على تقدير "ويضرب عمرو" أو "ضارب عمرو".⁴

المطلب 06: الإستقراء.

إن الإستقراء سبباً من أسباب الجواز النحوي العربي، حيث كان بعض النحاة يذكر ظاهرة ما ويميزها الآخر، لأن الثاني سمع ما لم يسمعه الأول، ويبدو أن النحاة كانوا في عجلة، حين بنوا قواعدهم، فلم ينتظروا حتى يتم استقراء كامل لطواهر اللغة العربية، لكنهم بنوا قواعدهم على ما جمعوه، وما كان لديهم من نصوص اللغة، ومن الأمثلة على ذلك: لم يُجز عيسى بن عمر رفع خبر "ليس" بعد "إلا"، لأن استقراءها كان ناقصاً، لكن أبا عمرو يميزه فأتاه

¹ سهيلة خطاف، أسباب الجواز في النحو العربي، ص15

² سهيلة خطاف، أسباب الجواز في النحو العربي، مرجع سابق، ص15

³ سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1، ص67-68

⁴ المصدر نفسه، ص169

مستنكرا وقال له: يا أبا عمرو ما شيء بلغني أنك تجيزه؟ قال: وما هو. قال: بلغني أنك تجيز " ليس الطيب إلا المسك" بالرفع. فقال له أبو عمرو: تمت يا أبا عمر. وأولج الناس: ليس في الأرض إلا حجازي، إلا وهو ينصب، ولا تيمي إلا وهو يرفع.¹

المطلب 07: المنافسة بين العلماء والمناظرات النحوية

أخذ بعض النحاة أن الأصل النحوي هو وسيلة من وسائل الترجيح، إلا أن الاختلاف بين البصريين والكوفيين نتج عنه تعدد في الأوجه الإعرابية في المسألة الواحدة، وهذه المنافسة كثيرا ما كان يديرها الرغبة في الوصول إلى الحقائق العلمية، وحب الغلبة، فكان لذلك أثره في إثراء الجواز النحوي، ومما له صلة بالمنافسات يمكن أن نسميه بالشواهد المصنوعة التي جازوا بها لتجوز بعض الأحكام النحوية.²

المطلب 08: كثرة الإستعمال:

يكثر توارد عبارة "ما على الألسنة" مما يجعل معناها مفهوما لدى المتلقي فيدفعه إلى الإيجاز والإختصار. فقد ذكر ابن جني: "أن الحرف إذا كثر استعماله فقد حس منه من الحذف والتغيير ما لم يحس في غيره، وأجاز النحاة كثيرا من الحذف والتغيير استنادا إلى كثرة الإستعمال، ومن ذلك أنهم أجازوا حذف فاعل "بدأ" لكثرة الإستعمال، فتقول العرب: "قد بدء لي بدء"، أي: تغير رأبي عما كان عليه، لكن أكثر العرب تقول: "قد بدا لي"، ولم يذكر "بدء".³

المبحث الرابع: تعبير النحاة عن هذه الظاهرة وأنواعها:

إن الطالب لقواعد اللغة العربية يلاحظ في كتاباته القديمة والحديثة التناقضات، والاختلافات الظاهرة بين النحاة فيما يتعلق بظاهرة الجوازات النحوية، ويرفض بعض مناهجها ويرفضها، حيث إنهم من جهة قد توسعوا في

¹ عبد الكريم البياتي، الجواز النحوي في سورة البقرة، مرجع سابق، ص111

² عبد الكريم البياتي، الجواز النحوي في سورة البقرة، مرجع سابق، ص111.

³ المرجع نفسه، نفس الصفحة

استخدام ظاهرة ومصطلح الجواز حتى دعاهم ذلك إلى تحكيم القياس العقلي المنطقي، ومن جهة أخرى تراهم قد رفضوا بعض الجوازات النحوية مع توفر السماع فيها، والرواية عن العرب، وبذلك وانطلاقاً من هذا يمكن تقسيم الجوازات النحوية إلى ثلاثة أقسام:

- جوازات سماعية قبلها النحاة وقعدوا لها.

- جوازات سماعية أنكروها النحاة ورفضوا الإعتداد بها في التقعيد.

__ جوازات قياسية لم تقم على سماع ورواية عن العرب.¹

حيث إن هذا القسم الأخير ينقسم بدوره إلى نصفين:

__ جواز تعاقب الحركات الاعرابية على كلمة بعينها في تركيب معين قياساً.

__ جواز تعداد التوجيهات والمعاني الإعرابية في الأسلوب دون أن تتغير الحركة الإعرابية.

وفيما يلي سوف نتناول كل عنصر بشيء من التفصيل.

أ_ الجوازات السماعية:

تطرق النحويون في مؤلفاتهم إلى مصطلح الجواز النحوي وما اشتق من مادته مثل: جائز ويجوز، وعده تعابير

وألفاظ أخرى تدل في مجملها على هذه الظاهرة، وتفسر معناها للدارس من خلال النماذج والشواهد التي يوردها

النحوي، وتعقيبه عليها، ومن أهم هؤلاء النحاة نجد سيبويه وهو قدوة النحاة جميعاً وشيخهم الذي عبر عن هذه

¹ الطلحي، الحواز النحوي ودلالة الاعراب على المعنى، مرجع سابق، ص 26-27

الظاهرة في كتابه بألفاظه، وتعابير مختلفة لاختلاف بينها في الدلالة على الجوازات النحوية، وقد سار النحاة على نهجه من بعده، وتبعوا خطاه في استخدام ألفاظه وعباراته المتنوعة.¹

ولم يهتموا بتأصيل مصطلح الجواز في النحو العربي وتحديد ب:

- تناول سيبويه ظاهرة الجواز في كتابه بتعبير مباشر باستخدام مصطلح الجواز وما اشتق من مادته، وهذه المشتقات تنحصر في الفعل الماضي، وفي الفعل المضارع المقرون بقده، والخالي منها، وفي اسم الفاعل، وفي المصدر.²

__ إعتد على اللهجات العربية وما سمع عن العرب من الرواة الموثوق بهم في تحديد هذه الظاهرة، ضف إلى ذلك القراءات القرآنية وان كان استشهاده بها قليلا، ويفرض إيرادها، ويهملها عندما تنسف قاعدة قررها، وقد اتخذ هذا الأمر عنده عدة نواحي نلخصها فيما يلي:

أ__ تعقيبه على أحد وجهي ظاهرة الجوازات بأنه أسلوب اختاره قوم من العرب، أو أن هذا الوجه قد قرئ به في القرآن الكريم، أو أن هذا الوجه عربي كثير، أو عربي مطرد، أو ينسب الوجه الثاني إلى بيئة عربية معينة، ويشاركها فيه ناس كثير من العرب. مثلا يقول: وما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك: "على خيرًا من ذلك..." وإن شئت رفعت، فقد سمعنا رفع بعضه من العرب ومن سمعه من العرب.

ويقول في باب ما يختار فيه أن تكون المصادر مبتدأة، مبني عليها ما بعدها، وما أشبه المصادر من الأسماء، والصفات، وذلك قولك: "الحمد لله"، و"العجب لك" و"الويل لك" و"التراب لك" ومن العرب من ينصب بالألف

¹ المرجع نفسه، ص 27

² الطلحي، الجواز النحوي، مرجع سابق، ص 27

واللام، من ذلك قولك: "الحمد لله"، فينصبها عامة بني تميم وناس من العرب كثيرا، وسمعنا عن العرب الموثوق بهم يقولون: "التراب لك".¹

بـ وقد ينسب الوجهين معا في عبارة صريحة إلى العرب دون أن ينسب أيا منها إلى بيئة لغوية، أو قبيلة معينة، وقد ينسب كل لهجة إلى بيئتها الخاصة التي تكلمت بها، ومثل ذلك قوله عز وجل: { ما هذا بشرًا }² في لغة أهل الحجاز وبنو تميم يرفعونها الا من درى كيف هي في المصحف.³

جـ وقد يعقب على الوجهين الجائزين معا في الأسلوب بما يقتضي أنهما عنده سواء في الجودة والحسن، مثلا فُرى قوله تعالى: {وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ}⁴ بالرفع عند عامة القراء، وقرأها الحسن البصري بالنصب في لفظة "ثمود"، فقال: فالنصب عربي كثير والرفع أجود.⁵

كما عبر سيبويه عن ظاهرة الجوازات النحوية بعبارات الإستحسان والإختيار التي يقرنها في بعض الأحيان بالسمع والرواية عن العرب. فمثلا يقول: "ومما يختار فيه النصب لنصب الأول، ويكون الحرف الذي بين الأول والآخر بمنزلة "الواو والفاء وثم" قولك: "لقيت القوم كلهم حتى عبد الله لقيته..."، وقد يحسن الجر في هذا كله وهو عربي، تقول وذلك قولك: "لقيت القوم حتى عبد الله لقيته...". والرفع جائز كما جاز في "الواو وثم"، وذلك قولك: "لقيت القوم حتى عبد الله لقيته...".

¹ الطلحي، الجواز النحوي، مرجع سابق، ص 27-28

² سورة يوسف، الآية 31

³ الطلحي، الجواز النحوي، مرجع سابق، ص 29

⁴ سورة فصلت، الآية، 17

⁵ الطلحي، الجواز النحوي، مرجع سابق، ص 29

في هذا الأسلوب "لقيت القوم حتى عبد الله لقيته" يجوز في الإسم الواقع بعد "حتى" عند سيبويه النصب والجر والرفع، وقد عبر عن جوازها بالإختيار للنصب، والإستحسان للجر، والجواز للرفع، وكلها ألفاظ مترادفة المعنى عند سيبويه، وإن كان الإختيار قد يوحي بأن النصب هو الوجه الأفضل عنده.¹

كما يشير سيبويه إلى ظاهرة الجوازات النحوية في كتابه بتعبير أخرى غالباً ما ترتبط بالإرادة، أو المشيئة، مثل قوله: "وإن شئت رفعت والرفع فيه أقوى"، بعد أن بين جواز النصب في مثل قولنا: "ما زيدًا ضربته، ولا زيدًا قتلته". أو تخلو منها مثل قوله: "والوجه فيه الجر"، وهو يقصد قولنا: "ليس زيد بجبان ولا بخيلاً، إذ يجوز في لفظة "بخيلاً" النصب على الموضع، والجر على اللفظ. ومثل قوله: "يَوْم الجمعة ألقاك فيه..."، ويدخل النصب فيه؛ أي في لفظة "يوم".²

هذا هو في الغالب صياغة سيبويه للممرات النحوية في كتابه، حيث يوضح في غالب الأحيان أن هذه الممرات المتعلقة بالجوازات النحوية قد تم نقلها وسماعها من العرب، إذ أنه نادراً ما نجد عند النحويين اللاحقين اختلافات أو تغييرات في الصياغة، بالرغم من أنهم اختلفوا عنه في السعي للمعيارية في تعزيز العبارات، وفي تجاهل إسناد الأساليب إلى العرب، وفي معظم الحالات المتعلقة بظاهرة الجوازات في الغالب قارنوا مثلاً حديث سيبويه بحديث الفراء، والمبرد، وابن يعيش، وابن هشام في موضوع نصب الإسم التالي لاسم الفاعل وجره.³

ب_ الجوازات القياسية

¹ المرجع نفسه، ص 29-30

² الطلحي، الجواز النحوي، ص 30

³ الطلحي، الجواز النحوي، مرجع سابق، ص 30-31

يعتبر القياس ركيزة أساسية من ركائز الأساس النحوي للغة العربية، وقد بالغ النحاة القدماء في استخدامها حتى فرضوا على المتكلمين باللغة من الأساليب ما لم يرد به سماع عن العرب، ولم يوجد له نظير في لغتهم المتحدثة.¹ جاء في الكتاب "وكان عيسى ابن عمر يقول: "يا مطرا"، يشبهه بقوله: "يا رجلا"، يجعله إذا نُونَ و طال كالنكرة، ولم نسمع عربيا يقوله".²

قال ابن مالك: "وما يوجد في كتب النحويين نحو ما قام سعد لكن سعيد، كلامهم لا من كلام العرب".³

هذا وهنالك الكثير من الشواهد المثبوتة في مؤلفات النحاة التي توضح أن اللغة قد أصبحت صناعة يحتكرها النحاة، ويفرضون من خلالها ما شاءوا من استعمالات وتراكيب على المتكلمين باللغة، ومن ثم فإن الجوازات النحوية فضاء خصب استخدمه النحويون لعرض أساليب قياسية لم يرد بها الإستعمال، وإن كان لها نظير ومشابهة في كلام العرب.

وقد ذكرنا سابقا أن الجوازات القياسية تنقسم إلى نوعين عند النحاة:

1. النوع الأول: ويتناول تعدد الحركة الإعرابية، وتعاقبها على كلمة بعينها في أسلوب معين.
2. النوع الثاني: يتناول تعدد الأوجه الإعرابية للفظة المعينة التي لا تتغير حركتها الإعرابية، وإنما معناها النحوي التركيبي، وفيما يلي نتناول كل نوع بشيء من التفصيل.⁴

أ_ في الحركة الإعرابية:

¹ المرجع نفسه، ص31

² سيبويه، الكتاب، ج2، مصدر سابق، ص203

³ المرادي، الجني الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط1983، ص588

⁴ الطلحي، الجواز النحوي، مرجع سابق، ص31-32

توجد نماذج على هذا الصنيع في كتب النحاة بكثرة، وقد اعترفوا بقياسية بعضها صراحة دونما سند، من سماع، أو وجود نظير مماثل في كلام العرب أهل اللغة. فمثلا اجتماع الإسم واللقب وهما مفردان في أسلوب ما يضاف اللقب إلى الإسم. مثل: "هذا سعيدٌ كرزٍ"، وقد أجاز الزجاج اتباع اللقب للإسم في إعرابه. فنقول: "هذا سعيدٌ كرزٌ"، برفع لفظة "كرز" و"رأيت سعيدًا كرزًا" بنصبها، وكذلك في حالة الجر بجر اللقب اتباعا للإسم المجرور في مثل قولنا: "مررت بسعيدٍ كرزٍ"، وقد اعترف الزجاج صراحة ما أجازته من اتباع اللقب للإسم في الإعراب لا يعتمد على كلام العرب، وإنما على القياس وحده.¹

قال معقبا على إضافة اللقب إلى الإسم "فهذا كلام العرب ويجوز أن تجعل اللقب بدلا من الإسم فتقول: "هذا زيدٌ قفّةٌ يا هذا، وهذا قياس وليس من كلام العرب، إنما تقول العرب: "هذا قيسٌ قفّةٌ" و"سعيدٌ كرزٍ"، إضافة إلى ذلك فإن النحاة يجيزون أن تتعاقب حركتان إعرابيتان أو أكثر على كلمة معينة في أسلوب بعينه احتكاما إلى القياس وحده، دونما السماع والرواية عن العرب.²

ومثال ذلك هذا البيت:*

هي القرسُ التي كرت عليهم
عليها الشيخُ كالأسدِ الكليم³

أجاز فيه ابن جني إحتكاما إلى الصنعة النحوية: "أن تكون لفظة "الكليم" فيه مجرورة أيضا، إضافة إلى رفعها الذي رواه المفضل الضبي، وهو راوية موثوق في روايته، والجر عنده أن تجعل الكلمة صفة ل"الأسد" المجرورة بكاف التشبيه، والرفع على جعلها صفة للفظه "الشيخ".¹

¹ الطلحي، الجواز النحوي، مرجع سابق، ص32

² الطلحي، الجواز النحوي، مرجع سابق، ص32

* هذا البيت للشاعر كحلبة اليربوعي، جاء في (المفضليات)، ضمن قصيدة "مرفوعة القوافي".

³ المفضل الضبي، المفضليات، تح: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ص33

وإذا نظرنا في شرح الرمخشري لـ "لامية العرب" للشاعر الصعلوك "الشنفرى" لوجدنا ما يدل على الجوازات القياسية المفتعلة، وإن كان يوجد لبعضها نظير في كلام العرب، وبذلك فإن أمثلة افتعال الجوازات النحوية كثيرة، ومتنوعة²، ومن أمثلة ذلك ما أورده ابن جني في كتابه "الخصائص". قال: "وما يحتمله القياس ولم يرد به السماع كثير، منه القراءات التي تؤثر رواية، ولا تُتجاوز، لأنه لم يسمع فيها ذلك. كقوله عز اسمه: {بسم الله الرحمن الرحيم}³، فالسنة المأخوذ بها في ذلك إتباع الصفتين إعراب اسم الله سبحانه، والقياس يبيح أشياء فيها، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شيء منها، نعم وهناك من قوة غير هذا المقروء به ما لا يشك أحد من أهل هذه الصناعة في حسنه، كان يقرأ: "بسم الله الرحمن الرحيم"، برفع الصفتين جميعاً على المدح، ويجوز "بسم الله الرحمن الرحيم"، بنصبهما جميعاً عليه، ويجوز "الرحمن الرحيم"، برفع الأول، ونصب الثاني، ويجوز "الرحمن الرحيم"، بنصب الأول، ورفع الثاني.

إنّ افتراض الجوازات النحوية، وافتعالها من قبل النحاة الذين تجاوزوا فيه السماع والرواية المأثورة، والقراءة المتصلة السند، قد خلق بلبلة واضطراباً في أذهان الدارسين للغة، إذ أصبحت لغة كثيرة الجوازات النحوية، حتى أصبح من المؤلف أن يقال: "عجبت لنحوي يخطئ"، وأصبح من المؤلف أن يقول معلم اللغة عندما يُسأل عن تركيب معين، وصحة وجهه: "يجوز فيه كذا وكذا" دون حرج، ودون أن نستقر وإياه على فهم أصيل للعبارة، لا إجازات فيه، ولا احتمالات فيه، ولا تعامل عقلي رياضي مع الأساليب⁴.

ومن ثمة فإن النحاة لجأوا إلى الافتراض والقياس، وإلى صنع الشواهد والأمثلة، مما عقد نحو العربية، ورفضوا من ناحية أخرى الأساليب الموثقة المطردة في الاستعمال، وعَدُّوها لحناً وخطأً، وهذا ما يبعث الدهشة والحيرة، ويثبت أن

¹ الطلحي، الجواز النحوي، مرجع سابق، ص 32-33

² المرجع نفسه، ص 33

³ سورة الفاتحة، الآية 1

⁴ الطلحي، الجواز النحوي، مرجع سابق، ص 34-35

اللغة قد أصبحت صناعة يحتكرها النحويون، ويملكون حرية التصرف فيها، وما على الدارس لها إلا انتظار مراسيم النحاة لاتباعها.

ب_ في الوجه الاعرابي

إن تعدد الوجه الإعرابي للكلمة من خلال الأسلوب الواردة فيه دون تغير في الحركة الإعرابية له شأن بالغ الأهمية في النحو العربي، حيث توسع النحاة في استخدام هذا الوجه الإعرابي.

ومن أمثله جاء في "الكتاب": "سير عليه سيرا"، و"انطلق به انطلاقاً"، و"ضرب به ضرباً"، وقد أجاز سيوبه نصب هذه المصادر من وجهين:

1_ أن تكون منصوبة على الحال كما تقول: "ذهب به مشياً"، ويجوز في هذه الحالة وصفه، تقول: "سير به

سيرا عنيفاً"

2_ أن تكون منصوبة على إضمار فعل آخر، يكون بدلا من اللفظ بالفعل والتقدير: "سير عليه سيرا"، أي

"يسيرون سيرا"، وهذا الفعل مضمّر، لأن المصدر بدل من اللفظ به وذكره.¹

والأسلوب لا يحتمل إلا معنى إعرابياً واحداً عند من نطق به، وهو توكيد الكلام بإعادة الفعل في صورة مصدره، ولا وجهاً لإعرابه حالاً، أو بإضمار فعل يعمل فيه النصب.²

تعددت الأمثلة، وكثرت على الوجه الإعرابي، ولا ريبه أن ذلك الشخص الذي تعجب من نحوي يخطئ، كان على حق، فالنحوي يملك حرية جُؤزُّ له أن يوجه الأسلوب، أو يعربه كما يرغب دون أن يوجد من يقول له أخطأت، وإن كان إعرابه مزيفاً، وضعيفاً لا يدل عليه معنى الأسلوب، ودلالة التركيب، أو كان نوعاً من العبث بأساليب اللغة،

¹ الطلحي، الجواز النحوي، مرجع سابق، ص35

² الطلحي، الجواز النحوي، مرجع سابق، ص35

ذلك العبث الذي جرَّ على اللغة العربية وبالا كثيرا مازلنا نعاني من آثاره السيئة، ولم نملك بعد الشجاعة لإزالته. فمثلا أنظر إلى الأوجه الإعرابية، والجوازات النحوية التي يجوزها الفراء في لفظة "هدى" في قوله تعالى: { أَلَمْ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ }¹. أجاز أولا في لفظة "هدى" الرفع والنصب مع أنها لفظة مقصورة لا يظهر عليها إلا تنوين النصب، وبين أن الرفع من ثلاثة أوجه، وأن النصب من وجهين، هي مرفوعة لأنها:

1 إما أن تكون خبرا عن المبتدأ "ذلك" في حالة إعرابنا للفظ "الكتاب" نعتا، وصفه ل "ذلك".²

2- وإما أن تكون تابعة لموضع "لا ريب فيه"، إذا أعربت هذه الجملة خبرا.

3- وإما أن ترفع بالإستئناف لتمام الكلام قبلها.

وهي منصوبة لأنها:

1- إما أن تكون حالا، أو قطعا في حالة إعرابنا "الكتاب" خبرا المبتدأ، ذلك لأن "هدى" نكرة اتصلت

بمعرفة قد تم خبرها، فنصبها لأن النكرة لا تكون دليلا على المعرفة.

2- وإما أن تكون حالا، وقطعا من ضمير الغائب المجرور فيه، كأنك قلت: "لا شك فيه هاديا"، الحال

- كما هو النعت- صفة ولكنها لا تدل على الثبوت، واللزوم، وإنما هي منتقلة، ومتغيرة.

إن الكتاب وهو القران الكريم يمتاز في هذه الآية بصفتين لا تحيدان عنه أبدا هما:

- نفي الشك والريب عنه، وهو شك عام يشمل كل ريب قد يقال حول هذا القرآن ويفترى عليه.³

¹ سورة البقرة، الآية 1-2

² الطلحي، مرجع سابق، ص 37

³ الطلحي، الجواز النحوي، ص 38

- وكونه قد جاء لهداية الناس جميعا إلى طريق الخير والصلاح، وبذلك يمكن أن نقول فوضى الأعراب مرض أصيبت به اللغة العربية بفعل أيدي النحويين، إذ أنها خلقت الإضطراب والتناقض لدى طالب اللغة، وهي فوضى لا يحتملها النص اللغوي، والدلالة المحددة.¹

المبحث الخامس: مسالك الجوازات في النحو العربي.

المطلب 01: البيئة الزمانية:

أ- أصل العرب: العرب من الشعوب السامية، وقد طمست معالم تاريخهم القديم، وليس لدينا إلا بعض النقوش المكتشفة حديثا في بلاد اليمن، وأقدمها يرتقي إلى القرن التاسع، أو الثامن قبل الميلاد.

ويُقسَّم العرب إلى قسمين كبيرين: العرب البائدة، والعرب الباقية.

- العرب البائدة: هم الذين درست آثارهم. مثل: عاد، وثمود، وجديس؛ وقد عثر لهم العلماء بالقرب من تيماء في شمالي الحجاز على نقوش بالخط اللحياني، والثمودي، والصفوي؛ وهي تطلعننا على أن لغة تلك الشعوب تختلف عن لغة العرب فيما وصل إلينا من آدابهم.

- العرب الباقية: وهم قسمان كبيران: القحطانيون، والعدنانيون:

أما القحطانيون: ويسمون العرب العاربة، لأنهم أصل العرب، فينسبون إلى يَعْرَب بن قحطان، وهم اليمانيون المعروفون بعرب الجنوب.

وأما العدنانيون: ويسمون العرب المستعربة، لأنهم وفدوا الجزيرة من البلاد المجاورة، واختلطوا بأهلها، فتعربوا، فهم النزاريون، أو المعديون، ويعرف منهم الحجازيون، والنجديون، والأنباط، وأهل تدمر.¹

¹ المرجع نفسه، الصفحة نفسها

تقسيمات تاريخ الأدب العربي وعصوره:

أكثر من أرخوا للأدب العربي وزعوا حديثهم في هذا التاريخ على خمسة عصور أساسية هي:

1. عصر الجاهلية أو ما قبل الإسلام.

2. العصر الإسلامي من ظهور الرسول صلى الله عليه وسلم إلى سقوط الدولة الأموية سنة

(132هـ/750م)، وقسمه المؤرخون إلى قسمين: عصر صدر الإسلام، والعصر الأموي.

3. العصر العباسي يقسم أيضا إلى ثلاثة أقسام: العصر العباسي الأول يمتد نحو مائة عام، والثاني يقف عند

سنه (334هـ/945م)، أما العصر العباسي الثالث فيمتد إلى استيلاء التتار على بغداد؛ وقد يقسم بعض المؤرخين

هذا الأخير إلى قسمين: القسم الأول عند دخول السلاجقة بغداد سنه (447هـ/1055م)، ويستقل الثاني ببقية

العصر.

4. العصر الرابع يبدأ باستيلاء التتار على بغداد، ويستمر إلى نزول الحملة الفرنسية بمصر سنة

(1213هـ/1798م).

5. العصر الحديث الذي يمتد إلى أيامنا الحاضرة.²

قسم النحاة المادة اللغوية المستشهد بها إلى قسمين: مادة لغوية نثرية، ومادة لغوية نظامية.

والنثر يشمل كلام الله سبحانه، وكلام نبيه، وكلام العرب، وقد وضع النحاة حدا زمانيا لصحة الاحتجاج بالنثر

والشعر. فكلام الناس يجوز الاحتجاج به إلى منتصف القرن الرابع الهجري، والشعر لا يجوز الاحتجاج به بعد

منتصف القرن الثاني الهجري.

¹ حنا الفاخوري، تاريخ الأدب العربي، المطبعة البوليسية، ط1953، 2، ص12

² شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي-العصر الجاهلي-، دار المعارف، كورنيش النيل-القاهرة، 1119، ص14

إن الإحتجاج بكلام العرب شعرا ونثرا كمادة لغوية محتج بها على تقعيد القواعد وتقرير الاحكام النحوية المعيارية لا يتجاوز المدة التي تمتد من عصر أبي عمرو بن العلاء (154هـ)، إلى عصر الكسائي (189هـ)، ففي هذه الفترة جمعت مادة لغوية أُصِّلَ من خلالها المنهج المعياري للدرس النحوي تأصيلا متكاملًا. وجميع النصوص _ ما عدا القرآن الكريم _ وصلتنا عن طريق الرواية الشفوية، وعن أعراب هذه الفترة.

إن الإحتجاج بالنثر حسب المؤرخين لحركتنا اللغوية إمتد به الزمن إلى منتصف القرن الرابع الهجري، والشعر من العصر الجاهلي إلى بداية العصر العباسي الأول بناءً على ما سجله النحاة وبخاصة سيبويه من شواهد شعرية محتج بها، وبما أن النثر قد حُدَّ ببيئة جغرافية معينة، فإن الشعر لم تكن له بيئة جغرافية محددة، وخير مصدر نستدل به على كلامنا هو كتاب سيبويه، أين نجد أنه:

_ إحتج بشعر الشعراء الجاهليين. مثل: أوس بن حجر، والمهلهل بن ربيعة، وامرؤ القيس، والنابعة الذبياني... وغيرهم.

_ استشهد كذلك بشعر الشعراء المخضرمين أمثال: حسان بن ثابت، والخنساء، والحطيئة، وكعب بن حزام،... وآخرون.¹

_ وتطرق أيضا إلى الشعراء الإسلاميين الذين أظلتهم الدولة، الإسلامية حتى بداية العصر العباسي الأول. مثل: جرير، والفرزدق، والأخطل، وزباد الأعجم، والكميت، والقطامي... وآخرون.

وربما تساهل سيبويه في مجال الإحتجاج بالشعر بين شعراء البادية المحتج بلغتها، وغير المحتج بلغتها، وشعراء الحضر. فاستشهد بشعر أهل اليمن، وشعر سواد العراق والشام، وشعر شعراء الحواضر، ولم يفرق أيضا بين الشعراء الذين يرجعون إلى أصول عربية خالصة، وبين الشعراء الذين ينتسبون إلى العربية بالولاء، واستشهد بشعر الشعراء

¹ الطلحي، الجواز النحوي، مرجع سابق، ص 282-283-284

الموالي. مثل: سحيم عبد بني الحسحاس، ونصيب بن رباح، وأبي عطاء السندي، وكان بعضهم لم يتخلص من لكنته الأعجمية بعد.

كما استشهد بشعر زياد الأعجم وهو من بني أسد من بني عبد القيس سكان البحرين. وقد عاش في اصطخر بفارس، ويقول الرواة: أنه كانت فيه لكمة، وكان كثير اللحن في كلامه. ولذلك قيل له: الأعجم لفساد لسانه بفارس.

وكل هؤلاء الشعراء يرجعون إلى بيئة زمنية مختلفة، وبيئات جغرافية متباينة، وقد يغفر ذلك أن الشعر يصاغ في قالب لغوي متحد، كما أن الرواة يعملون على تثقيفه وإصلاحه.¹

ونجد أن سيبويه لم يعترض على الإستشهاد بشعر شعراء فسدت ألسنتهم، أو أصابها شيء من اللحن، ولم يحرص أصولهم في بيئات معينة، ويشترط الفصحاء منهم كما فعل النحاة في نقل الكلام المنثور عن العرب.

المطلب 02: البيئة الجغرافية:

تقع جزيرة العرب في الجنوب الغربي لآسيا، سماها أهلها جزيرة لأن الماء يدور بها من الجهة الجنوبية، والغربية، والشرقية، يطل عليها في الجنوب المحيط الهندي، وفي الشرق بحر عمان وخليج العرب، وفي الشمال تتراعى على حدود فلسطين وسوريا غربا، وبلاد الجزيرة شرقا.

قسمها جغرافيو اليونان والرومان إلى ثلاثة أقسام:

أ- العربية الصحراوية: أطلقوها على البادية الشمالية التي تصاقب بلاد الشام غربا وتمتد شرقا إلى العراق والحيرة.

¹ الطلحي، الجواز النحوي، ص 284-285-286

ب- والعربية الصخرية: أُطلقت على شبه جزيرة سيناء، والمرتفعات الجبلية المتصلة بها في شمالي الحجاز، وجنوبي البحر الميت.

ج- والقسم الثالث العربية السعيدة: وتشمل وسط الجزيرة، وجنوبيها.

ويقسم جغرافيو العرب الجزيرة إلى خمسة أقسام: هي تهامة، والحجاز، ونجد، والعروض، واليمن، وتهامة هي المنطقة الساحلية الضيقة المطلة على بحر القلزم، أو البحر الأحمر، وتسمى في الجنوب باسم تهامة اليمن، سماها القدماء العُور لانخفاض أرضها.¹

تمتد في شرقي تهامة سلسلة جبال السراة من الشمال إلى الجنوب، فاصلة بينها وبين هضبة نجد، ومؤلفة إقليم الحجاز المعروف الذي تكثر فيه الأودية والمناطق البركانية، وبعض الآبار والعيون التي قامت عليها القرى الكبيرة. مثل: المدينة، ويثرب، ووادي القرى في شماليها. ومن مدن هذا الوادي قُرح، وكانت تقام بها سوق عظيمة في الجاهلية، ونزل اليهود ببعض قرى هذا الواد مثل: خير، وقَدك. وامتدوا إلى تيماء في الشمال، ويثرب في الجنوب، وكان ينزل في هذه الجهات قبل الإسلام قبائل عُذرة، وبللي، وجُهيَّنة، وقُضاعة، وامتدت عشائرها إلى شبه جزيرة سيناء، وأهم مدن الحجاز مكة موطن التجارة قبل الإسلام. فقد كانت تمسك بزمام القوافل المصعدة إلى البحر الأبيض، والمنحدرة إلى المحيط الهندي وعلى بعد خمسة وسبعين ميلا إلى الجنوب الشرقي من مكة تقع الطائف، وقد أقيمت على جبل غزوان.²

وينبسط الحجاز شرقا إلى هضبة نجد الفسيحة التي تنحدر من الغرب إلى الشرق حتى تصل بأرض العروض وهي بلاد اليمامة، والبحرين، وشمالي نجد صحراء النفود، وهي تشغل مساحة واسعة، إذ تبتدأ من واحة تيماء، وتمتد شرقا نحو ثلاث مائة ميل، وتزخر بكتبان من الرمال الحمراء، وإذا اقتربت من العراق مدت ذراعا لها نحو الجنوب،

¹ شوقي ضيف، تاريخ الادب، مرجع سابق، ص 17-18

² المرجع نفسه، ص 18-19

فتفصل بين نجد والبحرين متسمية باسم الدهناء؛ وهي منازل قبيلتي تميم وضبّة في الجاهلية والإسلام حتى إذا أحاطت باليمامة انبطحت في الربع الخالي. وهو صحراء واسعة يُظن أنها تبلغ نحو خمسين ألف ميل مربع، وهي تفصل بين اليمامة، ونجد من جهة، وبين عمان، ومهرة، والشَّحْر، وحضرموت من جهة ثانية، وتندمج فيها صحراء الأحقاف التي تمتد إلى الغرب فاصلة اليمن من نجد والحجاز، وهذه الصحاري تطوق نجدا في الشمال، والشرق، والجنوب قفار متسعة، وخيرها القسم الشمالي، إذ تكسوه الأمطار في الشتاء حلة من النباتات والمراعي. ووراء هذا القسم في الشمال بادية الشام، وهي كثيرة الأودية والواحات، وبادية العراق أو بادية السماوة.¹

تمتد البحرين من البصرة إلى عمان، وبها كانت تنزل قبيلة عبد القيس في الجاهلية، وتشمل الآن الكويت، والأحساء، وجزر البحرين، وقطر وتكثر في هذا الإقليم الآبار والمياه، من مدنه القديمة هجر، والقطيف كانت تسمى الخط، وإليها تُنسب الرماح الخطية. وفي جنوبي البحرين عمان، وكان بها سوق مشهورة في الجاهلية عُرف سكانها بالملاحه، واستخراج اللآلئ.

أما القسم الخامس من الجزيرة وهو اليمن فيطلق على كل الجنوب، وتتألف اليمن من أقسام طبيعية ثلاثة: ساحل ضيق خصب هو تهامة اليمن، وجبال موازية للساحل هي امتداد سلسلة جبال السراة، ثم هضبة تفضي إلى نجد ورمال الربع الخالي، وبها كثير من الأودية، والسهول، والثمار، والزروع ما أتاح لسكانها إقامة دولا وحضارة منذ أواخر الألف الثاني قبل الميلاد، إلى أوائل القرن السادس الميلادي. ويسمى قسمها الشمالي المجاور للحجاز باسم عسير، وتمتد شرقي اليمن حضرموت على ساحل البحر العرب، وإقليم مهرة، والشَّحْر ومعناه في اللغة الجنوبية الساحل.

ومناخ الجزيرة بصفة عامة شديد الحرارة، "أما الرياح فمنها الشرقية اللطيفة في شمالي البلاد وتدعى الصِّبَا، ومنها الغربية التي تحمل الأمطار من البحر الأبيض، ومنها الجنوبية وهي مطيرة شتاءً، وحارة صيفا، ومنها السَّموم، وهي شر

¹ شوقي ضيف، تاريخ الادب، مرجع سابق، ص 19-20

ريح، تأتي موسمية، ويعرفها العرب برائحتها الكبريتية، تهب وسط الصحراء. وتسلب رطوبة الهواء وتتلف كل ما تمر به¹. إلا في الشمال الغربي، حيث تهطل أمطار الرياح الغربية شتاءً. وكثيراً ما يتحول المطر إلى سيول جارفة في اليمن وشمالى الحجاز، وقد وصفها الشعراء واستنزلوها على ديار معشوقاتهم، ووصف امرؤ القيس في معلقته سيلاً جارفاً حدث بالقرب من تيماء، حيث كانت منازل بني أسد، ومتى احتبست الأمطار جفت الأرض ولهذا كثرت عندهم الرحلة في طلب العشب، والكلاء، فتنقل القبيلة وأغنمها، وإبلها إلى مراعى جديدة.

وفي الجنوب الشرقي وقرى الحجاز واليمامة تكثر الزروع والثمار، وتتناثر بعض الفواكه، وقد اشتهرت اليمن بأشجار اللبان، والطيب، والبخور. والطائف بالكروم، وكانت النخل أهم الأشجار في الجزيرة كلها. إضافة إلى الغضا، والأثل، والسدر، وغيرها. وطائفة من الأزهار مثل العرعر، والخزامى.

أما الحيوان فتتوزع بين الأليف مثل الخيل، والإبل، والأغنام، والمتوحش مثل الأسد، والضبع، والذئب، والفهد، والنمر، ووردت على ألسنتهم بعض الطيور الجارحة مثل الصقر، والنسر، والغراب، وذكروا الجراد كثيراً، ومن الزواحف الثعبان، والعقرب، والضَّب. واشتهر هذا الأخير في أمثالهم: "أعقد من ذنب الضبِّ". كما تحدثوا عن النحل في هذيل التي كانت تعنى ببيوته وخلاياه.²

و"الجمل فهو" سفينة الصحراء"، وهو هبة الله، ومنه البعير حامل الأثقال، ومنه الذلول، أو الهجين حامل الناس، والجمل رفيق البدوي لا تصلح الصحراء بدونه، يغذي البدوي بلحمه ولبنه، ويعينه على الرحيل من مكان إلى مكان، وتُحَاك الخيمة من وبره.³

¹ حنا الفاخوري، تاريخ الأدب العربي، مرجع سابق، ص 12

² شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي، مرجع سابق، ص 20-21

³ حنا الفاخوري، تاريخ الأدب العربي، مرجع سابق، ص 13

المطلب 03: إتصال النحاة القدامى بالبادية العربية ومشاهدة الأعراب ونقل اللغة عنهم:

عاش العرب في الجاهلية على نمط الترحال بحثاً عن مواطن الماء والكلاء، وفي ذلك كانوا يتكلمون العربية بالفطرة، وينظمون الأشعار، ويتفاخرون بها فيما بينهم، ولغتهم بحد ذاتها عبارة عن لهجات متعددة تجمعها خصائص وتفرقها أخرى. وتميزت الحياة اللغوية بعد مجيء الإسلام، وخروج علماء اللغة إلى البادية لجمع اللغة واستقصاء أحوالها بالشعب والتداخل. حيث عامل هؤلاء على مدونة كبرى تهتم باللغة، والشعر، والأخبار، وذكر أيام العرب وتاريخهم، أضف إلى ذلك تعقيد النحو واستنباط الأحكام اللغوية، وقد كان كل لاحق حيث سار لكل مجال اختصاصه.¹

فبدأت عملية جمع اللغة منذ القرن الأول للهجرة أين توجه العلماء اللغويون إلى القبائل المشهورة بفصاحتها وسلامة لغتها التي لم يمسها فساد أو اختلاط باللغات الأجنبية الأخرى، وعلى هذا حددوا القبائل التي ينقلون عنها بأواسط الجزيرة العربية، وشرقيها، أما ما كان في حدود مع الحبشة، والفرس، والروم، والقبط فلم يؤخذ عنهم، فلا يقولون قالت العرب إلا عن أفصحهم، وهذا لا يعني أن باقي القبائل العربية ليست فصيحة، وإنما أقل فصاحة منها.²

وبهذا أخذت اللغة على أساس الفصاحة عند تلك القبائل، والتي بدورها ارتبطت بمدى انعزال العرب عن الشعوب الأجنبية التي اختلط لسان العربية وإياها، فأصابتها البعض من اللحن والفساد. وقد نجد في القبيلة الواحدة تفاوتاً في مستوى الفصاحة. فيقال: بعض كنانة، وبعض الطائيين...، لذلك لم يأخذ العلماء اللغة عن قبيلة جذام لمجاورتهم مصر والأقباط، ولا من تغلب، ولا من النمر لأنهم كانوا مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم الفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم الهند والحبشة، ولا من سكان اليمامة، وثقيف، وأهل الطائف، لأن التجار اليمنيين كانوا يقيمون عندهم. وغيرهم من القبائل الأخرى التي كانت محادية للأمم المجاورة.

¹ عبد الصبور شاهين، في التطور اللغوي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط2، 1985، ص47 وما بعدها

² محمود جاد، علم اللغة ونشأته وتطوره، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط1، 1985، ص27 وما بعدها

كان هناك مصدر آخر من مصادر اللغة العربية وهو أعراب البادية الذين توافدوا إلى العراق ليعلموا أناسها العربية، لأنهم كانوا خليطاً من الفرس والروم وشعوباً أخرى، ورددوا أشعارهم في أسواقها، وكانت هذه هي الوسيلة الوحيدة التي تعد مصدر رزق لهم، ومكسب لقوتهم، وفي هذه الأثناء كان اللغويون يستمعون إليهم، ويأخذون عنهم، ولكن بجذر شديد. فمنهم من ترددوا في الأخذ عنه، وشككوا في روايات الكثير. بل إنهم تعاملوا مع صدق رواياتهم بأشد الحرص خوفاً من انتحال أقوالهم، أو تقولهم على غيرهم حتى تُقبل وتُروى، الأمر الذي أدى بعلماء اللغة إلى وضع شروط غاية في القسوة على الناقل والمنقول عنه على حد سواء. فقد قال ابن فارس في هذا المقام: "تؤخذ اللغة سماعاً عن الرواة الثقة ذوي الصدق والأمانة، ويُتقى المظنون..."¹. وكانوا بالإضافة إلى ذلك يتحرون قبيلة المأخوذ عنه، وأصله، ويختبرونه لمعرفة صحة لغته، وروايته، ليتأكدوا من نسبه، وخلصوا عربيته من العجمة، ومن الإختلاط بمن يشتهه في لغته من سكان أطراف الجزيرة ممن جاور غير العرب الأقحاح، فكانوا لا يعتدون إلا بلغة سكان البوادي، بل كانوا "إذا ما ارتابوا في أمر أحد من هؤلاء امتحنوه بإلقاء الكلام الملقون على مسامعه، فإذا فهمه لم يأخذوا عنه، لأن العربي الخالص في رأيهم لا يفهم الكلام الملقون..."²، ولوجود بعض الأشخاص آنذاك اتهموا باللحن في لغتهم أمثال: محمد بن إسحاق بن يسار، ابن دأب، الشرقي بن القطامي، وحماد الراوية، وفي الحديث عن هذا الأخير قال الأصمعي: "جالست حمادا فلم أجد عنده ثلاث مائة حرف، ولم أرض روايته"³. وقال أبو حاتم: "كان بالكوفة جماعة من رواة الشعر مثل حماد الراوية وغيره، وكانوا يضعون الشعر، ويقتفون المصنوع منه، وينسبون به إلى غير

¹ ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تح: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت-لبنان، ط1، 1993، ص64

² أبي البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، تح: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، ميدان الأوبرا-القاهرة، ط3، 2007، ص26

³ المرجع نفسه، ص27

أهله"¹، فقد ذكر الأصمعي، وأبو عبيدة، وأبو زيد، عن يونس أنه قال: "إني لأعجب كيف أخذ الناس عن حماد وهو يلحن ويكسر الشعر ويكذب ويصحف".²

وكان شرط الإحتجاج بكلام العرب حسب السيوطي أن يكون صادرا عن الفصحاء الموثوق بعريبتهم، أي أن يتمثل في الكلام الذي سمع بالفعل عن فصحاء العرب، ومن أكثر من واحد، وهذا ما يعنيه سيويوه وغيره من النحاة القدامى عند قولهم: "العرب الموثوق بعريبتهم"³، و "قال قوم من العرب ترضى عريبتهم"⁴ و "سمعنا بعض العرب الموثوق به"⁵، أي العرب الأقحاح الذين لم يجاوروا القبائل الأخرى، ولم يتأثروا بلغتهم، يتكلمون باللغة العربية الفصيحة منذ الولادة، والعربية الفصحى هي اللغة التي نزل بها القرآن الكريم، وينطق بها الأجيال ويفهمون دلالتها بالفطرة التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم منذ ظهور أول الشواهد الشعرية كشعر امرؤ القيس، وعنترة بن شداد... وغيرهم من الشعراء الأوائل، فقد كانت السليقة اللغوية هي المهيمنة، وهي الحامية من الخطأ.

المبحث السادس: توجيه النحاة للجوازات الإعرابية.

المطلب 01: نظرية العامل

تعد نظرية العامل من أعرق الموضوعات، وأكثرها إثارة للجدل، والمناظرة، وواحدة من أهم القضايا التي تطرق إليها سيويوه في كتابه الكتاب، وهي نظرية تتداخل في جميع أبوابه، وفصوله، وهي الأساس الذي يرتكز عليه دائما في حديثه عن النحو.

¹ أبي البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، مرجع سابق، ص 26.

² المرجع نفسه، نفس الصفحة

³ سيويوه، الكتاب، ج1، مصدر سابق، ص124

⁴ المصدر نفسه، ص182

⁵ المصدر نفسه، ص319

1. تعريف العامل عند القدماء والمحدثين

أ- لغة:

ذكر ابن فارس: "عَمِلَ، العين، والميم، واللام أصل واحد صحيح، وهو عام في كل فِعْلٍ يُفْعَلُ".¹

قال الخليل: "عَمِلَ، يَعْمَلُ، عَمَلًا. فهو عَامِلٌ، واعتمل الرجل إذا عمل بنفسه".²

العامل إذا هو اسم فاعل من الفعل "عَمِلَ"، وهو من يقوم بالعمل (الفعل).

يقول صاحب اللسان: "والعمل: المهنة والفعل، والجمع: أعمال، عمل عملا، وأعمله غيره واستعمله. واعتَمَلَ

الرجل عمل بنفسه.

والإعتمال: افتعال من العمل، وأعمل فلان ذهنه في كذا وكذا، إذا دبره بفهمه، وأعمل رأيه وآلته ولسانه،

واستعمله: عمل به".³

¹ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة (عَمِلَ)، دار الفكر، ج4، 1979م، ص145

² الفراهيدي، معجم العين، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ج2، ص153

³ ابن منظور، لسان العرب، مادة: (ع، م، ل)، دار صادر-بيروت، ج11، ط3، 1414هـ، ص475-476

ب- اصطلاحاً:

أما في التعريف الإصطلاحي نجد الجرجاني قدم تعريفاً للعامل بقوله: "العامل في اصطلاح النحويين ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً، أو ساكناً، نحو: "جاء زيد"، و "رأيتُ زيداً"، و "مررتُ بزيدٍ"¹.
وكما في كل مرة لا ننسى التطرق لعالم النحو الكبير، فلو حاولنا استقراء "الكتاب" لوجدنا الكثير المفيد على أن المتكلم هو العامل الحقيقي، وليست اللفظة. يقول سيبويه في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعوله: "وذلك قولك: "ضربَ عبدُ الله زيداً"، ف "عبد الله" ارتفع هناك كما ارتفع في ذهب _مثال أوردته سابقاً للتمثيل على الفعل اللازم وهو ذهب زيد_ وشُغِلت "ضرب" به كما شغلت به "ذهب"، ونصب "زيد"، لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل، فإن قدمت المفعول، وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى على الأول، وذلك قولك: "ضربَ زيداً عبدُ الله"، لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً"².

ومذهب سيبويه هنا يؤكد لنا أن العامل الحقيقي هو المتكلم، وأن هذا المتكلم إذا أراد الفاعلية، والمفعولية، سيرفع الأول، وينصب الثاني، فلو نظرنا إلى قوله: "وشغلت ضرب به"، لوجدنا أنه أسند الفعل إلى المخاطب، وقوله: "لأنك إنما أردت مؤخراً"، لوجدنا أنه يدل به على أن العمل كله للمتكلم. ونخلص من هنا إلى أن المتكلم هو المحدد للمعاني، والمنشئ للحركات التي تدل على هذه المعاني.

¹ مريم الشوبكي، الإصطلاحات النحوية والصرفية عند المبرد في المقتضب وابن السراج والأصول، دار الجنان للنشر والتوزيع، ط1، 2015م، ص63

² سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ص34

أبرز ابن الحاجب في الكافية معنى العامل وأثره وشرحه قائلاً: "المقتضي للإعراب الفاعلية، والمفعولية، والإضافة... ومثاله أنك إذا قلت: "قام زيد" فالمقتضي للرفع الفاعلية، ولا تبرز الفاعلية في "زيد" إلا بـ "قام" المسند إليه، لأنك لو قطعت النظر عنه لم تفهم الفاعلية، فـ "قام" هو العامل".¹

وبين أيضاً العلاقة بين هذه المعاني، ومراد المتكلم فقال: "ونعني بالتقويم نحو من قيام العرض بالجوهر، فإن المعنى الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، كون الكلمة عمدة، أو فضلة، أو مضافاً إليها، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة، والفضلة، والمضاف إليه سبب توسط العامل، فالموجد _ كما ذكرنا _ لهذه العوامل هو المتكلم، والآلة "العامل"، ومحلها "الإسم"، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة تجعل الآلة كأنها هي الموجد للمعاني، ولعلاماتها _ كما تقدم _ فلهذا سميت الآلات عوامل".²

وأكد على ذلك في موضع آخر فقال: "أعلم أن محدث هذه المعاني في كل إسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها، لكن نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالإسم، فسمي عاملاً لكونه السبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المعلم، فقليل: العامل في الفاعل هو الفعل لأنه به صار أحد جزئي الكلام".³

عرف الجوهري العامل بقوله: "العامل في العربية: ما عمل عملاً ما، فرفع، أو نصب، أو جر، وقد عمل الشيء في الشيء: أحدث فيه نوعاً من الإعراب".⁴

أما الفاكهي فقد قال بأن "العامل الجالب للإعراب ما أثر رفعاً، أو نصباً، أو جراً، أو جزماً، في آخر الكلمة المعربة من إسم، أو فعل، أو حرف، والأصل فيه أن يكون من الفعل، ثم من الحرف، ثم من الإسم".¹

¹ ابن الحاجب، شرح الكافية، مكتبة الباز-مكة المكرمة، ج1، ط1، ص30.

² المصدر نفسه، ص25.

³ المصدر نفسه، ص36.

⁴ الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، مادة (عمل)، باب اللام، فصل العين، دار الهداية، 1984م.

إن للنحاة وعلماء اللغة إذن تعريفات كثيرة للعامل النحوي، إلا أنهم لم يختلفوا في أنه الإسم، أو الفعل، أو الحرف الذي يؤثر فيما بعده رفعا، ونصبا، وجرا، وجزما، وهو المسؤول عن تغير الحركات الإعرابية آخر الكلمة.

كما أنه يجب ألا نغض الطرف عن جهود المحدثين، واجتهادهم في الحديث عن العامل. فنجد عباس حسن فهو يرى أن العامل: "هو ما يؤثر في اللفظ تأثيرا ينشأ عنه علامة إعرابية ترمز إلى معنى خاص، كالفاعلية، والمفعولية، أو غيرها، وفرق بين أن تكون تلك العلامة ظاهرة، أو مقدرة".²

والشيخ المصطفى الغلاييني الذي قال في "العامل والمعمول والعمل" أن "العامل هو ما يحدث تغييرا في غيره، أو ما يحدث الرفع، أو النصب، أو الجزم، أو الخفض فيما يليه. أما المعمول: فهو ما يتغير آخره بالعامل، والأثر الحاصل من رفع، أو نصب، أو جزم، أو خفض يسمى العمل؛ أي الإعراب".³

يمكن أن نستخلص من تعريف الشيخ الغلاييني أن العامل هو ما يؤثر في المعمول، ويسبب الحكم الإعرابي من رفع، ونصب، وجر، وجزم، والمعمول هو ما يتأثر بالعامل، ويتغير آخره فيرفع، وينصب، ويجر، ويجزم، أما العمل فهو الحكم الإعرابي نفسه. وهذه المفاهيم تعد بمثابة أركان العملية الإعرابية.

2. نشأة نظرية العامل

نظرا لأهمية العامل في الدرس النحوي وما يشغله من تفكير فإن الدارس قد يرغب في البحث والإطلاع عن بدايات هذا الموضوع، وكيف ظهر وتبلورت معالمه، وعليه فقد تعددت الآراء وتباينت حول أصل نظرية العامل وهل هي عربية الأصل أم مقتبسة من علوم أخرى؟ أو هل هي نابعة عن الدرس النحوي الخالص أم عن معطيات غير نحوية؟

¹ عبد الله الفاكهي، الحدود النحوية، تح: محمد الطيب الإبراهيم، مج: 1، ج 1، ط1، 1996م، ص132

² عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف-مصر، ج1، ص75

³ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية-لبنان، ط22، 1993م، ص274

لقد ذهب باحثون إلى أن النحو العربي قد أخذ فكرة العامل عن الفلسفة اليونانية، ولقي هذا الرأي حظاً غير يسير من العناية في وقت ساد فيه القول بتبعية النحو العربي للفلسفة... والقول بالتأثر في الأخذ بالعامل لا يستقل عن الأصل الأعم الذي هو تأثر النحو العربي بالفلسفة اليونانية، ولهذا فلن تكون نظرية العامل إلا لونا من هذا التأثر، ونموذجاً له، ومظهراً تطبيقياً من مظاهره. يقول الدكتور فاضل صالح السامرائي في عمومية متناهية: "فالقول بالعمل قديم، والنحاة يرون الإعراب إنما يحدث بسبب العامل، وكل تغير إعرابي لا يقع إلا بعامل أحدثه، وهذا من تأثير الفلسفة بالنحو"¹، "وذلك لأن منهج الفلسفة كان المنهج الذي استأنسوا به في دراسة اللغة والنحو، وقد سيطر هذا المنهج على أذهانهم، بحيث جعلوا كل حركة في أي موضوع أثراً لعامل، وأنزلوا العامل النحوي المزعوم منزلة العلة والسبب"².

إن القول بارتباط نشأة العامل بالثقافة اليونانية يبدو وجيهاً إلى حد ما، لكن العلم لا يقبل التكهنات، ولا بد من أدلة موثقة وملموسة من الواقع، فالخائض في التاريخ يجد أن "الأخذ عن اليونان لم يتيسر علمياً في صدر الأول للإسلام، وقد كان ضرورياً أن تمضي فترة قد تمتد إلى ولاية أبي جعفر المنصور (136هـ)، وإلى ولاية المأمون لتبدأ الترجمة الرسمية الرصينة للنصوص اليونانية..."³، فعلى الرغم من وجود بعض المراكز العلمية والفلسفية بالقرب من بلاد العرب "إلا أن ما نقل على أيدي تراجمتها رغم تأخرهم قد شابه النقص والخلل لأسباب منها:

- أن تلك الترجمات لم تكن مباشرة، وإنما توسلت بالسريانية، فترجمت عنها.

¹ مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي - دراسة تأصيلية وتركيبية -، ط1، 2004م، ص125

² مهدي المخزومي، في النحو العربي - نقد وتوجيه -، المكتبة العصرية، صيدا، 1964م، ص32

³ مهدي المخزومي، في النحو العربي، مرجع سابق، ص32

– أن أكثر التراجمه كانوا بعيدين عن محتوى المعارف التي يترجمون عنها، بل إن بعضهم كانوا ضعيفي العلم باللغة المترجم إليها أو عنها".¹

وقد ضجر الكثير من مفكري الإسلام من التشويه الذي أصاب العديد من النصوص المنقولة. "فالغزالي في تحافت الفلاسفة يعتبر على مترجمي الفلسفة، أنهم خلطوا ولم يستوعبوا ما كانوا يترجمون. فيقول: "ثم المترجمون لكلام رسطاليس لم ينفك كلامهم عن تحريف، وتبديل يحوج إلى تفسير، وتأويل، حتى أثار ذلك نزاعاً بينهم، وأقومهم بالنقل والتحقيق من المتفلسفة في الإسلام الفارابي، أبو المنصور، وابن سينا".²

ورأي آخر ذهب للقول بأن "بداية فكرة العامل في ميدان البحث النحوي منذ النشأة ويعد عبد الله بن إسحاق الحضرمي (ت117هـ) مبتدع هذا المنحى في الدرس النحوي، وعلى وفق ما روى ابن سلام (ت231هـ)، واحتذى هذا المنهج عيسى بن عمر (ت149هـ)، فجلى هذا الإتجاه في النظر النحوي البصري، واتسع القول في العامل على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، ويكاد يجمع المحدثون على أن سيبويه (ت180هـ)، أول من أنجح سبيل القول في العامل...".³

اعتمد النحاة العرب في تقيد العربية ووصف أبنيتها ثلاثة أصول شكلت منهجهم، وهي: السماع، والقياس، والتعليل... وإذا كان العامل قرين القياس، ونتيجة العلة، فإن من بين سابقى سيبويه من اشتهر بالقياس والعلة، فقد كان عبد الله بن أبي اسحاق شديد التجريد للقياس، وأما العلة فقد سئل الخليل بن أحمد عن العلة التي يعتل بها في

¹ مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، مرجع سابق، ص129

² المرجع نفسه، ص130

³ عيسى العزري، نظرية العامل بين العلماء القدامى والمحدثين، مجلة التعليمية، جامعة حسينية بن بوعللي، الشلف، م4، 11 جوان

2017، 167-168

النحو "فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟"، فقال: إن العرب نطقت عن سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علل، إن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه".¹

وأول من استعمل نظرية العامل وتوسع فيها هو الخليل بن أحمد الفراهيدي لأن "كل من يقرأ كتاب سيبويه يرى رأي العين أن الخليل هو الذي ثبت أصول نظرية العوامل، ومدّ فروعها وأحكامها، بحيث أخذ صورتها التي ثبتت على مر العصور، فقد أرسى قواعد العامة ذاهبا إلى أنه لا بد مع كل رفع للكلمة، أو نصب، أو خفض، أو جزم من عامل يعمل في الأسماء، والأفعال المعربة، والمبنية".²

وأكد ذلك سيبويه في حديثه عن عمل إن وأخواتها بقوله: "وزعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت: "كَانَ أَخَاكَ زَيْدًا" إلا أنه ليس لك أن تقول: "كَانَ أَخَوَكَ عَبْدُ اللَّهِ"، تريد "كَانَ عَبْدَ اللَّهِ أَخَوَكَ" لأنها لا تُصرف تُصرف الأفعال، ولا يضم في المرفوع كما يضم في كان. فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما، فلم يُجْزَوْها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما، بعدها وليست بأفعال".³

"أما عن سبب نشأة نظرية العامل النحوي فهو مرتبط بغاية تعليمية لغير العرب أو للعرب الذين فسدت ألسنتهم، حيث ظهر اللحن في القرآن الكريم، ففزع علماء العربية يبحثون عن كيفية مواجهة هذه المشكلة اللغوية الطارئة، إذ لم يكن تصحيح أخطاء المخطئين وحده كافيا، ولم يكن أمام علماء العربية سوى البحث عن قواعد لغوية تحمي اللغة العربية من الفساد".⁴

¹ عيسى العزري، نظرية العامل بين العلماء القدامى والمحدثين، مرجع سابق، ص 168

² شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف 1119، كورنيش النيل-القاهرة، ط 7، ص 38

³ سيبويه، الكتاب، ج 2، مصدر سابق، ص 131

⁴ أمحمدة العولي، الأسس المنهجية لتبويب النحو العربي، دار الكتب العلمية، ص 26

"فقاموا باستقراء كلام العربي، ولاحظ النحاة أن هناك علاقة ما بين أجزاء التركيب العربي، إذ إن هناك كلمات تؤثر فيما يليها، فترفع ما بعدها، أو تنصبه، أو تجزمه، أو تجره، كالفعل يرفع الفاعل، وينصب المفعول به، فهذا المؤثر(الفاعل) الذي يحدث أثرا فيما يأتي بعده أو اسمه العامل".¹

ولقد وجد منذ وقت بعيد من قال من النحاة بأن التركيب هو داعي العمل. جاء في تعليق الكافية: "فالمعتبر في الإعراب التركيب الذي يتحقق معه العامل سواء كان العامل أم لا". وصنيع النحاة في مجملهم يوحي بأنهم استنبطوا العامل من درسهم النظم المستعمل في أداء المعاني المختلفة".²

وعليه فإن النظر في اختلاف الآراء عند الدارسين حول أصل العامل وجذوره، ربما يدعو ويولد نوعا من الفضول في نفس الباحث الجديد إلى معاودة النظر في الموضوع الغوص في طياته أكثر، أين نجد من ذهب للقول بأن نظرية العامل مستقاة من روافد أجنبية عن الثقافة العربية الإسلامية، وآخرون إلى التصريح بأنها بنت البحث اللغوب الصرف، ونتيجة من نتائجه.

ومن المنطقي جدا أن الخائض في هذا الموضوع سينتبه إلى أن نظرية العامل في أصلها لا ترتقي لدرجة من الصعوبة، أو التعقيد الذي من الممكن أن يجعل النحويين القدامى غافلين عن العلاقات الموجودة بين العامل والمعمول في الجمل، فهي أسهل من أن تقتبس من غير الأسلوب العربي.

3_ أنواع العامل

أجمع النحاة على تقسيم العوامل إلى قسمين: لفظية ومعنوية. "فقول النحويين عامل لفظي وعامل معنوي إنما يراد به أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ، هذا ظاهر الأمر، فأما في

¹ عطية نايف الغول، في النحو العربي لطلبة اللغة العربية حسب مقرر الجامعة (نحو، 4،3،2،1)، دار الجنون للنشر والتوزيع، ص50

² مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، مرجع سابق، ص149-150

الحقيقة فالعمل إنما للمتكلم نفسه"¹، "والعوامل في النحو مائة عامل، وهي تنقسم إلى قسمين، لفظية ومعنوية، واللفظية تنقسم إلى قسمين: سماعية وقياسية"². عند الجرجاني في كتابه "العوامل المائة".

وقبل عدّ أنواع العامل، وتصنيفها لا بد أن نتطرق إلى معانيها أولاً:

أ_ **العوامل اللفظية السماعية:** ما سمعت عن العرب، ولا يقاس عليها غيرها، كحروف الجر، والحروف المشبهة بالفعل. مثلاً: فإن الباء وأخواتها تجر الاسم، فليس لك أن تتجاوزها، وتقيس عليها غيرها.

ب_ **العوامل اللفظية القياسية:** ما سمعت عن العرب، ويقاس عليها غيرها، وتفسيرها هذا المعنى أنه سمع لها أمثلة مطردة وصلت إلى بناء قاعدة كلية في ذلك النوع من العوامل، فكل ما يصدق عليه تلك القاعدة يطلق عليه اسم العامل اللفظي القياسي.

ج_ **وأما العوامل المعنوية:** فاسمها يدل عليها، إنها معنى من المعاني لا نطق فيه، وهو معنى يعرف بالقلب، ليس للفظ فيه حظ.

ونذكرها باختصار مفيد:

1_ **العوامل اللفظية السماعية:** وهي واحد وتسعون عاملاً، تحت ثلاثة عشر نوعاً:

النوع الأول: حروف تجر الاسم فقط، وهي سبعة عشر حرفاً: من، إلى، في، اللام، زب، على، عن، الكاف، مذ ومنذ، حتى، واو القسم، تاء القسم، باء القسم، حاشاء، خلا، عدا.³

النوع الثاني: الحروف التي تنصب الاسم، وترفع الخبر، وهي ستة أحرف: إن، أن، كأن، لكن، لعل ليت.

¹ ابن جنّي، الخصائص، تح: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ج3، ط3، 2008م، ص110

² وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي، مرجع سابق، ص53

³ وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي، ص53-54

النوع الثالث: حرفان يرفعان الإسم، وينصبان الخبر: لا، ما، المشبهان بليس.

النوع الرابع: حروف تنصب الإسم المفرد فقط، وهي سبعة أحرف: الواو بمعنى مع، إلا: للإستثناء، ياء: في النداء،

أي: في النداء، هيا: في النداء، أيا: في النداء، الهمزة: في النداء.

النوع الخامس: حروف تنصب الفعل المضارع، وهي أربعة أحرف: أن، لن، كي، إذن.

النوع السادس: حروف تجزم الفعل المضارع، وهي خمسة أحرف: إن، لم، لما، لام الأمر، لا الناهية.

النوع السابع: أسماء تجزم الأفعال على معنى (إن) للشرط والجزاء، وهي تسعة أسماء: من، أي، ما، متى، مهما، أينما،

أني، حيثما، إذما.

النوع الثامن: أسماء تنصب أسماء نكرة على التمييز، وهي أربعة أسماء: عشرة إذا ركبت مع إثنين إلى تسعة، كم،

كأين، كذا.

النوع التاسع: كلمات تسمى أسماء، وأفعال، بعضها يرفع، وبعضها ينصب، وهي تسع كلمات، والناصب منها ست

كلمات: رويدا، بله، هاء، دونك، عليك، حيهل، والرافعة منها ثلاث كلمات: هيهات، شتان، سرعان.

النوع العاشر: الأفعال الناقصة التي ترفع الإسم، وتنصب الخبر، وهي ثلاثة عشر فعلا: كان، صار، أصبح، أمسى،

أضحى، ظل، بات، ما زال، ما برح، ما فتى، ما انفك، ما دام، ليس.

النوع الحادي عشر: أفعال المقاربة ترفع إسمًا واحداً، وهي أربعة أفعال: عسى، كاد، كرب، أوشك.

النوع الثاني عشر: أفعال المدح والذم، ترفع الإسم المعرف ب "لام التعريف"، وبعده اسم مرفوع يسمى المخصوص

بالمدح والذم، وهي أربعة أفعال: نعم، بئس، ساء، حبذا.

النوع الثالث عشر: أفعال الشك واليقين، وتسمى أفعال القلوب، وهي: "علمت، رأيت، وجدت" وهذه الثلاثة لليقين، و"ظننت، حسبت، خلت" للشك، و"زعمت"، متوسطة بين الستة فهذه السبعة¹

2_ العوامل اللفظية القياسية: وهي سبعة:

_ المصدر.

_ الفعل على الإطلاق.

_ اسم الفاعل.

_ اسم المفعول.

_ الصفة المشبهة.

_ الإسم المضاف.

_ الإسم التام.²

3_ العوامل المعنوية: اختلفت العوامل النحوية وتعددت، وفقا "لاعتراف النحاة ببعضها، وإنكارهم لها، فقد اختصر

الجرجاني في عوامله على اثنين هما: عامل الرفع في المضارع، وعامل الرفع في المبتدأ والخبر، وعند صاحب الأشباه والنظائر ستة عوامل معنوية، لكن المتبع للعوامل المعنوية في مختلف المصادر يكتشف أن ما قاله السيوطي والجرجاني لا يمثل العدد الموجود، ولا يقاربه"³.

¹ وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي، ص 54-55

² المرجع نفسه، ص 55

³ مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، مرجع سابق، ص 177

وهي كالتالي:

— الخلاف.

— الصرف.

— رافع المبتدأ.

— رافع الفعل المضارع.

— رافع الفاعل.

— عامل المفعول.

— التبعية.

— ناصب المستثنى.

— جر المضاف إليه.

— التوهم.

— الإهمال.

— المجاورة.

— نزع الخافض.

— القصد إليه.¹

¹ مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، ص 171

4_ أهمية نظرية العامل:

بدل النحويون جهودا جبارة في خدمة اللغة العربية، وتقعيد النحو العربي من جميع النواحي: الصوتية، والتركيبية، والدلالية... الخ، وكان من أهم أعمالهم نظرية العامل، والتي نبرز أهميتها فيما يلي:

أ_ تفسير علامات الإعراب: قدمت نظرية العامل تفسيراً لاختلاف علامات الإعراب آخر الجمل، وذلك "بأن هذه العلامات تأتي مصحوبة بألفاظ معينة تنتظم معها في تركيب خاص، ومن ثم ساغ

أن ينسب إليها إحداث هذه العلامات، فأحرف الجر مثلاً تأتي في الأسماء بعدها مجرورة، وإن وأخواتها تأتي الأسماء بعدها منصوبة، ومرفوعة... وهكذا"¹.

ب_ تعلم اللغة العربية: يبدو أن نظرية العامل لم يتوصل إليها النحويون القدماء إلا بعد أن طال استقراؤهم لظواهر اللغة، وتعمقهم فيها. فقد جاءت هذه النظرية ثمرة لملاحظاتهم علائق الألفاظ بعضها ببعض، وما ينجم عنها من علامات الإعراب المختلفة، ومن ثم استطاعوا أن يفسروا هذه الظواهر تفسيراً شاملاً ومقنعاً.²

نظراً لأهمية نظرية العامل يمكن أن نعتبرها حجر الزاوية في النحو العربي، وباستطاعة معلمي العربية "الإفادة منها في تعليم تلاميذهم الضبط الصحيح للكلمات وفق ما يتعلق بها من العوامل. يرى التلميذ الفعل مثلاً فيعلم أنه يحتاج إلى فاعل مرفوع، فيرفع الفاعل بعده، ويرى إنَّ أو إحدى أخواتها، فيعلم أنها تقتضي إسماً منصوباً، وخبراً مرفوعاً، فينصب اسمها، ويرفع خبرها... وهكذا يتعلم ضبط الكلمة عن طريق الربط بين العامل ومعموله"³، ويطبق هذه القاعدة في جميع المواضيع المماثلة، وكذا الأمر بالنسبة لمتعلمي اللغة العربية (غير الناطقين بها)، فعندما يعلم المتعلم أركان الجملة وعلاقتها ببعض يدرك معناها ودلالاتها، ويتمكن من تفسيرها بسهولة تامة.

¹ وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي، ص162

² المرجع نفسه، ص165

³ المرجع نفسه، ص164-165

المبحث السابع: الإفتراض والقياس:

غالباً ما يقترن الإفتراض بمحاولة النحاة إيجاد تراكيب أصلية في اللغة، وتراكيب أخرى متفرعة عنها، ومحاولة النحاة حمل هذه التراكيب الفرعية على الأصلية، أو مراعاة الأصل فيها كما يقولون مثلاً: المبتدأ والخبر في هذه الجملة تركيب أصلي، أو أساسي عند النحاة: " محمد قائم " فإذا دخلت عليه الأدوات الناسخة اعتبرت هذه التراكيب عند الحاجة إلى توجيه جواز اعرابي معين فرعية، وغير أصلية، بمعنى أنه يجوز للنحاة اعتبار هذه الأدوات كأنها لم تدخل، وأن الأسلوب ما زال باقياً على استعماله الأصلي من مبتدأ وخبر.¹

ومن أهم صور الإفتراض والتوهم في النحو العربي هذان النوعان:

المطلب 01: الإعراب على الموضوع أو المحل:

يفترض النحاة أن لبعض الأساليب الواردة في العربية أكثر من محل إعرابي، ويصح تسويغ وجود أكثر من حركة إعرابية في الأسلوب بناء على هذا الإفتراض، والأسلوب المعين قد يكون له محلان إعرابيان عند النحاة:

- محل لفظي: وهو الحركة الإعرابية الظاهرة على آخر الكلمة، والواردة في الإستعمال عن العرب.

- محل موضعي: وهو ما قد يفرضه الموضوع من حركة إعرابية متوهمة، ومفترضة من قبل النحاة.

وبيان هذين الأمرين من خلال الأمثلة التالية:

أ- عطف اسم منفي على خبر "ليس أو ما" المجرورة بالباء الزائدة:

نقول في العربية: - ليس زيد بقارئ ولا كاتب.

- ما زيد بقارئ ولا كاتب.

¹ الطلحي، الجواز النحوي، مرجع سابق، ص 481

قال النحاة إن لفظة "كاتب" المنفية بـ "لا"، والمعطوف على خبر "ليس" و "ما" المجرور بـ "الباء الزائدة" عندهم يجوز فيه وجعان إعرابيان، أو صحة تناوب حركتين إعرابيتين عليه هما: الجر، والنصب.

أما الجر وهو الوجه عندهم فهو بمراعاة الإعراب اللفظي بكلمة "بقارئ" فهي في هذا الأسلوب مجروره بالباء، وقد عطفت عليه لفظة "كاتب" بالجر أيضا، فالتابع يتبع المتبوع في الحركة الإعرابية، وأسلوب العطف من ضمن التوابع.¹

أما النصب فقد تُنصب هذه اللفظة بمراعاة الإعراب الموضوعي أو المحلي للفظه "قارئ"، فهي حسب النحاة لفظة مجرورة بالباء من خلال الأسلوب، ولكن هذا الجر طارئ، وغير أصيل في خبر "ليس"، وخبر "ما" الأصل فيه أن يكون منصوبا، لأن "ليس وما" أداتان ترفعان الإسم، وتنصبان الخبر، والجر في هذه الحالة وجوده وعدمه سواء، ولا يؤثر في الأسلوب، وبناء على هذا الافتراض، قد جاز النصب في لفظة "كاتب" أيضا، فهي معطوفة على اسم منصوب في الموضع أو المحل.²

من الممكن إجازة نصب لفظة "كاتب" في الذهن حسب افتراضات النحاة وفقا لأصل الجملة، "وهذا مجرد افتراض، الخبر بعد "ليس" و "ما" في هذا التركيب مجرور بالباء، وليست زائدة، وإنما جاءت في هذا التركيب لأداء غرض معين، ودلالة محددة هي توكيد النفي، وزيادة تثبيته في الذهن، أو في نفس السامع والمخاطب؛ نحن كما نؤكد في الإثبات نؤكد في النفي. فالقول بأن وجودها، وعدم وجودها في الأسلوب سواء قول غير دقيق، لا يدل عليه هذا

¹ الطلحي، الجواز النحوي، ص 482-483

² المرجع نفسه، ص 483

التركيب"¹، و "أن جر الإسم المعطوف على خبر ما المجرور ثابت بالنقل عن العرب، أما جواز نصبه في هذه الحالة، فقد قاسه النحاة قياساً، ولا عبرة إلا بالإستعمال"².

ب_ توابع المنادى المفرد:

وينقسم التابع المفرد إلى أربعة أقسام: ما يجب رفعه، ما يجب نصبه، ما يجوز رفعه ونصبه، ما يبني على ما يرفع وينصب.

القسم الأول: التابع المفرد الواجب الرفع.

وهو عند الجمهور تابع "أيّ" أو "أية" أو "اسم الإشارة" إذا اتخذ سبباً إلى نداء ما فيه "أل"³، مثل: "يا أيها الولد"، "أيتها الفتاة"، "هذا الرجل".

القسم الثاني: التابع المفرد الواجب النصب.

يجب نصب التابع المفرد بشرطين: أحدهما أن يكون متبوعاً (أي المنادى) معرباً منصوباً، والآخر أن يكون التابع نعتاً، أو توكيداً، أو عطفاً بياناً. فمثال النعت: "يا غلاماً زيد العاقل"، ومثال التوكيد: "يا أخوة زيد أجمعين"، ومثال عطفاً البيان: "يا أحمأ زيد كرزاً"⁴.

القسم الثالث: التابع المفرد الجائز الرفع والنصب:

يجوز في التابع المفرد الرفع والنصب، إذا كان المنادى مبنيًا على ما يرفع به، وكان التابع نعتاً، أو توكيداً، أو عطفاً بياناً، أو منسوباً محلياً ب "ال".

¹ الطلحي، الجواز النحوي، ص 483

² المرجع نفسه، ص 485

³ محمد إبراهيم الثاقب، توابع المنادى، حوليات كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، م 6، ع 35، ص 902

⁴ المرجع نفسه، ص 918

فمثال النعت: "يا زيدُ الظريفُ والظريفَ"، ومثال التوكيد: "يا تميمُ اجمعون واجمعين"، ومثال عطف البيان: "يا غلامُ بشرٌ وبشرًا"، ومثال عطف النسق المقرون ب "أل": "يا زيدُ النضرُ والنضرَ"؛ حيث يرفع التابع في الحالات السابقة على أساس الإتيان اللفظي الذي سلف الحديث عنه، أما النصب فهو إتيان على المحل، لأن المنادى المبني منصوب محلاً على أنه مفعول به.¹

القسم الرابع: التابع المبني على ما يرفع به.

يبني التابع والمفرد على ما يرفع به إذا كان بدلاً، أو منسوقاً غير محلي ب "أل"، فالبديل نحو: "يا أبا حفص عمرٌ"، و "يا شيخ أحمدٌ"، والمنسوق غير المحلي ب "أل"، نحو: "يا زيد وعمرو"، و "يا أبا سعيد وخالدٌ". ويظهر من الأمثلة أنه يستوي في هذا الحكم أن يكون المنادى معرباً أو مبنيًا.²

وعليه يمكن أن نستخلص أن المنادى المفرد يتجلى في مظهرين: الرفع والنصب، ف" المنادى المفرد حكمه في العربية الواردة في الإستعمال هو البناء على الضم. نقول: "يا زيدٌ" ببناء لفظة "زيد" على الضم، وقد افترض النحاة أن حرف النداء، وأداته "يا"، أو غيرها نائبة مناب فعل يعمل في المنادى المفرد النصب، وقد قدره النحاة بقولهم: "أدعو أو أنادي".³

وحسب ما افترضه النحويون فإنه للمنادى المفرد "محلي إعرابي ورد عن العرب، واستفاض عنهم في الإستعمال، والإطراد، وهو بناء المنادى المفرد على الضم، ومحلي إعرابي مبني على التخيل والتوهم، ودعوى الإضمار والتقدير، وهو نصب المنادى المفرد موضعاً أو محلاً".⁴

¹ محمد إبراهيم الثاقب، توابع المنادى، مرجع سابق، ص 919-920

² المرجع نفسه، ص 923

³ الطلحي، الجواز النحوي، ص 487

⁴ الطلحي، الجواز النحوي، ص 487

ولم يتكلم النحويون في الترجيح بين الرفع والنصب في شيء من هذه التوابع إلا المنسوق المحلى بـ "أل". حيث ذهب سيبويه والخليل إلى أن الأقوى فيه الرفع، وتابعهما المازني؛ وذهب أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وأبو عمرو الجرمي إلى اختيار النصب، ونُسبَ إلى المبرد أنه كان يختار الرفع إذا كانت "أل" زائدة. نحو: "يا زيد والحارث"، ويختار النصب إذا دلت "أل" على التعريف. نحو: "يا زيد والرجل"، غير أنه في كتاب المقتضب يختار النصب دون تفصيل.¹

المطلب 02: الإعراب على التوهم:

وهو نوع آخر من صور الافتراض والتوهم لدى النحاة، "وهو مبني على تخيل وجود شيء في الذهن غير موجود حقيقة وأصالة في التركيب، وهذا التخيل قائم على وجود هذا الشيء في أسلوب آخر".² ونأتي بيت شعري لنوضح هذا الإدعاء، وكيف تكون هذه التوهمات في ذهن النحاة.

"يقول الشاعر:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة
ولا نائبٍ إلا بين غرابها.

رواه النحاة في بعض رواياتهم بجر لفظة "ولا ناعبٍ" المعطوفة على خبر "ليس" المنصوب، فقال النحاة توجيهها لهذا الجر: إن الباء الزائدة لما كانت تستخدم كثيرا في خبر "ليس" فإن الشاعر قد توهم دخولها في خبر "ليس"، ولذا عطف عليه لفظة "ولا نائب" المنفية بالجر، أي أن الشاعر قد توهم أنه قال: "ليسوا بمصلحين" بدلا "مصلحين" دون الباء، وقد دل هذا التوهم جره للمعطوف على المنصوب أصالة في التركيب".³

¹ محمد الناقب، توابع المنادى، مرجع سابق، ص 921

² الطلحي، الجواز النحوي، ص 488

³ الطلحي، الجواز النحوي، ص 488

ونقدم مثالا آخر عن العطف، وكيف يُضبط المعطوف عليه، لنبين كيف تتم هذه الظاهرة عند النحاة القدامى.

وهو كالتالي:

" ليس المؤمن متأخراً عن إغاثة الملهوف"، فكلمة "متأخراً" خبر "ليس" وهو منصوب، ويجوز _كما عرفنا_ أن تُزاد باء الجر في أول الخبر. فنقول "ليس المؤمن بمتأخراً عن إغاثة الملهوف"، فتكون كلمة "متأخراً" في الظاهر مجرورة بالباء الزائدة، لكنها في التقدير في محل نصب، لأنها خبر "ليس"، فإذا عطفنا على الخبر المجرور بالباء الزائدة كلمة أخرى؛ بأن قلنا: " ليس المؤمن بمتأخر وقاعد عن إغاثة الملهوف"، فإنه يجوز في المعطوف الجر، تبعاً للمعطوف عليه المجرور في اللفظ، كما يجوز نصبه تبعاً لهذا المعطوف عليه محلاً".¹

يُجوزُ أكثر النحاة في رواياتهم النصب والجر فيما يأتي على منوال هذا المثال، وحسبهم يصح أن نقول: "ليس المؤمنون متأخراً وقاعدًا عن إغاثة الملهوف" أو "ليس المؤمن متأخراً وقاعد..."، بنصب كلمة "قاعد"، أو جرّها، فالنصب لأنها معطوفة على الخبر المنصوب مباشرة، والجر لأنها معطوفة على خبر مجرور في التقدير على تخيل وتوهم أنه مجرور بالباء الزائدة، فكأن المتكلم قد تخيل وجود الباء الزائدة مع أنها غير موجودة بالفعل".²

تتبع لهذه الأمثلة وتبريرات النحاة نجد أن النحوي قد يورد تصورات وأوهاما ليبرر بعض الإستعمالات في أساليب اللغة، وأحياناً يقدم افتراضات ربما لم تخطر في بال المتكلم نفسه، حتى تخرج في القالب المناسب لتصوراتهم. فمثلاً "الباء" عندما توجد في خبر "ليس"، يقول النحاة أنها زائدة، وجودها وعدم وجودها سواء، وعندما لا توجد في خبر "ليس" يقولون أنها موجودة ومقدرة الوجود. فهل هناك تناقض بعد هذا التناقض؟، وألا يدل ذلك بوضوح تام على أن اللغة العربية قد خضعت لمنطق النحاة بينما لم تستطع أن تفرض منطقتها الخاص على النحاة؟"³. و "من

¹ عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ص 609

² المرجع نفسه، نفس الصفحة

³ الطلحي، الجوازات النحوية، ص 489

العجيب أت يتوهم ويتخيل ما لا وجود له ويبنى عليه آثارا، وهذا أمر يجب الفرار منه لما فيه من البعد المعيب، والعدول عن الطريقة المستقيمة الواضحة إلى أخرى ملتوية، لا خير فيها، بل فيها الضرر. فإن قهرتنا بعض الأساليب القديمة على الالتجاء إليه وجب أن نقتصر عليه في الوارد، ونحصر أمره في المسموع، دون أن نتوسع فيها بالمحاكاة، والقياس. بل إن اللبس والإفساد كامنان في القياس عليها. وهذا هو الرأي السديد المنسوب لبعض النحاة الأقدمين¹.

المطلب 3: التأويل والتقدير:

"التأويل من أهم الأسس التي اعتمدها النحاة في دراسة النحو العربي، وعادة ما يتبع التأويل دعوى الحذف، والإضمار، والتقدير، وهي من أهم المظاهر الناتجة عنه، والتأويل يفترض أن الأسلوب المعين قد جاء بعكس ما تقتضيه القاعدة المعيارية، لذلك يحتاج إلى صرف له عن ظاهره بالتأويل حتى يوافق قوانين النحاة، ويستقيم مع قواعدهم، وهو منهج غير حميد لأنه يقلب الحقائق رأسا على عقب... فقد استخدم النحاة التأويل من أجل تسويغ عدد من الجوازات الإعرابية، وهي تأويلات متكلفة لا سند لها من الواقع اللغوي"².

1_ إعراب قبل وبعد وبنائهما:

وتفيد الظرفية، والمعنى: تأخر شيء عن شيء في الزمان أو المكان، وقد وردت "قبل" في القرآن الكريم أكثر من مائة وستين مرة، وكذلك "بعد" وردت أكثر من مائة وأربعين مرة، كلها بمعنى ظرف الزمان، وقد اختلف النحاة في كونهما تفيضان ظرفية المكان أولا³.

يأتي لفظ "قبل" و "بعد" معربان، ومبنيان:

المعرب على أربعة أوجه:

¹ عباس حسن، النحو الوافي، ص 610

² الطلحي، الجوازات النحوية، ص 503

³ فواز السرحان، حالات قبل وبعد الإعرابية، مجلة نون النجفية، 21 يناير 2016

أ_ ظرف زمان منصوب على الظرفية، إذا:

- أضيف إلى ما يدل على الزمان.

- نحو قوله تعالى: {اعلموا ان الله يحيي الارض بعد موتها}.¹

- وقوله تعالى: {وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب}.²

ب_ ظرف مكان منصوب على الظرفية، إذا:

- أضيف إلى ما يدل على المكان.

نحو: بيتي بعد بيتك، وكذلك

المثال: بيتي قبل بيتك، فإنه كسابقه.

ج- يكون مجرورا، إذا:

- سبقه حرف جر

- كانت الإضافة موجودة لفظا أو معنى.

نحو: درست من بعد الظهر.

ومثال "قبل" قوله تعالى: {ألم يأتيهم نبا الذين من قبلهم}.³

د_ ويكون ظرف زمان منصوب، إذا:

¹ سورة الحديد، الآية 17

² سورة ق، الآية 39

³ سورة التوبة، الآية 70

- قطع عن الإضافة.

- وحذف المضاف إليه لفظاً ومعناً.

نحو: سأقابلك بعداً، وسأقابلك قبلاً.

وحيث تعرب منونة.

كما قال الشاعر:

فساغ الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الزلال.

ف: قبلاً: خبر كان منصوب، وأتى منونا لأنه لم ينو الإضافة لا لفظاً، ولا معنى، فكان منصوباً.¹

"ويقول النحاة إنهما في هذا الوجه يدلان على التنكير لعدم الإضافة لفظاً وتقديراً ولذلك نونا... وقد لعب

الحذف، وتقدير هذا المحذوف أو عدم تقديره دوراً في توجيه هذه الحالات المختلفة من الإعراب الخاصة بقبل وبعد".²

يمكن ملاحظة أن بعض هذه الأوجه فيها شيء ما يلفت الانتباه، ويستدعي الوقوف عنده. فمثلاً "هذان

الإستخدامان الأخيران لم يتوفر لهم السماع الموثق والمتواتر عن العرب، وإنما جاء في أبيات شعرية رويت عنهم، وفي

قراءات قليلة لم ترو عن قراء مشهورين، وعلى فرض صحة مجيئهما عن العرب فإن هذه التسويغات التي يقدمها لنا

النحاة لجعل هذين الأسلوبين مقبولين، تسويغات منطقية لا صلة لها بالواقع اللغوي، ولا تكشف خصائص

الأسلوب، ولا توضح لنا مزاياه، وما يحمله من معان، ودلالات، وإنما تحاول أن تقسره على اتباع القاعدة، والإطراد

معها بدعوى أن هناك حذفاً في الأسلوب نعمله عدم تقدير وجوده مرة، ونعمل إلى عدم تقدير وجوده مرة أخرى".³

¹ ابن عثيمين، كتاب شرح ألفية ابن مالك للعثيمين، موقع المكتبة الشاملة، ج43، ص10

² الطلحي، الجواز النحوي، ص505-506

³ الطلحي، الجواز النحوي، ص506.

2_ بناء قبل وبعد:

يُبنى هذان الظرفان على الضم عند النحاة، عندما يفردان معرفة، ويقصد النحاة بكلمة "يفردان معرفة" أن هذين الظرفين في الحقيقة مضافان، ولكن إضافتهما معنوية، فهما مضافان، وقد حذف ما أضيف إليه في اللفظ ونوي معناه، فهو مضاف إليه موجود وغير موجود¹

وثبني على وجهين:

أ_ ظرف مبني على الضم في محل نصب على الظرفية، إذا:

-قطع عن الإضافة.

- وحذف المضاف إليه، ونوي معناه.

- ولم يسبق بحرف جر.

مثل: سأقابلك بعد العشاء، أو بعد حدود المدينة، أو غيرها. وحذف المضاف إليه، ولكن نوي معناه.

وكذلك المثال إذا أبدلنا "بعد" بـ "قبل"، فيكون: سأقابلك قبل، وتنوي إضافة مقدرة.

ب_ ويكون مبني على الضم في محل جر بحرف الجر، إذا:

- حذف عن الإضافة.

- وحذف المضاف إليه لفظاً، وانوي معناه.

- و سبق بحرف جر.

¹ المجمع نفسه، ص 507.

نحو قوله تعالى: {لله الامر من قبل ومن بعد}¹

فهناك مضاف إليه مقدر محذوف بعد "قبل" و "بعد".²

وفي قوله تعالى: {لله الامر من قبل ومن بعد} وجود ثلاث قراءات تحتمل عده أوجه، وهي كالتالي:

1- القراءة المعروفة، كقراءة السبعة، إذا حذف عن الإضافة، وحذف المضاف إليه لفظاً، ونوي معناه، وسبق بحرف

جر، فتكون الحالة البناء على الضم: {لله الامر من قبل ومن بعده}.

وإذا أردنا أن نقدر المضاف إليه فهو: "لله الأمر من قبل غلبهم ومن بعد غلبهم"، لأن أول الآية: {غلبت

الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين لله الأمر من قبل ومن بعده}³.

2- وقرأ الجحدري والعُقيلي بالخفض بدون تنوين، بأن يسبقها حرف جر، ويحذف المضاف إليه، وينوي معناه: {لله

الامر من قبل ومن بعد}

3- ذكر ابن هشام في القطر أن بعضهم قرأها خفضاً بالتنوين، بأن يُقَطَّعَ عن الإضافة، ويُحذف المضاف إليه لفظاً

ومعناه، فتحذف بحرف الجر، ولكنها تنون: {لله الامر من قبل ومن بعد}، وهي قراءة شاذة.⁴

وإذا أنعمنا النظر في هذه الأمثلة، وهذه الأوجه نجد أن:

- "القاعدة النحوية التي قررها النحاة من أجل بنائها على تصورن عقلي، قام على التأويل، وادعاء الحذف،

والتقدير لمناسبات شكلية، قاعدة ذات وجوه متعددة لا تراعي طبيعة التركيب، ولا يهتما أن تبين تنوع التراكيب في

اللغة العربية الدالة على معنى معين".

¹ سورة الروم، الآية 4

² فوز السرحان، حالات قبل وبعد الإعرابية، مرجع سابق.

³ سورة الروم، الآية 02 - 03 - 04 .

⁴ فواز السرحان، حالات قبل وبعد الإعرابية، مرجع سابق.

- "لم يعمل النحاة على استقصاء ودراسة كل تركيب أو أسلوب وردت فيه "قبل" أو "بعد" في القرآن الكريم، وموقعها لفظاً في كل تركيب".

- "إن القاعدة المعيارية قد استقامت على وتيرة واحدة، ولم تعد في حاجة إلى التأويل بدعوى الحذف والتقدير، عندما بنيناها على نصوص موثقة متواترة من القرآن الكريم، وهي قاعدة متنوعة، وكل تنوع فيها يخص تركيباً وردت فيه "قبل" و "بعد"، بحيث لا تتداخل التراكيب في القاعدة، ولا تصطدم كل قاعدة مع أختها وتناقضها".¹

¹ الطلحي، الجواز النحوي، ص 507-508

الفصل الثاني:

توجيه ما يجوز فيه الرفع والنصب.

الفصل الثاني: توجيه ما يجوز فيه الرفع والنصب.

المبحث الأول: ورود "كان" في أسلوب القصر والتوكيد.

تدخل كان في اللغة العربية على الجملة الإسمية، فترفع الأول ويسمى اسمها، وتنصب الثاني ويسمى خبرها.

مثل: "كان محمدٌ الناجحُ"

وقد ترد "كان" في أسلوب القصر والتوكيد فتأتي مسبوقة بأداة دالة على النفي، مثل: "ما" و "لم"، وتقع بعد

الاسم التالي لـ "ما" اداة الإستثناء "إلا"، مثل: "ما كان محمدٌ إلا الناجحُ"، "ما كان أخوك إلا زيداً". حيث ان هذه

الاسماء حيث ان هذا الاسم الواقع بعد الاسم التالي لـ "كان" ظاهراً قد يأتي اسماً ظاهراً صريحاً مثل ما ذكرنا في الأمثلة

سابقاً، أو أن يكون فعل مصدر بـ "أن" مثل قوله تعالى: {ما كان حجتهم إلا أن قالوا...} ¹. والغالب في هذا

الفعل كما هو استعمال القرآن الكريم أن يكون ماضياً ومن مادة القول، وأن يكون مسنداً إلى "واو الجماعة".

وقد جوز النحويين في هذا الأسلوب أن يتبادل اسم كان وخبرها موقعيهما الإعرابي، فيأخذ الاسم حكم

الخبر الإعرابي فينصب، ويأخذ الخبر حكم الاسم الإعرابي فيرفع. ²

قال سيبويه: "وتقول: "ما كان أخوك الا زيد" ، "ما كان أخاك إلا زيد"، كقولك: "ما ضرب أخاك إلا

زيداً"، ومثل ذلك قوله عز وجل: {ما كان حجتهم إلا أن قالوا...} ³

وقال الشاعر:

وقد علم الأقبام ما كان داءها بثهلان إلا الخزي ممن يقودها.

¹ سورة الجاثية، الآية 25

² الطلحي، الجواز النحوي، مرجع سابق، ص 93-94

³ سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 50

وإن شئت رفعت الأول كما تقول: " ما ضرب أخوك إلا زيداً"، وقد قرأ بعض القراء ما ذكرنا بالرفع.¹

ومن ثمة فإن القراءة الصحيحة للقرآن تدل على صحة هذه الإباحة النحوية، فالآية الأولى التي ذكرها سيبويه قد قرأها الحسن، وعمر بن عبيد، وابن عامر فيما روي عنه عبد الحميد، وعاصم فيما روي هارون وحسين عن أبي بكر عنه "حجّتهم" على أنه اسم "كان" وما بعدها خبر أي "ما كان حجّتهم شيئاً من الأشياء إلا هذا القول الباطل".

وقرأ الباقون بالنصب حيث جعلوا "حجّتهم" خبر "كان" واسمها المصدر المؤول الواقع بعدها.²

- وجاء في الآية القرآنية: {فما كان جواب قومه إلا أن قالوا اقتلوه أو حرقوه}³

القراءة الأولى: جواب.

القراءة الثانية: جواب

فقرات "فما كان جواب قومه" بالنصب على أنه خبر كان، واسمها المصدر المؤول الواقع بعدها، وقرأ

الحسن وسالم الأفظس بالرفع على أنه اسم "كان" فيكون بذلك أي المصدر المؤول واقعا موقع الخبر.⁴

وقال تعالى أيضاً: {ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا...}⁵

- القراءة الأولى: فتنتهم.

¹ سيبويه، الكتاب، ج1، ص50

² أبو الفضل البغدادي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، إدارة الطباعة المنيرية ودار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ج25، ص154

³ سورة العنكبوت، الآية 24

⁴ أبو الفضل البغدادي، روح المعاني، ج20، مرجع سابق، ص149

⁵ سورة الأنعام، الآية 23

– القراءة الثانية: فتنّتهم.

قرأ ابن كثير، وابن عامر، وحفص "ثم لم يكن" بالتاء و"فتنّتهم" بالرفع، حيث جعلوا "الفتنة" اسم "كان" والخبر "إلا أن قالوا"، لأن "أن" مع الفعل في تقدير المصدر المعنى: "ثم لم تكن فتنّتهم إلا قولهم"¹ وقرأ نافع، وأبو عمرو، وأبو بكر "ثم لم تكن" بالتاء و"فتنّتهم" بالنصب، فجعلوا الفتنة خبراً، والإسم "إلا أن قالوا"، وتقدير الكلام: "ثم لم تكن فتنّتهم إلا قولهم"، وكذلك أيضاً قرأ حمزة والكسائي، غير أنهم قرأوا لفظ "تكن" بالياء بدل التاء، "ثم لم يكن فتنّتهم إلا قولهم"².

وبذلك بحث النحويون عن سبب يفسرون به هذا الجواز، أي جواز رفع الاسم بعد كان ونصبه، وكذلك خبرها فقالوا: أن اسم "كان" وخبرها متساويان في التعريف، ومن ثمة يجوز اعتبار أحدهما اسماً لـ "كان" فيرفع، أو خبراً لها فينصب. وكذلك الحال بالنسبة للاسم الآخر كما يقول النحاة: إن "أن" الداخلة على الفعل بعد "إلا" حرف مصدري يؤول ما بعده باسم معرف دل عليه الفعل وتقديره في الآيات "قولهم"³

وبالنظر إلى الأمثلة المقدمة مسبقاً نلاحظ أنها لم يحدث فيها تقديم وتأخير، وبذلك لا يمكن اعتبارها تفسيراً لظاهرة الجواز النحوي، ذلك أن العرب لو قالت: "ما كان أخاك إلا زيد" و "ما كان زيد إلا أخاك" لاعتبرنا هذا المثال من التقديم والتأخير، وبالتالي تسويغاً لهذا الجواز الإعرابي، ولكن العرب قالت هذا المثال على وجه واحد، ولم يرد فيه تقديم ولا تأخير.⁴

¹ عبد الرحمان أبو زرعة، حجة القراءات، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1997م، ص243

² المرجع نفسه، ص244

³ الطلحي، الجواز النحوي، مرجع سابق، ص95

⁴ المرجع نفسه، نفس الصفحة

ومن ثمة فإن النحاة اختلفوا في الحركة الإعرابية الظاهرة على الاسم بعد "كان" وكذلك على الاسم الواقع بعد "إلا" إذا كان اسماً تظهر عليه علامات الإعراب، ومن ثمة فإن هذا الجواز الإعرابي يرجع إلى خلاف لهجي دلت عليه القراءات القرآنية الصحيحة التي لا اختلاف بينهما في المعنى والدلالة، إذ أن النحويين وعلى رأسهم سيبويه لم يتطرقوا لهذا الخلاف، ولم يحددوا البيئة اللغوية التي ينتمي إليها، وإنما وجهوا جهودهم كله إلى البحث عن طرق تمكنهم من تفسير هذا الجواز الإعرابي، وإعطاء تسويغ لا تستسيغه اللغة، وهذا التسويغ قد دفع النحاة إلى رد القراءات الصحيحة السند، بحجة عدم تساوي اسم "كان" وخبرها في التعريف.¹

المبحث الثاني: إلغاء الظرف واستقراره.

تحتوي الجملة الإسمية على ما يسمى بشبه جملة سواء كانت جارا ومجرورا، أو ظرف. ذلك نحو قولنا: "محمد في الدار قائم"، و "خالد خلفك قائم"، وقد تدخل على الجملة الإسمية ما يسميه النحاة بالنواسخ مثل: "كان" و "إن" وغيرها، نقول: "ما كان فيها أحد خير منك"، "ليس فيها أحد منك"، "إن فيها زيدا قائم".

ومن ثمة أجاز النحويون وعلى رأسهم سيبويه الرفع والنصب في هذه الأمثلة، وتقديم الجار والمجرور وتأخيرها. حيث نقول: "محمد في الدار قائم وقائما" في الدار محمد قائما وقائما".²

وقد وجه سيبويه الرفع في هذا المثال والنصب وتابعه النحاة بعد ذلك بقوله: "إن رفع لفظة قائم" يقتضي أن تعرب خبرا عن المبتدأ، وهنا يعتبر الجار والمجرور ملغيا ولا متعلق محذوف مقدر يتعلق به، كما أنه يصح أن يعرب خبرا عن المبتدأ.

وإن نصب لفظة "قائم" يقتضي أن تعرب حالا، وخبر المبتدأ هو الجار والمجرور بناء على تقدير أنه متعلق بمحذوف يقدر من مادة الاستقرار، والحق أن هذا المتعلق المحذوف عند النحاة هو الواقع خبرا عن المبتدأ. فإذا

¹ الطلحي، الجواز النحوي، مرجع سابق، ص 95.

² المرجع نفسه، ص 97.

قلنا: "محمد في الدار قائماً" كان التقدير: "محمد مستقر" أو "استقر في الدار قائماً"، وهذا التوجيه هو ما يعبر عنه سيبويه باستقرار الظرف لأنه خبر.¹

قال سيبويه: " هذا باب ما ينتصب فيه الخبر لأنه خبر لمعروف يرتفع على الإبتداء، قدمته أو آخرته. وذلك قولك: "فيها عبدُ الله قائماً" و "عبدُ الله فيها قائماً" وإن شئت ألغيت فيها فقلت: "فيها عبد الله قائم".

قال النابغة:

فبتُّ كأني ساورتني ضئيلةٌ من الرُّقش في أنيابها سم ناعٍ.

وقد قُرى هذا الحرف على وجهين: {قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصةٌ يومَ القيامة} ² بالرفع والنصب.³

وقد جاء في طبقات الشعراء لابني سلام أن عيسى بن عمر الثقفي قد اتهم النابغة الذبياني بالإساءة في هذا البيت الذي أنشده سيبويه برفع لفظة "ناع" وقال: "كان يجب على الشاعر أن ينصب لفظة "ناع" على الحال.⁴

وجاءت الآية القرآنية التي ذكرها سيبويه والتي قُرأت بالسمع عن العرب، والقراءة القرآنية الصحيحة السند خير رد على اتهام عيسى بن عمر للنابغة بالإساءة.⁵

¹ الطلحي، الجواز النحوي، المرجع السابق، ص 97-98

² سورة الأنعام، الآية 32

³ سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 88-89-91

⁴ الطلحي، الجواز النحوي، ص 98

⁵ الطلحي، الجواز النحوي، ص 98

إذ قرأ نافع بن أبي نعيم لفظة "خالصة" بالرفع، أي هي "خالصةٌ للذين آمنوا" . قال الزجاجي: " قوله: "خالصةٌ" خبر بعد خبر كما تقول: " زيد عاقل لبيب"، فالمعنى قل: "هي ثابتة للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة".

وقرأ الباقون "خالصة" نصبا على الحال كما تقول: "المال لزيد خالصاً".¹

في هذه الأمثلة: " إن زيدا فيها قائماً"، "إن زيدا لفيها قائماً" يجوز الرفع والنصب في لفظة " قائم" على اعتبار استقرار الظرف وإلغائه.

يقول سيبويه وتفسير نصب "القائم" ها هنا ورفع كتنسيبه في الإبتداء، وقد جاء هذا الإستعمال في عدة آيات من القرآن الكريم.²

1- قال تعالى: {إن أصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون}³

2- قال تعالى: {إن المتقين في جنات وعيون آخذين ما أتاهم ربهم}⁴

3- قال تعالى: {إن المتقين في جنات ونعيم فاكهين بما أتاهم ربهم}⁵

وبناء على الأمثلة مقدمه نلاحظ ان للقران استخدامين وقراءاته، اذ ان الفراء يرجع نصب لفظه "فاكهون" في الآية الاولى الى عبد الله بن مسعود كما ذكر الزمخشري ان الآية الأخير قد قرأت بنصب " فاكهين" ورفعها، وقد وجه

¹ عبد الرحمان أبو زنجلة، حجة القراءات، مرجع سابق، ص 281

² الطلحي، الجواز النحوي، ص 98-99

³ سورة يس، الآية 55

⁴ سورة الذاريات، الآية 15-16

⁵ سورة الطور، الآية 17-18

النصب في الآيتين بانه على استقرار الجار والمجرور، واعراب لفظه "فاكهين" على الحال، ووجه الرفع بانه على الغاء الجار والمجرور، واعراب "فاكهون" خبر لـ "إن".

وكذلك الشأن في مثال: "ما كان احد فيها خير منك" و "ليس احد فيها خير منك"، إذ جوّز سيبويه والنحاة نصب لفظه "خير" ورفعها، فالنصب على انها خبر لـ "كان" والجار والمجرور ملغى، والرفع على أنها صفة لاسم "كان" والجار والمجرور متعلق بمحذوف من مادة الاستقرار خبر "كان". وكذلك: "ليس".¹

ومن ثم يقول سيبويه: "التقديم ها هنا والتأخير فيما يكون ظرفاً، أو يكون اسماً... والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير".²

ومن هنا يمكن القول: "إن هذه الأمثلة يسمح بها النحويون في كل من حالي النصب والرفع، وهم يبرهنون على هذا التغير الإعرابي بإلغاء الظرف مره، وتثبيتته مره اخرى، والغاء الظرف يعني اكتمال الجملة، والظرف غير موجود ولا موقع إعرابي له، واستقراره يعني أن الجملة غير كاملة والظرف له موقع اعرابي، وهذا الموقع الاعرابي لا يتخذه الا اذا كان متعلقاً بمحذوف يُقدّر من مادة الاستقرار، وهذا المحذوف المقدر هو الخبر في الحقيقة".³

المبحث الثالث: نصب الاسم التالي لأداة النفي "ليس" ورفعها.

تعرف "ليس" على أنها أداة دالة على نفي الأسماء. ذلك نحو: "ليس زيد قائماً" وقد ترد في بعض الأساليب بعدها اسم ظاهر صريح معرف بالألف واللام يعقبه فعل مصدر بـ "ان" مثل قوله تعالى: {ليس البر ان تولوا

¹ الطلحي، الجواز النحوي، ص 99

² سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 56

³ الطلحي، الجواز النحوي، ص 100

وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله¹، حيث يجيز النحاة في الاسم الواقع بعد "ليس" الرفع والنصب.²

فالبر: خبر ليس مقدم على اسمها والمصدر المنسب من "أن" ومدخولها اسم "ليس" تأخر عن خبرها، وبذلك وجهوا النصب على أن لفظة "البر" حيث جاءت خبراً متوسطاً بين "ليس" واسمها، ووجهوا الرفع على أن لفظة "البر" مرفوعة على أنه اسم "ليس"، وعلل ذلك بأن المصدر المنسكب من "أن المصدرية" في قوة الضمير، والضمير يترجح جعله اسماً.³

حيث تظهر القراءات القرآنية الصحيحة صحة هذا الجواز النحوي في الآية السابقة، إذ قرأ حمزة وحفص "ليس البر أن تولوا"، وقرأ الباقون بالرفع، فمن النصب جعل "أن" مع صلتها "الاسم" فيكون المعنى: "ليس توليتكم وجوهكم قبل المشرق والمغرب البر كله". ومن الرفع فالمعنى: "البر كله توليتكم فيكون البر اسم "ليس"، ويكون "أن تولوا" الخبر.⁴

3-1- وقوع "ليس" في أسلوب القصر والتوكيد.

تأتي "ليس" في أسلوب القصر والتوكيد حيث تقع بعد اسمها أداة الاستثناء "إلا"، وبذلك يمكن أن تتعدى "ليس" في دلالتها على النفي إلى دلالتها على القصر والتوكيد، وذلك نحو قولنا: "ليس الأدب إلا العلم" فنقصر الأدب على العلم ونؤكد هذا المعنى ونقرره في ذهن السامع ومثل ذلك قول العرب: "ليس الطيب إلا المسك"، ومن

¹ سورة البقرة، الآية 177

² الطلحي، الجواز النحوي، ص 100

³ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، ج 1، ص 242

⁴ عبد الرحمان أبو زرعة، حجة القراءات، ص 123

ثمة أجاز النحويون رفع ونصب لاسم الواقع بعد "الا" في هذا الاسلوب، إذ يكون الرفع على إهمال "ليس" لانتقاض نفيها ب"إلا"، والنصب على إعمالها عمل "كان".¹

فوجه أبو عمرو ابن العلاء رفع خبر "ليس" في هذا المثال إلى قبيلة بني تميم، ونصبه إلى أهل الحجاز في القصة المشهورة التي جرت بينه وبين عيسى بن عمر الثقفي حول إجازة الرفع والنصب، قال عمرو بن العلاء: "ليس في الأرض حجازيٌّ إلا وهو ينصب، ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع".

3-2 مجيء اسم مشتق من في معطوف على خبر "ليس".

يجوز النحاة رفع ونصب الاسم المشتق المنفي المعطوف على خبر "ليس" ذلك نحو: "ليس زيد اميناً ولا صادقاً وعده"، "ليس زيدٌ مجتهداً ولا ناجحاً محمدٌ" بنصب لفظة "صادق وناجح" ورفعهما.

ففي المثال الأول جَوَزَ النحويين رفع لفظة "صادق" على أنها مبتدأ وما بعدها خبر، إذ أن هذا الخبر عند النحاة مرفوع بالوصف، بدليل اشتماله على ضمير يعود على ما يتحملة هذا الوصف المشتق من ضمير عائد على "زيد"، وقد اغنى عن ذكر الخبر وهذا الوصف ومرفوعه معطوفان على جملة "ليس".

وأما نصب لفظة "صادق" فبالعطف على خبر "ليس" المنصوب، أما في المثال الثاني جوز النحاة الرفع في لفظة "ناجح" على أن خبر مقدم، وما بعده مبتدأ مؤخر مع تطابق الوصف وما بعده في العدد والنوع، وأما النصب فبعطف "ناجح" على خبر "ليس" المنصوب.²

¹ الطلحي، الجواز النحوي، ص 101

² المرجع نفسه، نفس الصفحة

المبحث الرابع: رفع خبر ما النافية ونصبه.

اختلف أهل الحجاز وبنو تميم في معاملة خبر "ما النافية" فنصبه أهل الحجاز ورفعوه بنو تميم. نقول: "ما علي ناجحا" برفع لفظه "ناجح" ونصبها، وهذا الجواز الإعرابي خاص بحالة واحدة معينة حدها النحاة بشروط معينة، حيث أنه لو فقدت هذه الشروط رفع خبر "ما" في لغة العرب إلا من نقله النحويين من استعمالات شاده ونادره نصب فيها هذا الخبر.

كما دلت القراءات القرآنية على هذا الجواز الإعرابي قال تعالى: {ما هذا بشراً}.¹ وقال تعالى: {ما هن أمهاتهم} ² بنصب الخبر في الآيتين.³

وبذلك جاء في الكتاب: ومثل ذلك قوله عز وجل: {ما هذا بشراً} في لغة أهل الحجاز وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف.⁴

وذكر أبو حيان أن عاصما في رواية المفضل قد قرأ قوله تعالى "ما هن أمهاتهم" برفع لفظه "أمهاتهم" كما جاء رفع خبر "ما النافية" في اشعار مرويه عن العرب، واسند إلى الاصمعي الرواية اللغوي قوله: "ما سمعته من شيء ما سمعته في شيء من اشعار العرب"، يعني نصب خبر "ما" المشبهة ب"ليس".⁵

ومن ثمة يعود الخلاف في هذا الجواز الإعرابي إلى الخلاف اللهجي في مؤلفات النحاة، حيث وجه هؤلاء النحويين مجهودهم في البحث عن تبرير لجواز نصب خبر "ما النافية" ورفعته تبريرا يستسيغه المنطق الفكري.¹ حيث قالوا:

¹ سورة يوسف، الآية 31

² سورة المجادلة، الآية 2

³ الطلحي، الجواز النحوي، ص 103

⁴ سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 59

⁵ الطلحي، الجواز النحوي، ص 103

1- إن خبر "ما النافية" قد نصب في لهجه اهل الحجاز لانهم شبهوا "ما" ب "ليس" في دلالتها على معنى النفي.

2- ان خبر "ما النافية" قد رفع في لهجه بنو تميم لأنهم قد عاملوها معاملة الحروف المهملة مثل: "هل" و "أما"، ولم يعملوها، حيث اعتبروا أنها حرف غير مختص و "ليس" فعل عند غالب النحاة، ضف إلى ذلك أنها لا يكون فيها إضمار بعكس "ليس" التي يكون فيها الإضمار، وبذلك خلصوا إلى أن إعمال "ما" ونصب خبرها هو الافصح، وأن إهمالها ورفع خبرها هو الأقيس، وهي نتيجة أدى إليها الاجتهاد المنطقي للواقع اللغوي.²

المبحث الخامس : رفع الاسم بعد "لات" ونصبه.

"لات" أداة دالة على النفي، وهي حسب سيبويه لا تأتي إلا مع لفظة "الحين" الدالة على الظرفية الزمنية، وذلك نحو قوله تعالى: {كم اهلكنا من قبلهم من قرن فنادوا ولات حين مناص}³

وقد اختلف النحاة في الحركة الإعرابية للاسم الواقع بعد، "لات"، حيث أفضى هذا الاختلاف إلى اختلاف في محلها الإعرابي، فأجاز بعض النحاة وعلى رأسهم سيبويه الرفع والنصب في هذا الاسم، حيث عاملها سيبويه واتباعه معاملته "ليس" في العمل، وبذلك افترضوا لها اسم ترفعه وخبر تنصبه، أي أن الاسم الواقع بعدها قد يأتي مرفوعاً على أنه اسمها، وقد يأتي منصوباً على أنه خبرها، ومن ثم قرأت لفظة "حين مناص" في الآية السابقة بالرفع والنصب، فقرأت بالنصب على أنها خبر واسمها محذوف تقديره: "الحين"؛ أي: "ولات الحين حين مناص"، وقرأت بالرفع "حين" على أنها اسم وخبرها محذوف تقديره "الحين"؛ أي: "ولات حين مناص الحين".⁴

¹ الطلحي، الجواز النحوي، ص 103

² المرجع نفسه، ص 104

³ سورة ص، الآية 3

⁴ الطلحي، الجواز النحوي، ص 106

وقرأ الأخفش "حين" بالنصب على أنها اسم "لات" عملت عمل "إن" نصبت الاسم ورفعت خبر، والخبر محذوف تقديره: "ولات أرى حين مناص".¹

وقد قرأ كذلك "لات" بمعنى "لا النافية"، وبذلك الاسم الواقع بعد "لات" إذا كان مرفوعاً فعلى الإبتداء والخبر محذوف، وإذا كان الاسم الواقع بعد "لات" منصوباً فمفعول به لفعل محذوف كما جاء في توجيه قراءته بالنصب "لا أرى حين مناص" ف"لات" عنده نافية بمعنى "لا".²

وقرأ أبو السمال "ولاتٌ حينٌ" بضم التاء ورفع النون فعلى قول سيبويه "حين مناص" اسم "لات" والخبر محذوف، وعلى قول الأخفش مبتدأ والخبر محذوف، وقرأ عيسى بن عمر "ولاتٍ حينٍ" بكسر التاء وجر النون خبر بعد "لات".³

يقول المنذر ابن حرملة الطائي النصراني: "طلبوا صلحنا ولات أوانٍ" فأجبنا: "أن لات حين بقاء"، وخرج ذلك إما على أن "لات" تجر الأحيان كما أن "لولا" تجر الضمائر "لولاك ولولاه" عند سيبويه، وإما على إضمار "من" كانه قيل: "ولات من حينٍ مناصٍ"، "ولات من أوانٍ صلح".⁴

وخرج الأخفش "ولات أوان" على إضمار "حين"، أي: "ولات حين أوان"، حذف "حين" وأبقى "أوان" على جره.

¹ أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، ج7، 1993م، ص367

² أحمد علي عبد الله المسيعدين، اختلاف القراءات القرآنية وأثره في اختلاف الإعراب في تفسير روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للمؤلف البغدادي، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، قسم اللغة العربية وآدابها، 2010م، ص18

³ أبو حيان الأندلسي تفسير البحر المحيط، ج7، مرجع سابق، ص367

⁴ أحمد المسيعدين، اختلاف القراءات القرآنية، مرجع سابق، ص17-18

وقال أبو اسحاق: "ولات أواننا" فحذف المضاف إليه، فوجب أن لا يعرب، وكسره لالتقاء الساكنين وهذا هو الوجه الذي قرره الزمخشري.¹

المبحث السادس: إن التوكيدية

6-1 العطف على اسمها بعد استكمال الخبر.

ترد "إن التوكيدية" في اللغة العربية في عدة أساليب من بينها أسلوب العطف على اسمها بعد أن تستكمل خبرها، وقد أجاز النحويين في هذه الحالة رفع الاسم المعطوف ونصبه. حيث جوز سيبويه رفع الاسم المعطوف بوجهين: أحدهما حسن، والثاني ضعيف. قال: " فأما الوجه الحسن فأن يكون محمولا على الإبتداء لان معنى: "إن زيدا منطلق"، "زيد منطلق"، وإن دخلت توكيدا كأنه قال: "زيد منطلق وعمرو".

وأما الوجه الضعيف فأن يكون محمولا على الاسم المضمري المنطلق، فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول: "منطلق هو وعمرو" و "إن زيدا ظريف هو عمرو".²

وأما النصب فبالعطف على اسم "إن" المنصوب، وبذلك يتجلى هذا الجواز الاعرابي في القراءات القرآنية الصحيحة السند، ففي قوله تعالى: {إن الله بريء من المشركين ورسوله}³ قرأت لفظه رسوله بالرفع_قراءة الجمهور_ على الابتداء والخبر محذوف، أي: "ورسوله بريء منهم".

وقرأ ابن ابي اسحاق، وعيسى بن عمرو، وزيد بن علي "ورسوله" بالنصب عطفا على لفظه اسم "إن" واجاز الزمخشري: أن ينتصب على أنه مفعول معه.⁴

¹ أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، مرجع سابق، ص368

² سيبويه، الكتاب، ج2، ص144

³ سورة التوبة، الآية3

⁴ أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج5، ص8

كما قرأت الآية القرآنية قال تعالى: {وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص} ¹ بعدة وجوه.

حيث قرأ ابن كثير، وابو عمرو، وابن عامر كل الألفاظ المعطوفة على "إن" ما عدا لفظة "الجروح" فقد قرأوها بالرفع.

وقرأ نافع، وعاصم، وحمزة جميع ذلك بالنصب، وقرأ الكسائي كلها بالرفع.

فمن قرأ "العين" اراد "أن العينَ بالعين" فأضمر "أن" وهذا مذهب الاخفش، ومذهب سيبويه، وهكذا بالنسبة للألفاظ المعطوفة على إن ما عدا لفظة "الجروح" إذ ذكر اليزيدي عن أبي عمرو فقال: "رفع على الابتداء، بمعنى: "والجروح من بعد ذلك قصاص". ²

هذا في حالة العطف على اسم "إن" بعد استكمال خبرها، أما إذا عطف على اسم "ان" أو أكد قبل استكمال خبرها فإن النحاة على رأسهم سيبويه لا يرون إلا النصب في هذه الحالة، أما الرفع فهو من قبيل الغلط عند سيبويه مع وروده في أفصح الأساليب وأوثقها: في القرآن الكريم وقراءاته الصحيحة السند. ³

6-2 اسم "إن" تقدمه على خبرها وتأخره.

اختلف النحاة في الحركة الإعرابية لاسم "إن" سواء تقدم هذا الاسم على خبره أو تأخر، حيث جوز النحاة الرفع والنصب فيه.

¹ سورة المائدة، الآية 45

² عبد الرحمان زنجلة، حجة القراءات، ص 255

³ الطلحي، الجواز النحوي، ص 108-109

جاء في الكتاب: " هذا باب ما تستوي فيه الحروف الخمسة وذلك قولك: "ان زيدا منطلق العاقل اللبيب"، ف"العاقل اللبيب" يرتفع على وجهين: على الاسم المضممر في "منطلق" كانه بدل منه، فيصير قولك: " مررت به زيداً" اذا اردت جواب "بمن مررت"، فكانه قيل له: "من ينطلق؟"، فقال: "زيدُ العاقلُ اللبيبُ"، وان شاء رفعه على: " مررتُ به زيدُ" اذا كان جواب "من هو؟"، فنقول: "زيدُ" كانه قيل له: " من هو؟"، فقال: "العاقلُ اللبيبُ"، وإن شاء نصبه على الاسم الأول المنصوب.

وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين: {قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب} ¹ و {علام الغيوب} ².

فجاءت لفظة "علام" بالرفع على أنه خبر ثاني، وهو ظاهر قول الزجاج قال: " هو رفع، لأن تأويل "قل ربي علام الغيوب".

وقال الزمخشري: "رفع محمول على محل "إن" واسمها، او على المستكن في "يقذف" وهو خبر مبتدأ محذوف ³.

وقرأ عيسى، وابن أبي اسحاق، وزيد بن علي، وابن أبي عبلة، وأبو حيودة، وحرب عن طلحة (علام) بالنصب.

فقال الزمخشري صفة ل"ربي"، وقال أبو الفضل الرازي وابن عطية بدل، وقال الحوفي: " بدل أو صفة"، وقيل: "تنصب على المدح" ⁴.

وبذلك فإن سيبويه والمبرد لا يجهزان أن يعرب نعت اسمي "إن" إذا جاء بعد استكمالها للخبر وهو مرفوع على أنه "نعت" لاسم "إن" بمراعاة الموضع والمحل، وإنما يعربانه على أنه بدل من الضمير الذي يتحملة الخبر، أو على

¹ سورة سبأ، الآية 48

² سيبويه، الكتاب، ج2، ص147

³ أبو حيان الأندلسي، تفسير المحيط، مرجع سابق، ج7، ص278

⁴ أبو حيان الأندلسي، تفسير المحيط، مرجع سابق، ج7، ص278

القطع والابتداء، ضف إلى ذلك أن سيبويه وتابعه المبرد لم يذكر تقدم تابع اسم "إن" على خبرها كما في قوله

تعالى: {إن هذا أخي له تسع وتسعين نعجة}.¹ وقوله تعالى: {إن ربكُم الله الذي خلق السماوات والارض}.²

إذ قرأت لفظة "أخي" في الآية الأولى عطف بيان عند ابن عطية، وبدل أو خبر "إن" عند الزمخشري.³

كما قرأت الآية الثانية برفع لفظة الجلالة "الله" في القراءة المشهورة، وقرأت أيضا بالنصب.⁴

والفراء يجيز أن يعرب الوصف المتأخر بعد خبر "إن" نعتا لها وهو مرفوع، قال: "وقوله: "علام"

الغيوب" رفعت "علام" وهو الوجه لأن النعت إذا جاء بعد خبر رفعت العرب في "إن" يقولون: "إن أخاك قائم

الظريف" ولو نصبوا كان وجها.

3-6 تخفيف نون "إن" المؤكدة.

تأتي "إن" الناسخة أحيانا مشددة، وأحيانا مخففة، وقد اختلف النحويين في الحركة الإعرابية للاسم الواقع

بعدها، وذلك بحسب حالتها _مشددة أم مخففة_ فيرى سيبويه أنه في حالة وردت "ان" المؤكدة مخففة فإن الاستعمال

الأمثل عند النحاة هو إهمالها ورفع اسمها وخبرها معا. تقول: "إن زيد لصديق"، ويقولون: "أن اللام" واجبة الذكر مع

خبرها للفرق بينها وبين "إن النافية"، وقد روي سيبويه عن يثق في روايته نصب اسمها عن العرب مثل: "إن زيدا

لمنطلق"، وقد حاول سيبويه أن يعلل لكل من رفع الاسم ونصبه بعد "إن المخففة" وأن يوجد مسوغا لذلك بالقياس

النظري.

¹ سورة ص، الآية 23

² سورة الأعراف، الآية 54

³ أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج7، ص376

⁴ الطلحي، الجواز النحوي، ص109

قال: "إنَّ" "إنَّ" المخففة" قد أعملت لأنها بمنزلة الفعل، والفعل إذا حذف منه شيء لم يغير عن عمله كما في قولنا: "لم يك الرجل صادقاً".¹

وقال: "أنا قد أهملت لأن الذين أهملوها قد لاحظوا بينها وبين حروف الإبتداء التي لا تعمل شبيهاً".²

ومن ثمة فقد جاءت القراءات القرآنية الصحيحة السند بنصب ما بعد "ان" ورفعها. قال تعالى: ﴿وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم﴾.³

قرأ أبو عمر والكسائي "إنَّ، كلاً" بتشديد ونصب "كلاً" وكذلك قرأ أيضاً ابن عامر وحمزة وحفظ والزهري.

وقرأ أبو بكر وابن كثير بتخفيف "إنَّ" ونصب "كلاً".⁴

المبحث السابع: تخفيف "كأن" المشددة النون.

"كأن" من أخوات "إنَّ" وهي دالة على التشبيه تدخل على الجملة الإسمية فتنصب الاسم وترفع الخبر، وقد ترد في اللغة العربية بنون مثقلة أو مخففة، ومن ثمة إذا كانت مخففة أجاز النحويين رفع الاسم بعدها ونصبه، وذلك "كأن زيداً أسداً"، "كأن زيداً أسداً" حيث يرفع الاسم الواقع بعدها على أنه مبتدأ وما بعده خبر، وكأنَّ تحتوي على ضمير مجهول مقدر هو اسمها تقديره: "كأنه" والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبرها، ونصبه على أعمال "كأن" مخففة أعمالها وهي مثقلة النون.⁵

وبذلك راح النحاة يجيزون الرفع والنصب في الاسم الواقع بعد "كأن" المخففة.

¹ الطلحي، الجواز النحوي، ص 109.

² المرجع نفسه، ص 111.

³ سورة هود، الآية 111.

⁴ عبد الرحمان أبو زرعة، حجة القراءات، 351-352-350.

⁵ الطلحي، الحواز النحوي، ص 111.

يقول الشاعر:

ويوما ترى فيه بوجهٍ مُقسَّمٍ كأن ظبيةً تعطو على وارق السلم.

قرأت لفظة "ظبية" بالرفع والنصب، فجاءت بالرفع على أنها مبتدأ وأضمر الخبر كأنه قال: "كأن ضبيةً من صفتها كذا وكذا هذه المرأة"

ومن نصب أعمل "إن" المخففة كما كان يعملها مثقله، أي أنها تنصب الاسم وترفع الخبر.

ضف إلى ذلك قرأت لفظة "ظبية" بالجر، حيث جعلت "أن" زائده كأنه قال: "كضبية".¹

وقد ذكر سيبويه أن رفع الاسم بعد "كأن" المخففة من باب الضرورة الشعرية، وكذلك النصب، إلا أنه كرر

إنشاد البيت السابق مرتين في كتابه ولم يجعل لفظة "ظبية" إلا مرفوعة.²

المبحث الثامن : اتصال "ما" ب "ليت" الدالة على التمني.

"ليت" من أخوات "إن" وهي حروف مشبهة بالفعل تدخل على الجملة الإسمية فتجعل المبتدأ اسماً لها فتنصبه

وتجعل الخبر خبراً لها فترفعه، وقد تدخل ما الحرفية غير المصدرية الكافة فتكفها عن العمل إلا "ليت"، فقد اختلف

النحاة في إجازة إعمالها وإهمالها، إذ يقول ابن هشام: "وتقترن بها _اي ليت_ ما الحرفية غير المصدرية، فلا تزيلها

عن الاختصاص بالأسماء... ويجوز حينئذ إعمالها لبقاء الاختصاص، وإهمالها حملاً على أخواتها.³

¹ أبو الحسن الرماني، معاني الحروف، تح: عرفان بن سليم العشا حسونة، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، ص173-174

² الطلحي، الجواز النحوي، ص112

³ الطلحي، الجواز النحوي، ص112

وقال ابن جني: "وأما "ليتما" خاصة فإن جعلت "ما" فيها كافةً بطل عملها، وإن جعلتها زائده للتوكيد لم يتغير نصبها. تقول: "ليتما أخوك قائم"، وإن شئت: "ليتما أخاك قائم".¹

وبذلك جوز النحاة إعمال "ليتما" إذا اتصلت بـ "ما"، وإهمالها إذا اتصلت بـ "ما"، وقد استشهدوا على ذلك بقول النابغة الذبياني:

ألا ليتما هذا الحمام لنا
إلى حمامتنا ونصفه فقد.

روي هذا البيت بنصب لفظة "الحمام" على الإعمال ورفعها على الإهمال. حيث أن الإعمال مراعاة لقوة اختصاصها، والإهمال إلحاقاً بأخواتها عند اتصالها بـ "ما".²

لقد جوز صدر الأفاضل الخوارزمي نصب لفظة "الحمام" ورفعها دون تفصيل، وذكر ابن يعيش وجهين للنصب على إعمال "ليت" فتكون "ما" كافة، وفي الوجه الثاني "ليت" عاملة، و"ما" زائدة مؤكدة.³

ويرى سيبويه أن الإلغاء في "ليتما" أحسن. يقول: "وأما "ليتما" زيداً منطلقاً فإن الإلغاء فيه حسن⁴، ومن هنا نلاحظ أن النحاة جوزوا الإعمال والإهمال في الحروف المشبهة بالفعل، وذلك لاتصالها بـ "ما" الكافة غير المصدرية فجوزوا إلى جانب "ليتما" إعمال "لعلمًا" و"إنما" وإهمالها، ويبدو أن إعمال "إنما" قد توفر له بعض السماع عند العرب، كما ينقل الرماني، إما إعمال "لعلمًا"، فقد أجازته القياس النظري وحده، وبذلك فإن

¹ حنان الراجحي، الأحكام المعيارية في التقعيد النحوي بين ابن جني وابن هشام، دراسة نظرية تطبيقية (حكم الراجح أنموذجاً)، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، يونيو 2013م، ص 197

² جهاد يوسف العرجا، الإهمال النحوي، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، مج 15، ع 2، يونيو 2007م، ص 82

³ وداد القحطاني، توظيف ابن الخشاب للشواهد الشعرية في كتابه (المرتل في شرح الجمل) وموقف النحويين منها، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، ع 16، ديسمبر 2022م، ص 213

⁴ سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 137

القياس النظري وحده والاستخدام النادر هما اللذان أجازا أعمال "لعلماء" و "إنما"، وهذا القياس ربما كان محمولاً على سماع نادر لإعمال "ليتما".¹

المبحث التاسع: باب الإستثناء.

" وهو المخرج تحقيقاً وتقدير من مذكور أو متروك بـ"إلا" أو ما بمعناها بشرط الفائدة. فإن كان بعض المستثنى منه حقيقة فمتصل، وإلا فمتصل مقدر الوقوع بعد "لكن" عند البصريين، وبعد "سوى" عند الكوفيين. وله بعد "إلا" من الإعراب إن تُرك المستثنى منه، وفتح العامل له مع عدمها، ولا يفعل ذلك دون نهي أو نفي صريح أو مؤول، وقد يحذف على رأي عامل المتروك، وإن لم يترك المستثنى منه فللمستثنى بـ"إلا" النصب مطلقاً بما قبلها معدّياً بها، ولا به مستقلاً ولا باستثنى مضمر، ولا بأنّ مقدرة بعدها، ولا بأنّ مخففة مركب منها ومن لا خلافاً لزاعمي ذلك، وفاقاً لسيبويه والمبرد"²

وهذا شرحاً مفصلاً لهذا القول "فالمخرج: جنس يشمل المخرج بالإستثناء والتخصيص وغيره، وقوله: "تحقيقاً" نحو: "قام إخوتك إلا زيداً"، وقوله: "أو تقديراً" يشمل المنقطع نحو: "ما لهم به من علم إلا اتباع الظن"، وإن لم يدخل في العلم تحقيقاً فهو في تقدير الداخل فيه؛ إذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه في كثير من المواضع. قال ابن السراج: "إذا كان الإستثناء منقطعاً فلا بد أن يكون الكلام الذي قبل "إلا" قد دل على ما يستثنى فتأمل فإنه يدق". ولذلك يحسن استثناء الظن بعد. ذكر العلم ولا يحسن استثناء الأكل ونحوه. وقوله: "من مذكور" نحو: "قام القوم إلا زيداً" فزيد مستثنى من متروك وهو أحد، والتقدير: "ما ضربت أحداً إلا زيداً" وقوله: "بالأ" قال المصنف: "الباء متعلقة بالمخرج"، واحتراز بذلك من "إلا" التي بمعنى "غير"، والتي بمعنى "الواو" على مذهب الأخفش والتي بمعنى "إن".

¹ الطلحي، الجواز النحوي، ص 113

² جمال الدين الأندلسي، شرح التسهيل لابن مالك، تح: عبد الرحمان السيد-محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط 1، ج 2، 1990م، ص 264

وقوله: "أو ما بمعناها" يعني من الأدوات التي تذكر في الباب. وقوله: "بشرط الفائدة" نبه به على أن النكرة لا يستثنى منها الموجب ما لم تقد، فلا يقال: "جاء قوم إلا رجل" لعدم الفائدة، فإن أفاد جاز، وهنا مسألة الكسائي أنك إذا قلت: "قام القوم إلا زيدًا"، فمعناه الإخبار بالقيام عن القوم الذين ليس فيهم زيد، وزيد مسكوت عنه ما لم يحكم عليه بقيام ولا بنفيه فيحتمل أنه قام، وأنه لم يقم، لأن القوم لهم موجب القيام، وزيد منفي عنه القيام، وذهب سيوييه وجمهور البصريين إلى أن الأداة أخرجت الإسم الثاني من الإسم الأول، وحكمه من حكمه، وهذا الخلاف في المتصل".¹

وقوله: "فإن كان بعض المستثنى منه حقيقة فمتصل". مثاله: "قام القوم إلا زيدًا"، وذكر البعضية هنا أولى من ذكر الجنسية، لأن المستثنى قد يكون من جنس الأول وهو منقطع نحو: "قام بنوك إلا ابن زيد"، وقوله: "وإلا فمنقطع بعد لكن عند البصريين وسوى عند الكوفيين" وإن لا يكن بعضه حقيقة، فإن فهم أن له حظا من البعضية مجازا، وذلك لأنه لا يكون إلا مما يستحضر بوجه ما عند ذكر المستثنى منه، أو ذكر ما نُسب إليه، فإن لم يتناوله بوجه من الوجوه، لم يصح استعماله لعدم الفائدة نحو: "صهلت الخيل إلا البعير، ورعب الإبل إلا الفرس"، فلو قال: "صوت الخيل إلا البعير" مجازا، فكان ذلك بمنزلة الداخل في فيما قبله، وتقدير البصريين "إلا" ب "لكن" هو تقدير معنى، وإنما قدروها، "لكن"؛ لأن الذي بعد ليس بمستثنى حقيقي. فهي في الحقيقة استدراك لا استثناء إلا إن إلا لما كانت مع ما بعدها ليست بكلام مستأنف، نصب ما بعدها على الاستثناء بخلاف لكن فإنه يكون بعدها كلام مستأنف، ومذهب الكوفيين أنها تقدر بسوى.

واعلم أن الاستثناء المنقطع قد يكون بمفرد كما مثل وهو كثير، وقد يكون بجمله"²

¹ المرادي، شرح التسهيل-القسم النحوي، تح: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، ص523

² المرادي، شرح التسهيل، مرجع سابق، ص523-524

و "له بعد إلا من الإعراب" عائد على المستثنى، والإشارة إلى أن المستثنى بألا يقام في اللفظ مقام المستثنى منه إذا لم يذكر.

و "فرغ العامل لما بعده إلا" نحو: "ما جاءني إلا زيد وما لقيت إلا عمرا"، و"ما مررت إلا بعامر" فيعرب ما بعد "إلا" بما كان يعرب به دونها، لأنه صار خلفا عن المستثنى منه حين تُرك وفرغ عامله لما بعد إلا.

واحترز بالتفريغ نحو: "ما قام إلا زيد إلا عمرا"، و"ما قام زيد إلا عمرا"، فإن الأصل فيهما "ما قام أحد إلا زيدا إلا عمرا، وما قام زيد ولا غيره إلا عمرا"¹

"لا يفعل ذلك دون نهي أو نفي صريح أو مؤول"، والنهي كقوله تعالى: {ولا تقولوا على الله إلا الحق}² والنفي الصريح كقوله تعالى: {وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل}³ ومن النفي المؤول: "زيد غير آكل إلا الخبز"⁴.
أما "وقد يحذف على رأي عامل المتروك" فمثاله قول الشاعر:

تنوط التميم وتأبى الغبو
ق من سنة النوم إلا نهارا

خرجه الفارسي على أنه يريد: لا تغتدي الدهر إلا نهارا، فحذف تغتدي، وهو عامل في المستثنى المتروك، وهو الدهر يصف المرأة بالتنعم وكثرة الراحة. فهي تأبى أن تغتبق أي: تغتدي بالعشى لئلا يعوقها عن الاضطجاع للراحة. قال المصنف: "وأولى من هذا التقدير أن يكون تأبى الغبوق والصبح إلا نهارا فحذف المعطوف وهو كثير"⁵.

والقول "وإن لم يترك المستثنى منه فللمستثنى ب"إلا" النصب مطلقا"

¹ الأندلسي، شرح التسهيل لابن مالك، ج2، مرجع سابق، ص269

² سورة النساء، الآية 171

³ سورة آل عمران، الآية 144

⁴ الأندلسي، شرح التسهيل لابن مالك، ج2، ص270

⁵ الأندلسي، شرح التسهيل لابن مالك، ج2، ص269

نبهت به على أن المستثنى بـ"إلا" إذا ذكر المستثنى منه يُنصب في الموجب وغيره، ولكن في الموجب لا يشارك النصب، وفي غير الموجب يشاركه البدل راجحاً، أو مرجوحاً. والمراد بالموجب ما لم يشتمل عليه نهي أو نفي صريح أو مؤول، وغير الموجب ما اشتمل عليه بعض ذلك"¹

"و" لا بما قبلها مُعدى بها": وهو مذهب السيرافي، وهو أن الناصب ما قبل "إلا" من فعل أو غيره بتعدية "إلا".

"ولا به مستقلاً": مذهب ابن خروف وشبهته في ذلك انتصاب "غير" إذا وقعت موقعها "إلا" بلا واسطة، والقول: "ولا باستثنى مضمراً بعد" إلا" فقد قال المصنف: "وكلامه بخلاف ذلك، فإنه قال في أول أبواب الإستثناء: وذلك أنك إذا قلت: "جاء في القوم"، وقع عند السامع أن زيدياً فيهم، فلما قلت: "إلا زيدياً" كان "إلا" بدلاً من قولك: "لا أعني زيدياً" أو "استثنى ممن جاءني زيدياً"، وكانت بدلاً من الفعل فهذا نصه مبيناً بأن العامل "إلا" فإنها بدل من الفعل.

والقول "ولا بأن مقدره بعدها" فهو مذهب الكسائي، والتقدير عنده: "إلا أن زيدياً لم يقم" فأضمر "إن" وحذف خبرها ورد بأنها تأويل مصدر، فلا بد لها من عامل فينبغي أن يجعل عاملاً في الاسم بنفسه، ولا حاجة إلى التكلف وأيضاً فإن العرب لا تضم "إن" وأخواتها وتبقي عملها لضعفها.

أما "وبأن مخففة مركبا منها ومن لا إلا" فهو مذهب الفراء، ورد بأن التركيب دعوى لا دليل عليها، وبأنه لو كان ذلك لم يلزم نصب "ما" ولا "إلا" في موضع ولا كان الإلغاء أولى كما كان قبل التركيب ولأنه لو صح لوجب أن لا يتم الكلام بالمنصوب.

¹ الأندلسي، شرح التسهيل لابن مالك، ج2، المصدر نفسه، ص271

و "خلافاً لرعم ذلك وفاقاً لسيبويه والمبرد": قد تقدم نسبة كل قول إلى قائله، وما نقل عن سيبويه والمبرد في ذلك وزاد في الشرح معهما الجرجاني، وأطال المصنف في الكلام على هذه المسألة والخلاف فيها لفظي".¹

" فحرف الإستثناء "إلا" وما جاء من الأسماء فيه معنى "إلا" فغير، وسوى، وما جاء من الأفعال فيه معنى "إلا" فلا يكون، وليس، وعدا، وخلا. وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاش، وخلا في بعض اللغات".² ف "إلا" هي الناصبة للمستثنى عند أبي العباس، وهو مردود عند ابن جني ومن تبعه لما فيه من التدافع، فالناصب عندهم هو الفعل ولا يجوز تقديم المستثنى على الفعل الناصب له، ويجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه".³

وأصل المستثنى أن يكون منصوباً، لأنه كالمفعول، وإنما يُعدل عنه لغرض يُذكر بعد، ولتُقدم الكلام على العامل في المستثنى. ثم على أقسامه. وفي العامل في المستثنى أقوال منها قول سيبويه: "إن العامل فيه الفعل المقدم، أو معنى الفعل بواسطة "إلا" فإن قيل: "الفعل المتقدم لازم غير متعدّ، فكيف يجوز أن يعمل في المستثنى النصب؟ قيل: لما دخلت عليه "إلا" قوّته، وذلك أنّها أحدثت فيه معنى الاستثناء كما يقوى بحرف الجر في "مررت بزيد".⁴

لقد عمدنا إلى تقديم هذا الشرح في باب الاستثناء لئلا يكون هناك غموض أو تعقيد في ما نقدمه فيما بعد من أمثلة عمّا يجوز فيها الرفع والنصب، ولهذا ذكرنا توجه النحويين البصريين والكوفيّين على اعتبارهم أكبر المذاهب النحوية المتنازعة حول أغلب المسائل النحوية، والمصدر الأغنى المتبع والمتوجه إليه، وكذلك ما ذهب إليه العديد من نحاتهم ليسهل علينا الطرح والشرح لماذا جاز الرفع في ذلك الموضع، والنصب في الموضع الآخر؟

¹ المرادي، شرح التسهيل، مرجع سابق، ص 527-528

² سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 309

³ ابن جني، الخصائص، ج 3، ص 24

⁴ موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش، شرح المفصل، الطباعة المنيرية، مصر، ج 2، ص 76

- يقول عُديّ بن زيد:

في ليلة لا نرى بها أحدًا يحكي علينا إلا كواكبها

القياس: كواكبها.

الجواز: كواكبها.

" يقول سيبويه: "ما رأيت أحدًا يقول ذلك إلا زيدًا"، هذا وجه الكلام، وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل فقلت: "ما رأيت أحدًا يقول ذلك إلا زيدًا"، ورفعت، فجائز حسن.

فالقياس عند سيبويه النصب على البدل من "أحدًا"، أو النصب على أصل الإستثناء، وأما الرفع فهو جائز حسن، أي أن للرفع صورة معتدلة عن النصب، وهو الأصل، ويرفع عند سيبويه على البدل من المضمّر في "يحكي"، لأن التقدير "يحكي أحد علينا"، فأبدله من المضمّر في الفعل.

والإبدال من "أحدًا" المنصوب أجود لأن "أحدًا" منفي في اللفظ والمعنى، والذي في الفعل بعده منفي في المعنى، واختير النصب لأنهم جعلوا المستثنى بمنزلة المبدل منه، وأن يكون بدل إلا منفي، فالمبدل منه منصوب منفي ومضمّره مرفوع، فأرادوا أن يجعلوا المستثنى بدلًا منه لأنه هو المنفي.

والمعنى أن الرفع يُدخل الكواكب في من يحكي علينا، أما النصب فمعناه يدخل في الرؤية، أي: "لا نرى أحدًا إلا الكواكب".¹

- ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ.

- القياس: زيدًا.

¹ خليفة محمد خليل الصمادي، الجواز النحوي في العلامة الإعرابية عند الفراء وسيبويه-دراسة في كتاب "معاني القرآن" و "الكتاب"، إ: عبد الحميد الأقطش، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، 2005م، ص173

- الجواز: زيد.

الأصل في الكلام هو "ما جاءني أحدٌ إلا زيداً"، وهذا المستثنى من كلام غير موجب تام وغير الموجب ما كان فيه حرف نافية أو استفهام أو نهي، فهذا يجوز في المستثنى فيه النصب والبدل.

أما النصب فعلى أصل الإستثناء على ما تقدم، وأما البدل وهو الوجه - فعلى ان تجعل زيدا بدلا من احد فيصير التقدير: "ما جاءني إلا زيداً"¹

- يقول النابغة الذبياني:

وقفت فيها أصيلاً أسألها
عيت جواباً وما بالربع من أحدٍ
إلا أوارئ لآيا ما أبيتها
والنوي كالحوض بالملومة الجلد.

القياس: أوارئ.

الجواز: أوارئ.

القياس النصب على الإستثناء المنقطع لأنها من غير جنس الأحدثين، والرفع جائز على البدل من الموضع والتقدير: "وما بالربع من أحدٍ إلا أوارئ" على أن يجعل من جنس الأحدثين اتساعاً ومجازاً، والرفع لغة بني تميم، وأهل الحجاز ينصبون، وإنما كان النصب القياس، لأن نمط الاستثناء منقطع فالمستثنى ليس من جنس المستثنى منه "أحد" والمستثنى "أوارئ" والأوارئ هي ما تحدث بها الخيل من وتد وجدل والرفع فيها على ثلاثة أوجه:

- الأول: أنه أراد "ما بالربع إلا الأوارئ"، فذكر "من أحدٍ" تأكيداً. وكأنه في التقدير: "ما بالربع من شيء أحد ولا غيره، إلا الأوارئ"

¹ ابن يعيش، شرح المنفصل، ج2، مرجع سابق، ص82

- الثاني: "أنه جعل "الأواري" من جنس "أحد" على المجاز.
- الثالث: أنه خلط من يعقل بما لا يعقل، ثم غلب من يعقل، فقال: "وما بالربع من أحد" يريد من يعقل وما لا يعقل، ثم أبدل "الأواري" من لفظ اشتمل عليه وعلى غيره.¹
- وأما قوله تعالى: {إلا امرأتك}² فإن الجماعة تقرأ بالنصب، إلا أبا عمرو وابن كثير فإنهما قرءا "امرأتك" بالرفع، وإنما كان الأكثر النصب ها هنا لأنه استثناء من موجب³، وهو قوله تعالى: {فأسر بأهلك}⁴. ولم يجعلوه من أحد لأنها لم يكن مباحا لها الالتفات. ولو كانت مستثناة من النهي لم تكن داخلة في جملة من نهي عن الالتفات، ويدل على أنه لم يكن مباحا لها الالتفات قوله تعالى: {مصيبيها ما أصابهم}⁵ فلما كان حالها في العذاب كحالهم دل على أنها كانت داخلة تحت النهي دخولهم، وأما من قرأ بالرفع فقراءة ضعيفة، وقد أنكرها أبو عبيد، وذلك لماذا ذكرناه من المعنى ومجازها أن يكون اللفظ نهيًا والمعنى على الخبر كما جاء الأمر بمعنى الخبر.⁶

¹ خليفة الصمادي، الجواز النحوي في العلامة الإعرابية عند الفراء وسيبويه، مرجع سابق، ص 173-174

² سورة هود، الآية 81.

³ ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ص 82

⁴ سورة هود، الآية 81.

⁵ سورة هود، الآية 81.

⁶ ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ص 83

المبحث العاشر: توابع المنادى.

"اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه، فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب"¹

قال صاحب الكتاب: "توابع المنادى المضموم غير المبهم إذا أفردت حُمِلت على لفظ ومحله. كقولك يا زيد الطويل والطويل، ويا تميم أجمعون وأجمعين، ويا غلام بشر وبشرًا، ويا عمرو والحارث والحارث، وقرئ والطير رفعا ونصبا إلا البدل"².

و"اعلم أن لك أن تصف المنادى المفرد إذا كان معرفة وتؤكدته وتبدل منه وتعطف عليه بحرف العطف، وعطف البيان، وأما الوصف فقولك: " يا زيد الطويل" لك أن ترفع الصفة حملا على اللفظ وتنصبه حملا على الموضع، فإن قيل: فهذا مضموم في موضع منصوب فلم لا يكون بمنزلة أمس في أنه لا يجوز حمل الصفة على اللفظ لو قلت: "رأيت زيدا أمس الدابر" بالخفض على النعت لم يجوز، وكذلك قولك: "مررت بعثمان الظريف" لم تنصب الصفة على اللفظ. قيل: الفصل بينهما أن ضمة النداء في "يا زيد" ضمة بناء مشابهة لحركة الإعراب، وذلك لأنه لما اطرده البناء في كل اسم منادى صار كالعلة لرفعه، وليس كذلك أمس. فإن حركته متوغلة في البناء ألا ترى أن كل اسم مفرد معرفة يقع منادى فإنه يكون مضموما، وليس كل ظرف يقع موقع أمس يكون مكسورا. ألا تراك تقول: "فعلت ذلك اليوم" و "أضرب عمرا غدا" فلم يجب فيه من البناء ما وجب في أمس، وكذلك "عثمان" فإنه غير منصرف وليس كل اسم ممنوعا من الصرف"³.

¹ سيبويه، الكتاب، ج2، ص182

² ابن يعيش، شرح المفصل، ص2

³ ابن يعيش، شرح المفصل، ص2-3

"المنادى مفعول في المعنى، لأنه مدعو فيستحق النصب لفظاً إن كان معرباً قابلاً لحركة الإعراب كـ"يا عبد الله"، وتقديراً إن كان مبنياً أو معرباً غير قابل لحركة الإعراب، كـ"يا زيد، ويا رقاش، ويا فتى، ويا أخي"، وناصبه "أنادي" لازم الإضمار لظهور معناه مع كثرة الاستعمال وقصد الإنشاء، ولجعل العرب أحد الحروف المذكورة كالعوض منه وكل واحد من هذه الأسباب كاف في إيجاب لزوم الإضمار ولا سيما قصد الإنشاء فإن الاهتمام به في غاية من الوكادة، لأن إظهار "أنادي" يوهم أن المتكلم مخبر بأنه سيوقع نداء، والغرض علم السامع بأنه منشئ له، والإخبار معين على ذلك فكان واجبا هذا مع كون الحرف كالعوض منه فلم يجمع بينهما كما لم يجمع بين العوضي والمعوض منه ومن زعم أن حرف النداء عوض محض ردّ عليه بجواز حذفه والعرب لا تجمع بين حذف العوض المعوض والمعوض منه"¹.
 "فالفعل الذي نابت عنه "يا" يجب أن لا يظهر إذا لو بُجُثِّمَ إظهاره فقليل: "أدعو زيدا وأنادي زيدا" لاستحالة أمر النداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل الصدق والكذب والنداء مما لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب ويا هي العاملة في المنادى لمزية خاصة بما عن سائر الحروف التي لا تعمل والدليل على أن قامت مقام الفعل في وجهين:

- أحدهما أنها تدخلها الإمالة نحو: "يا زيد ويا عمرو"، والإمالة إنما تكون في الاسم والفعل دون الحرف فلما جازت فيه الإمالة دل على أنها قد قامت مقام الفعل.

- والوجه الثاني ان لام الجر تتعلق بها نحو: "يا لزيد" ويا الامر فان هذه اللام لام الاستغاثة وهي حرف جر فلو لم تكن ياء قد قامت مقام الفعل لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر، لأن الحرف لا يتعلق بالحرف فدل على أنها قد قامت مقام الفعل ولهذا زعم بعض النحويين ان فيها ضميرا كالفعل.²

"والذي يدل على أنه في موضع نصب أنك تقول في وصفه "يا زيد الظريف" بالنصب حملا على الموضع كما تقول: "يا زيد الظريف" بالرفع لن على اللفظ كما تقول: "مررت بزيد الظريف والظريف". فالجر على اللفظ،

¹ الأندلسي، شرح التسهيل لابن مالك، ج3، ص385

² ابن جني، الخصائص، ج3، ص130

والنصب على الموضع، فكذلك هاهنا نُصِبَ لأن المنادى المفرد في موضع نصب لأنه مفعول، وهذا هو الأصل في كل منادى، ولهذا لم يعرّض للمضاف والمشبه بالمضاف ما يوجب بناءهما كالمفرد بقيا على أصلهما في النصب"¹

ودائما ما تتعارض آراء نحاة البصرة والكوفة في المسائل النحوية، وهنا "ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المفرد المعرفة معرب مرفوع، واحتجوا واحتجوا بحجة واهية. وقال الفراء: هو مبني على الضم، وليس بفاعل ولا مفعول. وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم، وموضعه النصب، لأن موضع كل منادى منصوب، لأن حرف النداء ناب مناب الفعل، فإذا قلت: "يا زيد"، فالمعنى: "أدعو زيدا"، فقام "يا" مقام "أدعو"، وإنما بُني، لأنه أشبه بكاف الخطاب، ووقع موقع اسم الخطاب، ووقع موقعه إنما بُني على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما، وبين ما كان بناؤه عارضا، وإنما بُني على الضم، لأنه لو بُني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بالكسر عن الياء، نحو: "يا غلام"، ولو بُني على الفتح لالتبس بالمنادى المضاف المحذوف ألفه اكتفاء بالفتحة في بعض اللغات، نحو: "يا غلام"²

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: "إنما قلنا ذلك لأننا وجدناه لا مُعْرَبٍ له يصحبه من رافع، ولا ناصب، ولا خافض، ووجدناه مفعول المعنى، فلم نحفضه لثلا يشبه المضاف، ولم ننصبه لثلا يشبه مالا ينصرف فرفعناه بغير تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فرق، فأما المضاف فنصبناه لأننا وجدنا أكثر الكلام منصوبا فحملناه على وجه من النصب لأنه أكثر استعمالا من غيره"³

¹ عبده الراجحي، دوس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980م، ص140-141

² عبد اللطيف الزبيدي، ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تح: طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط1، 1987م، ص45-46

³ الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، مرجع سابق، ص136

ويجوز في المنعوت ب "ابن" نحو: "يا زيد بن عمرو"، الضم استصحابا لحاله قبل النعت، والفتح إعرابا نحو: "يا زيد بن عمرو"، فلو فصل "ابن" من المنعوت تعين الضم، نحو: "يا زيد الفاضل بن عمرو". وكذا يتعين الضم إن فقد علمية المنعوت، نحو: "يا غلام ابن أحمنا". فلو لم تكن ضمة المنادى ظاهرة لم ينو تبديها بفتحة إذ لا فائدة في ذلك.

وقد أجاز الفراء في عيسى من قوله تعالى: {يا عيسى ابن مريم} ¹ تقدير الفتحة والضم.

وأجاز الكوفيون فتح المنعوت والمنصوب غير "ابن" نحو: "يا زيد الكريم"، فاستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

فما كعب بن مامة وابن سعدة
بأجود منم يا عمر الجوادا

على أن الرواية بفتح راء عمر، وخرج ذلك من انتصر للبصريين بأن قال: "أراد: "يا عمرا"، فحذف الألف للالتقاء الساكنين، وبقيت الراء مفتوحة. وهذا الاختصار لا يثبت على مذهب سيبويه، لأنه يذكر زيادة الألف في آخر المنادى في غير الندبة، أو التعجب، أو الاستغاة، والثلاثة منتفية في هذا البيت" ²

للمنادى توابع وهي: "خمسة: النعت، وعطف البيان، والتأكيد، والبدل، والعطف بالحرف" ³

كل ما كان مضافا أو في تقدير المضاف وحكمه فهو منصوب، ولا يُنظر إلى ما قبله إلا باب "الحسن الوجه"، فإنه يجري نعتا على المنادى المبني مرفوعا أو منصوبا، لأنه في تقدير المفرد، نحو: "يا زيد الحسن" ⁴ الوجه".

فإن كان المنادى منصوبا لفظا أو تقديرا، والنعت، وعطف البيان، والتأكيد مفردات لم تكن إلا منصوبة، فإن جرت مفردات على مفردات كان فيها الوجهان: الرفع والنصب، وإنما جاز فيها الرفع والمنادى مبني من حيث اطرده

¹ سورة المائدة، الآية 110

² الأندلسي، شرح التسهيل لابن مالك، ج3، ص394

³ سلوى محمد عرب، شرح جمل الزجاجي لابن خروف الإشبيلي، جامعة أم القرى، ج1، ص1418هـ، ص693

⁴ في الأصل: "يا زيد والحسن الوجه" _زيادة الواو_

فيه شبه الرفع، وهو الضم. فإن كان البدل، والعطف بالحرف مفردين، بُنِيَ على الضم على نداءٍ ثانٍ، ولم يُنظر إلى ما قبلهما، إلا المعطوف الذي فيه الألف واللام على المفرد، نحو: "زيدُ والرجلُ"، "يا زيدُ و الحارثُ"¹

- قال عز وجل: {ولقد آتينا داوود منا فضلا يا جبالُ أُوبي مع والطيرَ وألنا له الحديدُ}²

- القراءة الأولى: والطيرَ.

- القراءة الثانية: والطيرُ.

و الثانية قرأ بها أبو عمرو، وعاصم، والسلمي، وابن هرمز، وأبو يحيى، وأو نوفل، ويعقوب، وابن أبي إسحاق... وآخرون.

وقد وجه الطبري القراءة بالنصب على وجهين حين قال: "أحدهما... أن الطيرَ" تُوديت كما نوديت الجبال، فتكون منصوبة من أجل أنها معطوفة على مرفوع، بما لا يحسن إعادة رافعه عليه، فيكون كالمصدر على جهته. والآخر: فعل ضمير متروك استغنى بدلالة الكلام عليه، فيكون معنى الكلام: فقلنا: "يا جبال أُوبي معه، وسخرنا له الطيرَ".

وقراءة الرفع على وجهين فقال: "وإن رفع ردا على ما في قوله: "سبحي من ذكر الجبال" كان جائزا، وقد يجوز رفع الطير وهو معطوف على الجبال، وإن لم يحسن نداؤها بالذي نوديت به الجبال".

وقال أنه يجوز رفع "الطير" على أن يتبع ما قبله. أي عطفا على "الجبال"، بتقدير: "يا أيها الجبال، ويا أيها الطيرُ أُوبي معه".

ويقول الفراء: "يجوز رفعه على "أوبي انت والطير"، أي: بالعطف على الضمير المرفوع في قوله: "أوبي".

¹ سلوى عرب، شرح جمل الزجاجي لابن خروف الإشبيلي، مرجع سابق، ص 693

² سورة سبأ، الآية 10

وذهب الزجاج مذهبا آخر في نصب "والطير". إذ قال: "ويجوز أن يكون "والطير" نصب على معنى "مع"، كما تقول: "قمت وزيدا"، أي: "قمت مع زيدا"، فالمعنى "أوبى معه ومع الطير"¹

اختلفت الآراء وتباينت حول رفع ونصب "الطير" في الآية الكريمة فهناك من جوز النصب بحجة، ومن جوز الرفع بحجة أخرى، وأما صاحب الكتاب وأستاذه فاختروا الرفع استنادا إلى أنه الأكثر في كلام العرب، فيقول: "وقال الخليل رحمه الله من قال: "يا زيد و النَّضْرُ" فنصب، وإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يُرَدُّ فيها الشيء إلى أصله. فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: "يا زيد والنضْرُ". ويقولون: "يا عمرو والحارثُ"، وقال الخليل رحمه الله: هو القياس، كأنه قال: "ويا حارث"²

- وشاهد آخر في قوله عز وجل: ﴿يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوآتكم وريشا ولباس التقوى ذلك خيرٌ ذلك من آيات الله لعلهم يذكرون﴾³

- القراءة الأولى: ولباس التقوى.

- القراءة الثانية: ولباس التقوى.

أما الأولى برفع اللباس قرأ بها ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة.

والثانية بنصب اللباس قرأ بها نافع، وابن عامر، والكسائي، وأبو جعفر.

ووجه الطبري القراءة بقوله: "فمن نصب" ولباس" فإنه نصب عطف على الريش، بمعنى: "قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوآتكم وريشا، وأنزلنا لباس التقوى". وأما من رفع فإن أهل العربية مختلفون في المعنى الذي ارتفع به اللباس،

¹ نيفين العساسفة، التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في تفسير الطبري "جامع البيان عن تأويل آي القرآن"، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية الزرقاء، الأردن، 2013/13/9م، ص 69-70

² سيبويه، الكتاب، ج2، ص 186-187

³ سورة الأعراف، الآية 26

فكان بعض نحويي البصرة يقول: هو مرفوع على الابتداء، وخبره في قولك "ذلك خير"... وقال بعض نحويي الكوفة: "ولباس" يرفع بقوله: "ولباس التقوى خير"، ويجعل "ذلك" من نعته.

ورجح الطبري القول الثاني للكوفيين في رافع اللباس، في حين أنه رجح قراءة النصب بسبب دلالة المعنى المراد من الآية الكريمة وهي ترك التعري.¹

"وقال ابن الأنباري: "قريء بالنصب والرفع، فالنصب بالعطف على قوله: "وريشا ولباس التقوى". والرفع على أنه مبتدأ، وفي ذلك خمسة أوجه:

- الأول: أن يكون مرفوعاً على أنه مبتدأ ثان، و "خير" خبره، والمبتدأ الثاني وخبره "خير" خبر للمبتدأ الأول.

- الثاني: أن يكون "ذلك" فصلاً، و "خير" خبر المبتدأ الذي هو "لباس التقوى".

- الثالث: أن يكون "ذلك" وصفاً للباس التقوى.

- والرابع: أن يكون بدلاً.

- والخامس: أن يكون عطف بيان، كأنه قال: "ولباس التقوى المشار إليه خير"، كما تقول: "زيد هذا ذاهب"².

" في حين يقول ابن هشام الأنصاري: "ولباس التقوى خير" إذا قدر "ذلك" مبتدأ ثانياً لا تابعاً للباس"³

والملاحظ أن الآراء اختلفت وقول الطبري، وعلى الأرجح القول برأيه استناداً إلى دلالة وتفسير معنى الآية، والقراءة بنصب "لباس" عطفاً على الريش.

¹ نيفين العساسفة، التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في تفسير الطبري، مرجع سابق، ص 57-58

² المرجع نفسه، ص 59

³ المرجع نفسه، ص 60

المبحث الحادي عشر: إضمار الفعل

هو أن يخفي المتكلم في نفسه معنى و يريد من المخاطب أن يفهمه، و ذلك يكون بإسقاط بعض الكلام لفظا لغرض ما، مع قيام فرضية على ذلك لئلا يلتبس المعنى، قال الكفوي: "الإضمار ما ترك ذكره من اللفظ و هو مراد بالنية"¹ يقول سيبويه و إنما غختزل الفعل هاهنا لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ، كما جعل الجذر بدلا من احذر²

- قال الشاعر:

أصبحت لا أحمل السلاح ولا أملك رأس البعير إن نفر
والذئب أخشاه إن مررتُ به وحدي وأخشى الرياح والمطرًا

- القياس: الذئب

- الجواز: الذئب

فنصب الذئب على تقدير: "وأخشى الذئب أخشى"، واختار ذلك لأن قبله "أصبحت" وهو فعل، و "أصبحت" من أخوات "كنت" و "لست".³

يقول صاحب الكتاب "وقد يُتبدأ فيُحمل على مثل ما يُحمل عليه، وليس قبله منصوب، وهو عربي جيد".⁴ أي "أن الجملة الثانية قد يجوز أن ترفع الاسم فيها وإن كانت الجملة الأولى مبنية على فعل فتكون الجملة

¹ حسين بن علي الحرزي، كتاب قواعد الترجيح عند المفسرين-دراسة نظرية تطبيقية-، موقع المكتبة الشاملة، shamela.ws، ج2، ص72.

² سيبويه، الكتاب، الجزء01، ص 312

³ السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2008م، ص387

⁴ سيبويه، الكتاب، ج2، ص90

الثانية كجملة مبتدأ ليس قبلها فعل¹، "فيجوز القول: "والذئب أخشاه" برفع "الذئب" وعليه أصبح النصب صورته أولى والرفع صورة ثانية معدولة عنها أجازها النحاة فالنصب هو المختار على قياس العربية إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ولم يفصل بين العاطف والاسم نحو: "قام زيد وعمرا اكرمتهم" فيجوز رفع "عمرو" والمختار النصب والرفع جائز على اعتبار الواو استثنافيه فجاء المشغول عنه بعد عاطف على سابق منوي²

- قال تعالى: {يغشى طائفةً منكم وطائفةً قد أهمتهم أنفسهم}³

- القراءة الأولى: طائفةً.

- القراءة الثانية: طائفةً.

فإنما اختير الرفع في الثاني وإن كان قبله جملة مبنية على فعل من قبل أن هذه الواو ليست بواو عطف (فيكون حكمها ما ذكرنا)، وإنما هي واو الابتداء تقع للحالي كقولك: "لقيت زيدا وأبوه قائم" وإنما أردت "لقيت زيدا في حال أبوه فيها قائم"، وكذلك قوله تعالى كأنه قال: "يغشى طائفة منكم في حال طائفة قد أهمتهم أنفسهم، أو يغشى طائفة منكم إذ طائفة قد أهمتهم أنفسهم"، وهذه الواو تسمى واو الابتداء وقد يجوز النصب على أن تجعلها وهو عطف بإضمار وهم طائفة أنفسهم قد أهمتهم أنفسهم ويجوز أن تجعلها وهو عطف وترفع على ما ذكرنا ما قولك: "لقيت زيدا وعمرو كلمته" إلا أننا جعلناه والابتداء لأن القراءة بالرفع فحملناها على اجود الوجوه في المرفوع⁴

- الناس مجزيون بأعمالهم أن خيراً فخيئاً وإن شراً فشرئ.⁵

- القياس: إن خيراً فخيئاً وإن شراً فشرئ.

¹ السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص 387

² خليفة الصمادي، الجواز النحوي في العلامة الإعرابية عند الفراء وسيبويه، مرجع سابق، ص 160-161

³ سورة آل عمران، الآية 154

⁴ السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ص 388

⁵ ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ص 97

- الجواز: - إن خيرٌ فخيرٌ وإن شرٌ فشرٌ.

- إن خيرٌ فخيرًا وإن شرٌ فشرًا.

- إن خيرًا فخيرًا وإن شرًا فشرًا.

وردت هذه المسألة على أربعة أوجه من الإعراب، فجاز فيها النصب جميعا، أو الرفع جميعا، أو نصب الأول ورفع الثاني، أو رفع الأول ونصب الثاني، "فإذا نصبتها جميعا قلت: "الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخيرًا..."، وانتصباهما بفعلين مضميرين أحدهما شرط والآخر جزاء حذفًا لدلالة "إن" عليهما، إذ لا يقع بعدها إلا فعل والتقدير: "إن كان عمله خيرًا فيكون جزاؤه خيرًا" أو "فهو يُجزى خيرًا"، فالأول خبر "كان" المحذوفة، والثاني خبر "كان" الثانية إن قُدرت "كان"، أو مفعول ثانٍ إن قُدرت "يُجزى"، وإذا رفعتهما وقلت: "إن خيرٌ فخيرٌ وإن شرٌ فشرٌ"؛ فالأول مرفوع بفعل محذوف والتقدير: "إن كان في عمله خيرٌ فجزاؤه خيرٌ"، ولا يرتفع إلا على هذا التقدير لوقوعه بعد "إن الشرطية" وحرف الشرط لا يقع بعده مبتدأ لأن الشرط لا يكون بالأسماء، فيكون ارتفاع "خير" الأول على أنه اسم كان والخبر محذوف، وهو الجار والمجرور، وهو عربي جيد، ويجوز أن يكون المضمير "كان" التامة فلا تحتاج إلى خبر، وأما خبر الثاني فمرتفع لأنه خبر مبتدأ محذوف، لأن الجزاء قد يكون بالجمل الإسمية إذا كان معها الفاء نحو قولك: "إن أتاني زيد فله درهم"، وإذا نصبت الأول ورفعت الثاني وقلت: "وإن خيرًا فخيرٌ" وهو الوجه المختار فيكون انتصاب الأول بتقدير فعل كأنك قلت: "إن كان عمله خيرًا" على ما ذكرنا في الوجه الأول، ويكون ارتفاع "خير" الثاني على أنه خبر مبتدأ وتقديره: "فجزاؤه خير" على ما ذكرنا في الوجه الثاني".¹

وإنما كان هذا الوجه المختار لأن "إن" من حيث هي شرط تقتضي الفعل لأن الشرط بالاسم لا يصح. فلم يكن بد من تقدير فعل إما "كان" أو نحوها، فإذا نصبنا كنا قد أضمرنا "كان" والفعل لا بد له من فاعل وهما كالشيء الواحد، وإذا رفعنا أضمرنا "كان" وخبرها لها أو شيئًا في موضع الخبر، والخبر بمنزلة المفعول، والمفعول منفصل من الفعل

¹ ابن يعيش، شرح المنفصل، مرجع سابق، ص 97

أجنبي منه، فهما شيخان، وكلما كثر الإضمار كان أضعف، واختير رفع الثاني لدخول الفاء في الجواب، والفاء إنما أتت بها في الجواب إذا كان مبتدأ وخبر. فأما إذا كان فعلاً لم يحتج إلى الفاء نحو قولك: "إن أكرمتني أكرمتك وإن تكرمني أكرمك"، ولو قلت: "إن أكرمتني لك درهم"، أو "إن أتيتني زيد مقيم عندي"، لم يجوز حتى تأتي بالفاء فتقول: "إن أكرمتني فلك درهم"، و "إن أتيتني فزيد مقيم عندي"، وإذا رفعت الأول ونصبت الثاني فقلت: "إن خيرٌ فخيرٌ وإن شرٌّ فشرٌّ"، فترفع الأول بأنه اسم كان على ما تقدم وتنصب الثاني على ما ذكرنا ويكون التقدير: "فهو يجزي خيراً"¹

قال النمر بن قولب:

لا تجزعي إن منفساً أهلكته وإن هلكت فعند ذلك فاجزعي²

- القياس: منفساً.

- الجواز: منفسٌ.

قيل: "منفساً" بالنصب بإضمار فعل دل عليه ما بعده، والتقدير: "إن هلك منفساً"، لأن "إن" الشرطية تقتضي الفعل لأن الشرط بالاسم لا يصح³ "الجواز" إن منفسٌ" رفعا، ويقدر لرفعه فعل مضمّر مطاوع للظاهر والتقدير: "إن هلك منفسٌ"، والقياس النصب لأن "إن" مختصة بالأفعال⁴

- قال صاحب الكتاب: "ومنه ألا طعام ولو تمرًا، وأتني بدابة ولو حمارًا"

- القياس: تمرًا، حمارًا.

- الجواز: تمرٌ، حمارٌ.

¹ ابن يعيش، شرح المفصل، ص 97

² خليفة الصمادي، الجواز النحوي في العلامة الإعرابية عند الفراء وسيبويه، ص 161

³ ابن يعيش، شرح المفصل، ص 97

⁴ خليفة الصمادي، الجواز النحوي في العلامة الإعرابية عند الفراء وسيبويه، ص 161

والتقدير حسب سيبويه: "ولو كان تمرًا" ف "تمرًا" منصوب لأنه خبر كان واسمها مضمرة فيها والتقدير: "ولو كان الطعام تمرًا"، لكن حذف الفعل للعلم بموضعه، إذ كانت لولا يقع بعدها إلا فعل، لأنها شرط فيما مضى كما أن "إن" شرط فيما يستقبل فلا يقع بعدها إلا فعل ولو رفعت "التمر" فقلت: "ولو تمرًا" لجاز أيضا على تقدير فعل رافع كأنك قلت: "ولو كان عندنا أو ولو سقط إلينا تمرًا" ومثله "اتني بدابة ولو حمارًا" على ذلك أي: "ولو كان حمارًا" ولو رفعت وقلت: "ولو حمارًا" لكان جائزًا حسنًا على تقدير: "ولو وقع حمارًا".¹

المبحث الثاني عشر: النصب والرفع في المصادر

"المصدر مشتق من الجوهر، كالنبات من "النبت"، والاستحجار من "الحجر"²

ويعمل "عمل الفعل، لأنه أصل والفعل فرع. فلم يتقيد عمله بزمان دون زمان، بل يعمل عمل الماضي والمضارع والمستقبل، لأنه أصل لكل واحد منها... وكما ترتب عمل المصدر على الأصالة اشترك في كونه عاملاً بقائه على صيغته الأصلية التي اشتق منها الفعل، فلازم من ذلك ألا يعمل إذا غير لفظه بإضمار"³

يقول صاحب الكتاب في باب ما يُنصب من المصادر على اضمار الفعل غير المستعمل إظهاره: "وذلك قولك: سَقِيًّا وَرَعِيًّا... ومن ذلك قولك: "نَعَسًا وَتَبًّا وَجَوْعًا... وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له أو عليه، على إضمار الفعل، كأنك قلت: سقاك الله سقيًّا، وركاك الله رعيًّا، فكل هذا وما أشباهه على هذا ينتصب"⁴

¹ ابن يعيش، شرح المفصل، ص98

² ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ج3، ص119

³ الأندلسي، شرح التسهيل لابن مالك، ج3، ص106

⁴ سيبويه، الكتاب، ج1، ص311-312

"فالقياس نصب المصدر بفعل محذوف في الأمر والنهي والدعاء، وقد أجاز سيبويه رفع المصادر على الإبتداء. وجاء في المقتضب: "وإنما تنظر في هذه المصادر إلى معانيها فإن كان الموضوع بعدها أمراً أو دعاء لم يكن إلا نصباً، وإن كان لما قد استقر لم يكن إلا رفعاً، وإن كان يقع لهما جميعاً كان النصب والرفع، والأصل الرفع للمعارف ومعناه كمعنى المنصوب، ويختار فيها الرفع لأنه معرفة والمعرفة يُبتدأ بها"¹

ومن ذلك قول الشاعر أبي زبيد:

أقام وأقوى ذات يوم وخيبةً لأول من يلقي وشر ميسر²

فالقياس "خيبةً" بالنصب، وأجاز سيبويه رفعه، وفيه معنى النصب وهو قليل، والأكثر في البيئة العربية النصب. يلمح ذلك من قول سيبويه قبل إيراد الشاهد السابق "وقد رفعت الشعراء بعض هذا فجعلوه مبتدأ وجعلوا ما بعده مبنيًا عليه"³.

- الحمد لله

- القياس: الحمد

- الجواز: الحمد

وجه الكلام "الحمد لله" بالنصب على كلام أهل العرب "فينصبها عامة من بني تميم، وناس من العرب كثير"¹، و"سمعنا العرب الموثوق بهم يقولون: "التراب لك، والعجب لك" فتفسير نصب هذا كتفسيره حيث كان نكرة، كأنك قلت: "حمداً وعجباً"، ثم جئت بي "لك" لتبين من تعني ولم تجعله مبنيًا عليه فتبتدئه"².

¹ خليفة الصمادي، الجواز النحوي في العلامة الإعرابية عند الفراء وسيبويه، ص 141

² سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 313

³ خليفة الصمادي، الجواز النحوي في العلامة الإعرابية عند الفراء وسيبويه، ص 141

وترد بالرفع كثيرا في استعمال الكلام "لأنه صار معرفة وهو خبر فقوي في الابتداء بمنزلة عبد الله والرجل الذي تعلم لأن الابتداء إنما هو خبر، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدأ بالأعرف وهو أصل الكلام"³

ومعنى يبتدأ بالأعرف أن يجعله هو المبتدأ المخبر عنه وإن أخر في اللفظ، وكذلك لو وقع بعد "كان" و "إن" فالوجه ان تجعل الأعرف هو الاسم كقولك: "كان زيد منطلقاً" و "كان منطلقاً زيد"، ولم يحسن أن نقول: "كان منطلقاً زيداً" لأنك إنما تخبر عن يعرفه المخاطب بما لا يعرفه من شأنه حتى يعرفه فيساويك فيه وفي خبره"⁴

ويقول الفراء اجتمع القراء على رفع "الحمد"، وأما أهل البدو فمنهم من يقول: "الحمد لله"، فأما من نصب فإنه يقول: "الحمد" ليس باسم إنما هو مصدر يجوز لقائله أن يقول: "أحمد الله"، فإذا صلح مكان المصدر (فعل أو يفعل) جاز فيه النصب، وللنصب وجهان: أحدهما على المصدر، أي "إحمدوا الحمد" ثم خصصه بقوله: "الله"، والثاني هو مفعول به، أي "لازموا الحمد" أو "أخلصوا الحمد"⁵

وقد أجاز سيبويه الرفع والنصب، واعتبرهما يؤديان معنى واحداً، فيقول: "واعلم أن الحمد لله" وإن ابتدأته ففيه معنى المنصوب، وهو بدل من اللفظ بقولك: "الحمد: أحمد الله"⁶

¹ سيبويه، الكتاب، ج1، ص329

² المصدر نفسه، ص330

³ المصدر نفسه، ص328

⁴ السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج2، ص219

⁵ خليفة الصمادي، الجواز النحوي في العلامة الإعرابية عند الفراء وسيبويه، ص85

⁶ سيبويه، الكتاب، ج1، ص329

" وقد قرأ بالنصب سفيان بن عيينه، ورؤبة بن العجاج، وأشار القرطبي إلى وجه الخلاف في المعنى بين قراءتي النصب والرفع أن الذي يرفع "الحمْدُ" يخبر أن الحمد منه، ومن جميع الخلق لله، والذي ينصب "الحمْدَ" يخبر أن الحمد منه وحده لله"¹

- قال تعالى: {كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار بلاغٌ}²

- القراءة الأولى: بلاغًا

- القراءة الثانية: بلاغٌ

"جاءت في القراءة العامة برفع لفظة "بلاغ"، وقرأها الحسن البصري "بلاغاً" بالنصب. وكذلك زيد بن علي

وعيسى بن عمر"³، كأنه قال: "ذاك بلاغٌ"⁴

يقول سيبويه في باب ما يكون المصدر فيه توكيدا لنفسه نصبا بعد أن تحدث عن النصب في هذه المصادر:

"قد يجوز الرفع فيما ذكرنا أجمع على أم يضم شئت هو المظهر"⁵، ويأتي فيه النصب "كمنصوب بما قبله من

المصادر في أنه ليس بصفة ولا من اسم قبله، وإنما ذكرته لتؤكد به، ولم تحمله على مضمير يكون ما بعده رفعا وهو

مفعول به"⁶

يجيز النحاة في مثل هذه المصادر التي يطلق عليها اسم "المصدر المؤكد لنفسه" الرفع والنصب على حد سواء

كما ورد في الأمثلة السابقة.

¹ خليفة الصمادي، الجواز النحوي في العلامة الإعرابية عند الفراء وسيبويه، ص 86

² سورة الأحقاف، الآية 35

³ الطلحي، الجواز النحوي، ص 123

⁴ سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 382

⁵ المصدر نفسه، نفس الصفحة

⁶ المصدر نفسه، ص 383

المبحث الثالث عشر: إلغاء "ظن وأخواتها" وإعمالها.

"تدخل ظن وأخواتها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين"¹، "وهي أفعال واقعة معانيها على مضمون الجمل..."²، يقول سيبويه في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين: "وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر. وذلك قولك: "حسب عبد الله زيدًا بكرًا"، و "ظن عمرو خالدًا أبًا"، "رأى عبد الله زيدًا صاحبنا"، وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول، يقينا كان أو شكًا، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر عندك (من هو) وإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول يقينا أو شكًا، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين"³، "وهي سبعة أفعال: "ظننت، وحسبت، وخلصت، ورأيت"، إذا أردت بها رؤية القلب، و "وجدت"، إذا أردت بها وجود القلب، و "زعمت، وعلمت" والاعتماد بهذه الأفعال على المفعول الثاني الذي كان خيرا للمفعول الأول، وذلك أنك إذا قلت: "حسبت زيدًا منطلقًا". فأنت لم تشك في زيد، وإنما شككت في انطلاقه هل وقع أم لا، وكذلك إذا قلت: "علمت زيدًا منطلقًا اليوم"، وإنما وقع علمك بانطلاقه إذا كنت عالما به من قبل"⁴

وهذه الأفعال "كما تعمل يجوز أن تلغى وذلك في حالتين:

- 1- إذا جاءت متوسطة بين مفعوليهما، مثل: زيد ظننت قائم، وزيدًا ظننت قائمًا.
- 2- إذا تأخر الفعل الناسخ عن مفعوليه معًا، مثل: زيد عالم حسبته، زيدًا عالما حسبت.

¹ السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، ج2، 2000م، ص5

² المرجع نفسه، نفس الصفحة

³ سيبويه، الكتاب، ج1، ص39-40

⁴ السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص281

والرفع في هاتين الحالتين على إلغاء هذه العوامل والنصب على إعمالها".¹

كما أنه لا يمكن إلغائها وإعمالها في جميع الحالات، وإنما هناك حالات يجب أن تعمل فيها، وحالات يجب أن تعمل وتلغى "وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى. وكلُّ عربيٍّ جيد"²، و هي كالتالي :

- تعمل إذا تأخر الفعل الناسخ عن معموليه، أو توسك بينهما وهو منفي. مثل: خالدًا ناجحًا لم أظن، خالدًا لم أظن ناجحًا.

- وتعمل إذا تأخر الفعل الناسخ عن معموليه، وكان الأول منهما متصلًا بلام الإبتداء أو غيرها من ألفاظ التعليق. مثل: لخالد مكافح حسبت.³

كما أجاز بعض النحاة إهمال هذه الأفعال الناسخة، وهي متقدمة على معموليها مستدلين على ذلك بشاهدين شعريين، هما:

كذاك أدبت حتى صار من خلقي أني وجدت ملاك الشيمة الأدب.

أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل.

فالنحاة يتخيلون وجود ضمير شأن مستتر بعد الفعل "وجدت" و "إخال"، ويعربون هذا الضمير مفعولاً أولاً للفعل الناسخ، والجمله من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعوله الثاني، أو يتخيلون أن الفعل الناسخ قد أصابه التعليق

¹ الطلحي، الجواز النحوي، ص114

² سيبويه، الكتاب، ج1، ص119

³ الطلحي، الجواز النحوي، ص114

بسبب وقوع "لام الإبتداء" مقدرة بعده وأصل الكلام: "إني وجدت الملائك الشيمة الأدب"¹ وفي هذا يقول ابن مالك:

وانتو ضمير شأن أو لام ابتدا
في موهم إلغاء ما تقدما.²

أي تقدير ضمير الشأن أو لام الإبتداء في مثل هذه المواضع، إلغاء عمل الأفعال الناسخة مع تقدمها لمعموليها.

و "رأى، خال، عليم، وجد، ظن، حسب، زعم، عدّ، حجا، درى، جعل الاعتقادية، هبّ، تعلّم" ثلاثة عشر فعلا، هذه كلها من أفعال القلوب تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.³ مثل: ظننت الحرّ شديداً، حسبت محمداً فاهما، دريت خالدًا علما،.

و "أفعال القلوب كثيرة، منها المحبة، والكراهة، والبغض، والعداوة، والخوف، الرجاء، وغير ذلك"⁴، إلا أن هذه الأفعال قد ترد بغير معنى أفعال القلوب، وتتعدى إلى دلالات أخرى خاصة مثل: "رأى" التي بمعنى "علم" التي من أفعال القلوب لا التي بمعنى "أبصر" لأن هذه الأخيرة ليست من أفعال القلوب، بل من أفعال الجوارح"⁵، وهي "رأى" البصرية، فتنصب مفعولا واحدا، تقول: "رأيت زيداً"، أي بعيني"⁶.

¹ الطلحي، الجواز النحوي، ص114

² سيبويه، الكتاب، ج1، ص119

³ محمد بن صالح العثيمين، شرح ألفية ابن مالك، مؤسسة الخير محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ط1، مج2، الرياض، 1434هـ، ص137

⁴ المرجع نفسه، ص129

⁵ ابن عثيمين، شرح ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ج2، ص129

⁶ المرجع نفسه، ص130

و كذلك "وجد"، "تنصب مفعولين إذا كانت من الوجدان القلبي"¹، أما التي بمعنى "لقي" مثل: "وجدت لعبة"،
 "فهذه تنصب مفعولا واحداً، لأنها ليست من أفعال القلوب، بل هي من "وَجَدَ" الشيء وجداناً"²

- زيد قائم ظننتُ

لم تعمل "ظننت" في هذا الشاهدة لتأخرها عن معموليها، وفي الإعراب نقول:

زيدٌ: مبتدأ. وقائمٌ: خبر، و ظننت "ملغاة، فوجودها كالعدم"³

- قال الشاعر:

أبالأراجيزِ يا ابن اللؤمِ توعديني وفي الأراجيزِ خلتُ اللؤمُ والخورُ⁴

ألغي عمل "خلت" في هذا البيت لتوسطها معموليها، ونعرب "اللؤم": مبتدأ مؤخر، والجار والمجرور "في الأراجيز":
 خبر مقدم.

- قال الشاعر:

القومُ في أثري ظننتُ، فإن يكن ما قد ظننت فقد ظفرتُ وخابوا

ف "القوم" مبتدأ، و "في أثري": في موضع رفع على أنه خبر، وأهملت ظن "لتأخرها عنهما"¹، يقول سيبويه:
 "أنشدناه يونس مرفوعاً عنهم، وإنما كان التأخير أقوى لأنه إنما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعد
 ما يتبدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك"².

¹ ابن عثيمين، شرح ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ج2، مصدر سابق، ص131

² المصدر نفسه، نفس الصفحة

المصدر نفسه، ص142

⁴ سيبويه، الكتاب، ج1، ص120

ظن وأخواتها من الأفعال الناسخة، تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما، فيسمى المعمولين "المبتدأ والخبر" مفعولا به أول، ومفعولا به ثان.

وكما تعمل "ظن" النصب في الجملة الإسمية، فإنه يجوز إلغاء عملها وإهماله في بعض الحالات كتوسطها، أو تأخرها عن معموليها، و"الإلغاء إبطال العمل لفظا ومحلا"³، وكذلك إذا خرجت هذه الأفعال عن معنى القلوب، ووردت بدلالات خاصة يبطل عملها، فتنصب مفعولا واحدا فقط.

المبحث الرابع عشر: المفعول به

"المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل: "ك" ضربت زيداً"⁴، و"أجاب ابن الحاجب بأن المراد بالوقوع إنما هو تعلقه بما لا يعقل إلا به، ألا ترى أن "زيداً" في هذا المثال متعلق بـ"ضرب" وأن "ضرب" يتوقف فهمه عليه أو على ما قام مقامه من المتعلقات"⁵.

وحكم المفعول به "منصوب أبدا والسبب في ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحدا، والرفع ثقيل، والمفعول يكون واحدا فأكثر، والنصب خفيف، فجعلوا الثقيل للقليل، والخفيف للكثير، قصدا للتعادل"⁶.

والأصل في ترتيب العناصر في الجملة الفعلية هو أن يأتي الفعل أولا، وبعده الفاعل، ثم المفعول به، "وذلك نحو: "ينصر الله المجاهدين"، ولا يعدل عن مثل هذا التعبير إلا لسبب فيقدم المفعول به على الفاعل نحو: "ينصر المجاهدين الله" أو يقدم المفعول به على الفعل نحو: "المجاهدين ينصر الله"¹.

¹ ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط4، 2004م، ص163

² سيبويه، الكتاب، ج1، ص120

³ الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، مرجع سابق، ص163

⁴ المصدر نفسه، ص189

⁵ المصدر نفسه، نفس الصفحة

⁶ المصدر نفسه، ص188

المفعول به مختص بالنصب يبين ما وقع عليه الفعل وقد يتقدم ولا فعله تارة اخرى لأسباب بلاغية، ويرد اسما أو ضميرا متصلا بالفعل أو اسم إشارة أو اسما موصولا أو مصدرا مؤولا كما تناولناه من قبل. ويجوز فيه الرفع تقديرا محذوف قبله، أو عطفا على ما قبله غير ذلك.

- قال تعالى: {قالو أضغاث أحلام} ²

- القراءة الأولى: أضغاث

- القراءة الثانية: أضغاث

الرفع على الخبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هي أضغاث أحلام"، والنصب على أنها مفعول به لفعل مقدر من "الرؤيا"، أي "أنك رأيت في منامك أضغاث أحلام".

وقراءة النصب لم يُقرأ بها، وإنما هي مما تجيزه الصيغة اللغوية، وتقدير العوامل، ونقل القرطبي رأي النحاس في ذلك "النصب بعيد، لأن المعنى لم تر شيئا له تأويل، إنما هي أضغاث أحلام، أي أخلاط" ³.

و يمكن القول أن هناك وجها للنصب في الآية، "فما المانع أن يكون القول "إنك لم تر شيئا إنما رأيت أضغاث أحلام"، أي أحلاما مختلطة رأيتها حقا لكنها لا تأويل لها عندنا، ولذلك أرسلوا إلى سيدنا يوسف عليه السلام ليفسرها. والخلاف بين الرفع والنصب أن الرفع يدل على الثبوت والتيقن بأن ما رآه هي أضغاث أحلام لا تأويل لها لكننا لا نعلم بيها" ⁴.

- ما أنت وعبد الله. - كيف أنت وقصعة من تريد.

¹ السامرائي، معاني النحو، مرجع سابق، ص85

² سورة يوسف، الآية 44

³ خليفة الصمادي، الجواز النحوي في العلامة الإعرابية عند الفراء وسيبويه، مرجع سابق، ص98

⁴ المرجع نفسه، نفس الصفحة

_القياس: عبد الله، قصعةُ

_الجواز: عبد الله، قصعةُ

"عبد الله" بالرفع لأن الواو "تعطف الاسم هاهنا على مالا يكون ما بعده إلا رفعا على كل حال"¹، فإذا رفع فبالعطف على أنت، وإذا نُصب بإضمار كنت أو تكون، فيكون تقديره: "ما كنت أنت وعبد الله"، "وما تكون أنت وعبد الله"، "وكيف تكون أنت وقصعةً من تريد"².

المبحث الخامس عشر: نصب الفعل المضارع ورفع.

"أجمع النحويون على ان الفعل المضارع اذ تجرد من الناصب والجازم كان مرفوعا كقولك: "يقوم زيد"³

يقول سيبويه في باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء: "اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو موضع اسم بُني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور، أو منصوب فإنها مرتفعة وكيونتتها في هذه المواضع الزمتها الرفع وهي سبب دخول الرفع فيها"⁴.

و ينصب الفعل المضارع إذا دخلت عليه الأدوات المختصة بالنصب وهي: "أن"، وذلك قولك: "أريد أن تفعل"، و"كي" وذلك قولك: "جئتك لكي تفعل"⁵، "إذن" وهي تعمل فيه النصب إذا كانت دالة على الجواب وواقعة في ابتداء الكلام غير مفصول بينها وبين الفعل المضارع إلا بالقسم، وأن يكون الفعل دالا على الاستقبال"⁶

¹ السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ص 197

² المصدر نفسه، ص 199

³ ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى، ص 68

⁴ سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 9-10

⁵ المصدر نفسه، ص 5

⁶ الطلحي، الجواز النحوي، ص 144

وذلك قولك: "إذن أجيئك" و "إذن آتيك"¹، و "حتى" لا تنصب المضارع بنفسها، بل بـ "أن" بعدها²، وتنصب "على وجهين: فأحدهما: أن تجعل الدخول غاية لمسيرك، وذلك قولك: "سرت حتى ادخلها"، كأنك قلت: "سرت إلى أن ادخلها"، وأما الوجه الآخر فأن يكون السير قد كان، والدخول لم يكن، وذلك إذا جاءت مثل "كي" التي فيها إضمار "إن" وفي معناها وذلك قولك كلمته حتى يأمر لي بشيء"³.

ترفع حتى الفعل المضارع "على وجهين: تقول: "سرت حتى أدخلها" تعني أنه كان دخول متصل بالسير كاتصاله به بالفاء إذا قلت: "سرت فأدخلها"، "فأدخلها" هنا على قولك: "هو يدخل وهو يضرب" إذا كنت تخبر أنه في عمله، وأن عمله لم ينقطع، فإذا قال: "حتى أدخلها" فكأنه يقول: "سرت فإذا أنا في حال دخول" فالدخول متصل بالسير كاتصاله بالفاء. أما الوجه الآخر فإنه يكون السير قد كان وما أشبهه، ويكون الدخول وما أشبهه الآن، فمن ذلك: "لقد سرت حتى ادخلها ما امنع"، أي: "حتى إني الآن ادخلها كيفما شئت"⁴

يجوز النحويون رفع الفعل المضارع بعد أدواته الناصبة في حالات معينة ونصبه، فـ "نجد الفراء يميز نصب الفعل المضارع ورفع بعد" إذن" في أساليب معينة أوجب فيها النحاة رفع الفعل لعدم وقوعها في ابتداء الكلام مثل: "إن تأتني إذن أكرمك، إني إذن أكرمك"⁵، فإن نصبت أو رفعت في مثل هذا القول، فهو جائز.

قد تحمل أن الناصبة "فلا تعمل النصب في الفعل المضارع... وقد نسب رفع الفعل المضارع بعظ أن إلى بعض العرب، ورفع هو ما يعبر عنه النحاة: بإلغاء أن إهالها"⁶.

¹ سيبويه، الكتاب، ج3، ص5

² ابن جني، الخصائص، ج3، ص135

³ سيبويه، الكتاب، ج3، ص17

⁴ المصدر نفسه، ص17-18

⁵ الطلحي، الجواز النحوي، ص145

⁶ المرجع نفسه، ص146-147

- سرت حتى أدخلها

الفعل بعد حتى "أدخلها" يرد على وجهين: إنا بالنصب إذا كان الدخول هو غاية السير، فيمكن إن نقول

أيضا: "فقد سرت حتى أدخلها سواء، إني سرت حتى أدخلها، فإن جعلت الدخول في كل ذا غاية نصبت".¹

أو بالرفع إذا كان الدخول متصل كاتصاله به بالفاء، "كأنه قال سيرٌ فدخولٌ"²

يقترن إذا عمل "حتى" في الفعل المضارع بغاية المتكلم الذي يوردها في نفسه، فالفعل بعدها مرفوع، "وإن

شئت نصبت على الغاية".

- قال تعالى: {وإن تبدو ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء يعذب من يشاء}³

- القراءة الأولى: يغفر.

- القراءة الثانية: يغفر.

ينصب الفعل المضارع بإضمار "أن" جوازا بعد الفاء والواو و أو، وإذا وقع بعد تمام الشرط والجزاء.

وقراءة الرفع هي قراءة ابن عامر، وعاصم، وغيرهما، وقراءة النصب هي قراءة ابن عباس، والأعرج، وأبي حيوة،

أما من قرأ بالرفع فعلى الاستئناف، أي "فهو يغفر"، وأما من قرأ بالنصب فبالعطف على المعنى على إضمار "أن"

والتقدير: "فإن يغفر يكن منه حساب فغفران"⁴

- قال تعالى: {و زلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله إلا إن نصر الله قريب}¹

¹ سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج3، ص20

² المصدر نفسه، ص19

³ سورة البقرة، الآية 284

⁴ إبراهيم الأركي، عثمان الأركي، القراءات القرآنية في كتاب مع الهوامع للسيوطي، مجلة ديالي، ع23، 2006م

- القراءة الأولى: حتى يقولَ

- القراءة الثانية: حتى يقولُ

وقرأً بالثانية نافع، والكسائي، ومجاهد، وابن محيصن، وشيبة، والأعرج، ووجه الطبري من رفع فإنه أبطل عمل "حتى" فيها، لأن "حتى" غير عامل في "فعل" وإنما تعمل في "يفعل"، وإذا تقدمها "فعل" وكان الذي بعدها "يفعل" وهو مما قد فعل وفرع منه، وكان ما قبلها من الفعل غير متناول، فالصحيح من كلام العرب حينئذ الرفع في "يفعل" وإبطال عمل "حتى" عنه إذا كان ما قبلها متناول المدة فالصحيح من الكلام النصب بـ "حتى"، والصحيح من القراءة إذا كان ذلك كذلك "وزلزل حتى يقولَ الرسول" نصب "يقول" وإنما الزلزلة هنا: "الخوف من العدو، وليس زلزلة الأرض، فلذلك كانت متطاوله وكان النصب فيه يقول²"

فشأن الفعل المضارع شأن المسائل الأخرى التي يجوز فيها النحاة الرفع في المواضع التي تنصب على القياس، وكذلك النصب في المواضع التي ترفع.

قال تعالى: (لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضارَّ والدة بولدها)³

القراءة الأولى: لا تضارَّ

القراءة الثانية: لا تضارُّ

قرأ بفتح الراء نافع، وعاصم، وحمزة، والكسائي، فيما معناه "لا تُضَارَّرُ" على وجه النهي وموضعه الجزم.

¹ سورة البقرة، الآية 214

² نيفين العساسفة، التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في تفسير الطبري، مرجع سابق، ص 120

³ سورة البقرة، الآية 233

وقرأ برفع الراء ابن كثير، وأبو عمرو، وأبان عن عاصم. وهذه القراءة بتفسير الطبري لا تحتل قراءته معنى النهي بل تكون خبراً عطفاً بقوله: "لا تضارُّ" على قوله: "لا تكلفُ".¹

وقال ابن الأنباري: "فالرفع على أن يكون "لا" نفيًا والمراد به النهي. والفتح على أن تكون "لا" نهي و"تضار" مجزوم بها وحركت الراء لسكونها وسكون ما قبلها". على قول الطبري.

ووجهها العكبري بقوله: "لا تضار" بالرفع على أن "لا" نافية والفعل بعدها مرفوع. و النصب على أن "لا" ناهية ما الفعل مجزوم".²

وشأن الفعل المضارع شأن المسائل الأخرى التي يجوز فيها النحاة الرفع في المواضع التي تنصب على القياس، وكذلك النصب في المواضع التي ترفع، فقد يجوز رفع الفعل المضارع حتى وإن وقع بعد الأدوات الناصبة له إذا ألغى عملها، وأهملت، ونلاحظ أيضاً أن الرفع والنصب في بعض الحالات مرتبط بما يقوله بعض العرب. فنجد أن بعضهم يقول بالنصب، وإن كان محل القول بالرفع، والعكس يقولون بالرفع وإن كان المحل بالنصب. مثل بني تميم وأهل الحجاز.

¹ نيفين العساسفة، التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في تفسير الطبري، مرجع سابق، ص122

² المرجع نفسه، ص123

خاتمة

ولقد خلصنا على ضوء هذا البحث إلى جملة من النتائج لعل أبرزها:

- الجوازات النحوية ظاهرة أصلية و فريدة من نوعها في التركيب النحوي للغة العربية، كان الفضل للنحاة القدماء في وضع أركانها وأسسها بغية توسيع اللغة وتنميتها وإغنائها.
- الجوازات النحوية أقسام كثيرة ومتنوعة حاولنا في هذا البحث دراسة أكثرها انتشارا والمتمثلة في الجوازات الثنائية، وخاصة ما جاز فيه النصب و الرفع.
- الجوازات النحوية قواعد وأسس بناها النحويين على سماع مأخوذ عن ثقافة ورواية صحيحة عن العرب أيدهم القراءات القرآنية الصحيحة السند، وسماع نادر وأساليب شاذة وغريبة، وشواهد شعرية وقراءات قرآنية تعددت أوجه روايتها وأقيسة نظرية بحتة غير مدعومة بأي دليل من سماع أو رواية عن العرب.
- لظاهرة الجوازات النحوية أسباب ودوافع عديدة أدت إلى ظهورها مش تأصيلها ووجودها ضمن النحو المعياري التقليدي، إذ يعود الفضل في ذلك إلى توحيد التنوع اللهجي وتعدد، وتوثيق القراءات القرآنية لهذا التعدد اللهجي الذي شمل مستويات اللغة إضافة إلى توسيع القدرات السمعية على مستوى المكان والزمان، واعتداد النحاة بالاجتهادات والآراء الفردية والشخصية التي أدت إلى تضخيم الجوازات النحوية.
- استخدام النحاة مبادئ عقلية وأصولا وحججا منطقية لتبرير وتسويغ بعض أساليب هذه الظاهرة مشوهة لم تصف الواقع اللغوي على أكمل صورة، حيث تمثلت هذه الأصول في :
_نظرية العامل عن طريق إعمال العوامل وإهمالها وعن طريق إضمار العامل، وعن طريق تعدد مبنى العامل وتعدد عمله، و الافتراض والقياس، ذلك بالاعتماد على أمور فرضية متخيلة تمثلت في الإعراب على الموضع والمحل، والإعراب على التوهم، والقياس النظري إضافة إلى التأويل والتقدير.

ظاهرة الجوازات النحوية رغم وجودها في مؤلفات النحاة وسعيهم للبحث عن توسيع لها إلا أنهم رفضوا صحة بعض الجوازات النحوية الموثقة وقصورها على الشعر أو الضرورة الشعرية ضنا منهم أنها تنتهك المعايير النحوية وبناءها قائم على ضعف السمع.

وبذلك نتوصل إلى أن النحاة باعتمادهم على هذه الأصول والمبادئ العقلية التي تبتعد كل البعد عن اللغة لم يحيطوا بالإحاطة الكافية بالواقع اللغوي الموجود على الألسنة من متحدثي اللغة الفخورين وأخيرا نحسب عملنا هذا قد حاولنا ونرجو من المولى القدير أن نكون قد وافقنا فيما صوبنا إليه، وما توفيقنا إلا من الله عز وجل، وإن كان هناك نقص وقصور فمعلوم أنه ليس منه بيد فرجو من أساتذتنا توجيهنا لما فيه إتمامه وتصويبه.

الملخص

الملخص:

يتناول البحث بالتحليل والمقارنة قضية ما يجوز فيه النصب والرفع في الأساليب اللغوية النحوية بغية معرفة ماهية الجواز، وكيف وجه النحاة الجوازات في النحو العربي وفق منهج علمي موضوعي يقوم على استقرار ومقارنة ما جوزه النحاة في تعدد أوجه القراءات في الباب الواحد، وإجراء تحليل يقوم على الأسس التي بنيت عليها جهود النحاة القدامى، حيث تكمن أهمية الحديث عن هذا النوع من الجوازات الثنائية في إيضاح الأمر الواحد من عدة جوانب، ويتيح رؤى المفسرين المختلفة، والثابت أن موضوع الجواز في النحو العربي، يلقي اهتماما واضحا بين الباحثين قديما وحديثا.

وبناء على ما تقدم فإن هدفنا من هذه الدراسة استقصاء الفروق بين حجج وتبريرات النحاة، والكشف عن مواردها، والأسباب التي أدت إلى وقوع هذا الجواز، وإيجابياته على النحو واللغة العربية بصفة عامة. وقد توصل البحث إلى نتائج مفادها أن نحو العربي يقوم على أسس ثابتة، وأن جهود علماء النحو تنبني جميعا على هذه الأسس، فالنظرية واحدة والمنهج متشابه والاساس سماع المادة اللغوية عن العرب، ثم النظر في هذه المادة المسموعة والقياس عليها، وتحليلها لبناء القواعد، وبالتالي فإن وجود عدة قراءات للأسلوب أو المسألة الواحدة لا يعني أنها تقع على حدود المغالطة، وإنما هي تسويغات تسهل طرح هذه المسائل، وهذا الاختلاف إن كان فهو تحصيل حاصل في الغالب لاختلاف لغات العرب.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم:

رقم الآية	السورة
4	سورة الروم
17	سورة الحديد
39	سورة ق
70	سورة التوبة
284	سورة البقرة
214	سورة البقرة
1-2	سورة البقرة
177	سورة البقرة
1	سورة الفاتحة
44	سورة يوسف
144	سورة آل عمران
177	سورة النساء
81	سورة هود
10	سورة سبأ
26	سورة الأعراف
34	سورة مريم
35	سورة الأحقاف
4	سورة الفجر
64	سورة الكهف
31	سورة يوسف
17	سورة فصلت
30	سورة النمل
25	سورة الجاثية

24	سورة العنكبوت
23	سورة الأنعام
32	سورة الأنعام
54	سورة يس
16-15	سورة الذاريات
18-17	سورة الطور
2	سورة المجادلة
3	سورة ص
23	سورة ص

المصادر:

1. أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ج1، ط3، 1988م.
2. أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ج2، ط3، 1988م.
3. أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجبل، بيروت، ط3، ج3، 1988م.
4. أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، دار الرفاعي، الرياض، ج4، ط3، 1988م.
5. أبي الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط3، ج3، 2008م.
6. أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج25/24، دار الطباعة المنيرية دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان

7. ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، المكتبة العصرية، صيدا بيروت
8. محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج7/5، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، الدكتور زكرياء عبد المجيد النوتي، الدكتور احمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2010م.
9. أحمد بن فارس بن زكرياء أبو الحسين، الصحابي، في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1993م.
10. المفضل بن محمد بن يعلي الضبي، المفضليات، تح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر.
11. جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجبائي الأندلسي، شرح التسهيل لابن مالك، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، ج، 1990م
12. الحسين بن قاسم المرادي، الجني الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1832م
13. الحسيني الزبيدي محمد بن عبد الرزاق، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، 1984م.
14. جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجبائي الأندلسي، شرح تسهيل لابن مالك، تح: الدكتور عبد الرحمن السيد- محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، ج2، 1990م.
15. المرادي شرح التسهيل-القسم النحوي-، تح: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد.
16. محمد بن صالح العثيمين، شرح ألفية ابن مالك، مؤسسة الخير محمد بن صالح العثيمين الخيرية، الرياض، ط1، مج2، 1434هـ.
17. أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هاشم الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط4، 2004م.
18. أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدي-علي السيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، ج1، 2008م.

19. أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1998م.

المراجع:

1. أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، تح: سعيد الأفغاني، ط5، 1997م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

2. جمال الدين أبي الحسن علي يوسف القفطي، إنباه الرواة على إنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج4، دار الفكر العربي القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1986م.

22. أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، معاني الحروف، تح: عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقي، المكتبة العصرية، صيدا بيروت.

3. عبد الكريم عبد أحمد البياتي، إيهاب إياد حسين علي الأوري، الجواز النحوي في سورة البقرة، جامعة تكريت، 2020م.

4. مراجع عبد القادر الطلحي، الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، مكتبة لسان العرب، بنغازي-ليبيا.

5. محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، اللاذقية، 1979م.

6. موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش، شرح المفصل، الطباعة المنيرية، مصر، ج. 2.

7. شوقي ضيف تاريخ الأدب العربي -العصر الجاهلي-، دار المعارف 1119، كورنيش النيل-القاهرة.

8. حنا الفاخوري، تاريخ الأدب العربي، المطبعة البوليسية، ط2، 195م.

9. عبد الصبور شاهين، في التطور اللغوي مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط2، 1985م.

10. محمود جاد، علم اللغة ونشأته وتطوره، دار المعارف، القاهرة-مصر، ط1، 1985م.

11. أبي البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، تح: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، ميدان الأوبرا-القاهرة، ط3، 2007م.

12. مريم الشوبكي، الاصطلاحات النحوية والصرفية عند المبرد في المقتضب وابن السراج والأصول، دار جنان للنشر والتوزيع، ط1، 2015م.

13. عبد الله بن أحمد الفاكهي، الحدود النحوية، تح: محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، ط1، مج1، ج1، 1996م.
14. مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، لبنان، ط22، 1993م.
15. ابن الحاجب، شرح الكافية، مكتبة الباز، مكة المكرمة، ط1، ج1.
16. عباس حسن، النحو الوفي، دار المعارف، مصر، ج1.
17. مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي-دراسة تأصيلية وتركيبية-، ط1، 2004م.
18. مهدي المخزومي، في النحو العربي-نقد وتوجيه-، المكتبة العصرية، صيدا، 1964م.
19. شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف 1119، كورنيش النيل، القاهرة، ج-م-ع، ط7.
20. أحميدة العولي، الأسس المنهجية لتبويب النحو العربي، دار الكتب العلمية.
21. عاطف نايف الغول، في النحو العربي لطلبة اللغة العربية حسب مقرر الجامعة (نحو: 1،2،3،4)، دار الجنون للنشر والتوزيع.
22. عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصر، تح: طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبه النهضة العربية، ط1، 1987م.
23. عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980م.
24. فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، ج2، 2000م.

المعاجم:

1. الخليل أبو عبد الرحمن بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ج2.
2. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
3. أحمد بن فارس بن زكرياء أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، ج4، 1979م.

الرسائل الجامعية:

1. سلوى محمد عمر عرب، شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي-تحقيق ودراسة من الأول حتى نهاية باب المخاطبة-، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا العربية، فرغ اللغة، جدة، 1419هـ.

2. خليفة محمد خليل الصمادي، الجواز النحوي في العلامة الإعرابية عند الفراء وسيبويه-دراسة في كتاب "معاني القرآن" و "الكتاب"، إشراف: عبد الحميد الأقطش، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، 2005م.

3. نيفين فيصل ضيف الله العساسفة، التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في تفسير الطبري "جامع البيان عن تأويل آي القرآن"، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية الزرقاء، الأردن، 2013.09.12م.

4. أحمد علي المسيعدين، اختلاف القراءات القرآنية وأثره في اختلاف الإعراب في تفسير روح المعاني للمؤلف محمود شهاب الدين الألوسي، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، 2010م.

المجلات:

1. سهيلة خطاف عبد الكريم، أسباب الجواز في النحو العربي، مجلة جامعة كربلاء العلمية، م10، ع3/ إنساني، 2012م.

2. الشيخ فواز السرحان، حالات قبل وبعد الإعرابية، مجلة نون النجفية، 21 يناير 2016م.

3. عيسى العزري، نظرية العامل بين العلماء القدامى والمحدثين، مجلة التعليمية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 11 جوان 2017م.

4. محمد بن إبراهيم الثاقب، توابع المنادى، حوليات كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، م6، ع35

5. حنان بن أحمد الراجحي، الأحكام المعيارية في التقعيد النحوي بين ابن جني وابن هشام-دراسة نظرية تطبيقية (حكم الراجح) نموذجاً-، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، يونيو 2013م.

6. جهاد يوسف العرجا، الإهمال النحوي، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، م15، ع2، يونيو 2007م.

7. وداد بنت أحمد بن عبد الله القحطاني، توظيف ابن الخشاب للشواهد الشعرية في كتابه (المرتل في شرح الجمل) وموقف النحويين منها، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، ع16، ديسمبر 2022م.

المواقع:

1. Www.Shamela.ws ، حسين بن علي الحري، كتاب قواعد الترجيح عند المفسرين-دراسة نظرية تطبيقية- المكتبة الشاملة، ج2.

2. Www.Shamela.Ws ، ابن عثيمين، كتاب شرح ألفية ابن مالك للعثيمين، المكتبة الشاملة، ج43.

الفهرس

شكر وتقدير

إهداء

أ	مقدمة.....
6	الفصل الأول: ماهية الجواز النحوي.....
6	المبحث الأول: نشأة الجواز النحوي.....
8	المبحث الثاني: مدلول لفظة الجواز في الاصطلاح واللغة.....
11	المطلب الأول: الشعر.....
17	المطلب 02: القران الكريم والقراءات القرآنية.....
17	المطلب 03: اللهجات.....
18	المطلب 04: المادة اللغوية.....
19	المطلب 05: الإعراب المحلي.....
19	المطلب 06: الإستقراء.....
20	المطلب 07: المنافسة بين العلماء والمناظرات النحوية.....
20	المطلب 08: كثرة الإستعمال:.....
20	المبحث الرابع: تعبير النحاة عن هذه الظاهرة وأنواعها:.....
30	المبحث الخامس: مسالك الجوازات في النحو العربي.....
30	المطلب 01: البيئة الزمانية:.....
33	المطلب 02: البيئة الجغرافية:.....
37	المطلب 03: إتصال النحاة القدامى بالبادية العربية ومشاهدة الأعراب ونقل اللغة عنهم:.....
39	المبحث السادس: توجيه النحاة للجوازات الإعرابية.....
39	المطلب 01: نظرية العامل.....
53	المبحث السابع: الإفتراض والقياس:.....
53	المطلب 01: الإعراب على الموضوع أو المحل:.....
57	المطلب 02: الإعراب على التوهم:.....
59	المطلب 3: التأويل والتقدير:.....
66	الفصل الثاني: توجيه ما يجوز فيه الرفع والنصب.....

66	المبحث الأول: ورود "كان" في أسلوب القصر والتوكيد.
69	المبحث الثاني: إلغاء الظرف واستقراره.
72	المبحث الثالث: نصب الاسم التالي لأداة النفي "ليس" ورفعاه.
75	المبحث الرابع: رفع خير ما النافية ونصبه.
76	المبحث الخامس: رفع الاسم بعد "لات" ونصبه.
78	المبحث السادس: إنَّ التوكيدية.
82	المبحث السابع: تخفيف "كأنَّ" المشددة النون.
83	المبحث الثامن: اتصال "ما" بـ "ليت" الدالة على التمني.
85	المبحث التاسع: باب الإستثناء.
93	المبحث العاشر: توابع المنادى.
100	المبحث الحادي عشر: إضمار الفعل.
104	المبحث الثاني عشر: النصب والرفع في المصادر.
108	المبحث الثالث عشر: إلغاء "ظن وأخواتها" وإعمالها.
112	المبحث الرابع عشر: المفعول به.
114	المبحث الخامس عشر: نصب الفعل المضارع ورفعاه.
120	خاتمة
123	الملخص
125	المصادر والمراجع
133	الفهرس: